



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي واحصاء

يعنون:

الأثر الغير متماثل لصدمات أسعار البترول على التضخم في الاقتصاد الجزائري

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور بو علي هشام

من عداد الطالب:
- مصطفى ياسين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/06/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة	مصطفى نبيه	رئيسا
الدكتور	بو علي هشام	مشرفا
الدكتور	لحول عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2026

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، فله الفضل أولاً وآخرًا.

وأخص بالشكر والامتنان أستاذي المشرف الكريم الدكتور بوعلي هشام، الذي تفضل بمرافقتنا في هذه التجربة العلمية، فكان حضوره سنداً ودعماً معيناً، وأفكاره وتوجيهاته بمثابة البوصلة التي ساعدتنا على السير في طريق البحث بثبات ووضوح.

كما أتوجه بخالص التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، الذين قبلوا مشقة الاطلاع على هذا الجهد ومناقشته، وما سيبدونه من ملاحظات وتصحيحات سيكون إضافة ثمينة تثري هذه الدراسة وتزيدها نضجاً

ولما أنسى أن أرفع عبارات العرفان إلى كل من قدم يد العون والمساندة، قريباً كان أو بعيداً، فبفضلهم اكتمل هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الحبيب المصطفى
وأهله أما بعد: إلى من كانت دعواتهم جسراً لعبور الصعاب،
ورضاهم ضياءً يبدد عتمة الطريق، إلى من علّموني معنى
الصبر، وغرسوا في قلبي حب العلم والعمل، إلى أبي وأمي،
الذين لولا عونهما بعد الله، ما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم.
كل كلمات الامتنان تقف عاجزة أمام عطائكما، فلكما مني
أصدق مشاعر الحب والتقدير.

وإلى اخواتي الغاليات، رفيقات الدرب وسندي في الحياة،
شكراً لدعمكن المستمر ومساندتكن الصادقة في كل خطوة.

الصفحة	فهرس المحتويات
	الشكر
	الاهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
01	المقدمة العامة
	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول أسعار البترول والتضخم
03	مقدمة الفصل
04	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسعار البترول والتضخم
04	المطلب الأول: ماهية البترول وأسعار العوامل المؤثرة في تحديده
22	المطلب الثاني: مفهوم التضخم وأبرز انواعه وأسبابه
38	المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار النفط والتضخم
40	المبحث الثاني: الدراسات السابقة المحلية العربية والأجنبية
40	المطلب الأول: الدراسات المحلية
42	المطلب الثاني: الدراسات العربية
44	المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية
48	خلاصة الفصل
49	المراجع
	الفصل الثاني: الدراسة القياسية
53	مقدمة الفصل
53	المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية الدراسة
53	المطلب الأول: ماهية منهجية ARDL
55	المطلب الثاني: دراسة استقرارية للسلاسل الزمنية
59	المطلب الثالث: خطوات تطبيق منهجية ARDL
63	المبحث الثاني: نتائج الدراسة
63	المطلب الأول: نموذج الدراسة
67	المطلب الثاني: اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وفق منهجية ARDL
74	المطلب الثالث: مناقشة النتائج

فهرس المحتويات

75	خلاصة الفصل
76	المراجع
77	الخاتمة العامة
	الملخص

فهرس الجداول |

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول اختبار (Phillips–Perron–pp)	65
02	جدول Augmented Dickey–Fuller (ADF)	66
03	اختبارات التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)	68
04	Bounds Test	69
05	تقدير المعلومات الال الطويل	70
06	تقدير المعلومات الال القصير	71
07	اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LMTES	73
08	اختبار Heteroskedasticity Test ARCH	73

فهرس الاشكال |

الرقم	عنوان الاشكال	الصفحة
01	علاقة أسعار البترول بالتضخم في البلدان اقل اعتمادا على النفط	39
02	التاثير الغير متماثل لاسعار النفط على التضخم في الجزائر	39
03	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera)	72
04	اختبار الاستقرار CUSUM وCUMUM of Squares	73

المقدمة

ان التضخم يعتبر من أبرز الظواهر الاقتصادية الكلية التي حظيت باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي والسياسات العامة، لما له من انعكاسات مباشرة على القدرة الشرائية للأفراد، وتكاليف الإنتاج، والاستثمار، والاستقرار النقدي والاجتماعي. فارتفاع المستوى العام للأسعار لا يمثل مجرد تغير رقمي في المؤشرات الاقتصادية، بل يعكس اختلالات عميقة قد ترتبط بعوامل نقدية ومالية وحقيقية وخارجية، تختلف حدتها من اقتصاد إلى آخر تبعاً لطبيعة البنية الإنتاجية ودرجة الانفتاح ومستوى الاعتماد على الموارد الخارجية.

وتكتسب دراسة التضخم في الجزائر أهمية خاصة، بالنظر إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصاداً يعتمد بدرجة معتبرة على عائدات المحروقات، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط والأسواق العالمية. كما أن تطور الأسعار المحلية يتأثر بعدة عوامل داخلية، من بينها نمو عرض النقود، وتغيرات الإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، ومستوى النشاط الاقتصادي. لذلك فإن تحليل محددات التضخم في الجزائر يقتضي مقاربة شاملة تسمح بفهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الآتي: إلى أي مدى تؤثر أسعار النفط المحددات الاقتصادية المتمثلة في عرض النقود، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2024، وما طبيعة هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل؟

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- ما أهم المقاربات النظرية المفسرة للتضخم؟
- ما طبيعة العلاقة المتوقعة بين التضخم والمتغيرات المختارة؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته في الجزائر؟
- ما مدى سرعة عودة التضخم إلى مساره التوازني بعد حدوث الصدمات الاقتصادية؟

فرضية رئيسية:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم ومحدداته الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة. وتتفرع عنها فرضيات فرعية تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإلى أن عرض النقود، وأسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي تمارس تأثيرات متفاوتة على التضخم، تختلف من حيث الاتجاه والقوة بين الأجلين القصير والطويل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا حيويا يرتبط باستقرار الأسعار والسياسات الاقتصادية الكلية، كما أنها تسعى إلى تقديم تفسير قياسي لسلوك التضخم في الجزائر ضمن بيئة اقتصادية تتميز بالاعتماد على المحروقات وحساسية عالية للصدمات الخارجية. كما تبرز أهميتها التطبيقية من خلال مساعدة صانعي القرار على فهم القنوات المؤثرة في التضخم، بما يساهم في تحسين فعالية السياسات النقدية والمالية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2024، من خلال دراسة أثر عرض النقود، وأسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي على التضخم. كما تهدف إلى اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، إضافة إلى قياس سرعة تصحيح الاختلالات من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

منهجية الدراسة:

ولتحقيق هذه الأهداف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والنظريات المرتبطة بالتضخم، إلى جانب المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، نظرا لملاءمته لدراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، خاصة في حالة وجود سلاسل زمنية متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ أو الرتبة الأولى $I(1)$ ، مع شرط عدم وجود متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية. $I(2)$

حدود الدراسة:

أما حدود الدراسة، فتتمثل في الحدود المكانية المتمثلة في الاقتصاد الجزائري، والحدود الزمنية الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2024، في حين تتمثل الحدود الموضوعية في تحليل أثر مجموعة من المحددات الاقتصادية المختارة على التضخم، وهي عرض النقود، أسعار النفط، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف الرسمي، والنمو الاقتصادي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى جانبين رئيسيين: يتناول الجانب الأول الإطار النظري للتضخم ومحدداته، من خلال عرض المفاهيم الأساسية والنظريات المفسرة له، إضافة إلى توضيح العلاقة النظرية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية المختارة. أما الجانب الثاني فيتناول الدراسة القياسية من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتطبيق منهجية ARDL، واختبار التكامل المشترك، ثم تقدير علاقات الأجلين القصير والطويل، وإجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للتحقق من جودة النموذج واستقرار معالمته.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول أسعار البترول والتضخم

مقدمة:

ما زال النفط يحتل مكانة مركزية في صميم الاقتصاد العالمي، حيث يمثل المصدر الأساسي والأكثر استخداماً للطاقة غير المتجددة. يمكن إرجاع هذه الهيمنة إلى عاملين جوهريين. أولاً، يمثل النفط مدخلاً حيوياً لا غنى عنه في شتى مجالات النشاط الاقتصادي، بدءاً من عمليات الإنتاج والاستهلاك المتنوعة، مروراً بشبكات النقل المعقدة، وصولاً إلى مختلف الأنشطة الأخرى التي تشكل جوهر الحياة الاقتصادية. ثانياً، يتميز النفط بأنه مصدر طاقة منخفض التكلفة نسبياً، حيث غالباً ما ترتبط النفقات الباهظة بشراء وتركيب التقنيات الحديثة المستخدمة في إنتاج الطاقة المتجددة.

لقد توصلت الدراسات والبحوث العلمية المختلفة، بناءً على فرضيات تم اختبارها وإثبات صحتها، إلى أن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط تؤثر بشكل غير مباشر على مجموعة واسعة من متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، وتطور القطاع المالي، ومعدلات النمو الاقتصادي.

غالباً ما يوصف النفط بأنه "شريان الحياة" لاقتصاديات دول العالم قاطبة، وهذا يفسر بشكل كبير ارتباط صدمات أسعار النفط بالاقتصاد الحقيقي، مثل الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض الغموض حول العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم.

نظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها الطاقة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فإن صناع السياسات الاقتصادية يسعون جاهدين إلى فهم العلاقة المعقدة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم. على مر السنين، أثارت هذه العلاقة نقاشاً مستمراً في الأوساط الأكاديمية، وذلك بهدف إبراز مدى تأثير التغيرات في أسعار النفط على التغيرات المترافقة في معدلات التضخم.

في هذا الفصل، سوف نتعمق في الجوانب النظرية لهذه العوامل، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، حيث سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسعار البترول والتضخم

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسعار البترول والتضخم

المطلب الأول: ماهية البترول وأسعاره والعوامل المؤثرة في تحديده

ماهية البترول:

يُعد النفط منذ اكتشافه وإلى اليوم واحداً من أبرز مصادر الطاقة، كما يمثل مورداً أساسياً للدخل في الدول الريعية التي تعتمد عليه بشكل كبير. وتُستخدم عائداته كعامل محوري لدفع عجلة التنمية، حيث يشكل النفط عنصراً فعالاً في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر.

التطور التاريخي ل النفط:

يُعتبر النفط مادة قديمة، إذ تشير بعض النظريات الحديثة إلى أن وجوده يعود إلى أكثر من ثلاثة مليارات سنة، في وقت لم يتجاوز فيه عمر الإنسان على الأرض ثلاثة ملايين سنة. وخلال معظم تاريخه ظل النفط مطموراً في الصخور الرسوبية بعيداً عن متناول البشر، وحتى بعد اكتشافه كانت استخداماته محدودة وقصيرة الأمد. فعلى سبيل المثال، لجأت الحضارة الفرعونية، وحضارة بلاد ما بين النهرين، وكذلك السكان الأصليون لأمريكا إلى هذه المادة اللزجة في معالجة بعض الأمراض، مداواة الجروح، وصباغة السفن (1).

قبل الميلاد، أشار

المؤرخ هيرودوت إلى وجود بئر في جزيرة زانتي كانت تنتج ثلاث مواد هي الأسفلت والملح والزيت (2) بينما يرى بعض الباحثين أن أول ظهور لنفط مع الانسانية كان في بلاد الرافدين وإيران سنة 331 ق.م

كان السومريون يستخدمون القير كعنصر أساسي في البناء، بينما لجأ البابليون إلى استعماله في تمهيد المعابد والطرق. أما الصينيون، فقد كانوا من أوائل من بادروا بحفر الآبار بحثاً عن النفط في القرن الرابع الميلادي، حيث وصلوا إلى أعماق تجاوزت 240 متراً، وكانوا يحرقون النفط المستخرج لتبخير المياه المالحة واستخراج الملح منها. وفي بدايات القرن الميلادي، استُخدم القار في رصف الطرق بعد تحضيره من ترشحات النفط في تلك المناطق(1). وقد تم اكتشاف تقنية تفجير الزيت من باطن الأرض لأول مرة سنة 1859 عبر الآبار، بعد أن كان استخراجه مقتصرًا على الطرق السطحية. وفي عام 1860 بلغ عدد الآبار في الولايات المتحدة 84 بئراً أنتجت 85 طناً من البترول الخام(3).

ارتبط تاريخ الاقتصاد والسياسة الحديثة في المنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً بالنفط، إذ كان له دور بارز في رسم ملامح الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة. كما ارتبطت مشكلات التنمية العربية بشكل مباشر بالتطورات الاقتصادية. وقد بدأت العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي مع اكتشاف النفط في العراق سنة 1927، تلتها اكتشافات واسعة بعد الحرب العالمية الثانية في دول مثل الجزائر وليبيا والإمارات العربية المتحدة والسعودية، إلى جانب دول عربية أخرى. وخلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1970 ارتفع عدد الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط من خمس دول إلى اثنتي عشرة دولة(4).

على الرغم من امتلاك منطقة الشرق الأوسط احتياطات نفطية هائلة جعلت من منتجي النفط محورياً رئيسياً للاهتمام العالمي، فإن تجربة قومية الموارد ظهرت أولاً في المكسيك، حيث قام الرئيس كارديناس عام 1938 بمصادرة ممتلكات العديد من شركات النفط، وأنشأ شركة النفط المكسيكية (بيمكس) لتتولى إدارة تلك الأصول والسيطرة عليها. وقد شكّل تحقيق الاستقلالية في إدارة الموارد الطبيعية خطوة محورية في مسار التحرر الاقتصادي والسياسي. وفي السياق ذاته، بدأ تأميم شركة النفط الإنجليزية - الإيرانية سنة 1951، مما عزز مكانة النفط كعامل أساسي في رسم ملامح السيادة الوطنية(5).

مفهوم البترول:

- النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني بيترا وتعني "صخرة"، وأول يوم وتعني "زيت". ويُعرف أيضاً باسم "الزيت الخام"، وله تسمية شائعة هي "الذهب الأسود" وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، يتراوح لونه بين البني الغامق والبني المخضر، ويوجد في الطبقات العليا من القشرة الأرضية يمر النفط بمراحل متعددة من التكرير والمعالجة ليصبح صالحاً للاستعمال في شتى الصناعات والقطاعات. ويختلف في مظهره وتركيبه ودرجة نقاوته بشكل كبير من مكان إلى آخر بحيث هو خليط من مركبات هيدروكربونية متنوعة تحتوي على نسب مختلفة من المعادن كما يحتوي على بعض الشوائب العضوية وغير العضوية. ويُعد من أهم مصادر الطاقة الأولية في العالم.
- وصف "عبد الله الطريفي"، أحد رواد صناعة النفط في الوطن العربي، البترول بأنه مورد استراتيجي يُمثل شريان الحياة للاقتصاد الحديث، نظراً لتعدد استخداماته وتشابكه مع معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية (6).
- النفط عبارة عن مادة سائلة تمتاز برائحة مميزة، ويتدرج لونها بين الأسود والأخضر والبني والأصفر. وتتميز هذه المادة بلزوجة متغيرة ترتبط بكثافتها النوعية؛ إذ تعتمد هذه الكثافة على نسبة ذرات الكربون في تركيبها، فكلما ارتفعت نسبة الكربون ازدادت الكثافة، والعكس صحيح. النفط عبارة عن مادة سائلة تمتاز برائحة مميزة، ويتدرج لونها بين الأسود والأخضر والبني والأصفر. وتتميز هذه المادة بلزوجة متغيرة ترتبط بكثافتها النوعية؛ إذ تعتمد هذه الكثافة على نسبة ذرات الكربون في تركيبها، فكلما ارتفعت نسبة الكربون ازدادت الكثافة، والعكس صحيح (7).
- النفط عبارة عن سائل يتكون أساساً من خليط معقد وغير متجانس من المركبات العضوية الهيدروكربونية، والتي تتميز بتنوع تراكيبها الجزيئية واختلاف خصائصها الفيزيائية والكيميائية.
- كما يحتوي النفط على شوائب متعددة مثل الكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، بالإضافة إلى وجود بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصوديوم (8).

خصائص البترول:

- ❖ يمتلك البترول خصائص مميزة تجعله يتفوق بوضوح على مصادر الطاقة البديلة (9):
- ❖ يتميز النفط بكفاءة حرارية عالية، وهو ما يفسر كمية الحرارة المتولدة من النفط

- ❖ يتميز النفط بانخفاض تكاليف إنتاجه، إضافة إلى تمتعه بقيمة تبادلية عالية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى
- ❖ على الرغم من أن النفط يُعتبر من مصادر الطاقة غير المتجددة، فإنه ما يزال متاحاً بكميات كبيرة حالياً، رغم التوقعات التي تشير إلى احتمال نضوبه في المستقبل
- ❖ تتميز هذه المادة بمرونة وانسيابية واضحة في تغير أسعارها
- ❖ يُعتبر النفط مصدراً فعالاً للإنتاج مجموعة واسعة من المنتجات، ولا سيما تلك المتعلقة بالصناعات البتروكيمياوية
- ❖ يمتاز النفط بكفاءة عالية من الناحية التقنية والفنية عند استخدامه في مختلف الأجهزة والآلات

الأهمية الاقتصادية للبترول:

تلعب الطاقة دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي، ويُعد النفط امتداداً لهذه الأهمية في المجال الاقتصادي. ففي الدول النامية، أسهم اكتشاف النفط وتطور الصناعة النفطية في تحسين معدلات التبادل التجاري لصالحها، بعدما كانت هذه المعدلات تميل لصالح الدول المتقدمة. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال فترة السبعينيات، خاصة بعد صدمة الأسعار الأولى سنة 1973 (10) حيث تجاوز مؤشر صادرات المنتجات النفطية مؤشر الإنتاج الصناعي في اقتصادات تلك الدول حيث، أصبح المصدر الرئيس للطاقة التي تُحرك عجلة التنمية الصناعية وتدعم مختلف القطاعات الاقتصادية وتكمن أهميته فيما يلي:

- يُعد النفط عاملاً رئيسياً في رفع معدلات الإنتاج المحلي للدول المنتجة (11)
- يمثل البترول ما يقارب 33% إجمالي مصادر الطاقة المستهلكة عالمياً
- يعتبر النفط عنصراً جوهرياً ضمن الموارد الطبيعية التي تحفز الاقتصاد العالمي (12)
- يشكل البترول أساساً لصناعة البتروكيمياويات، وهي من أكبر الصناعات عالمياً. تُستخدم مشتقاته في إنتاج منتجات متنوعة مثل البلاستيك، المواد الكيميائية، الأدوية والملابس، مما يعزز النمو الاقتصادي عبر خلق فرص عمل وزيادة الصادرات. كما تُعد هذه الصناعة مصدراً رئيسياً للإيرادات في الدول المنتجة، وهو ما يساهم في دعم استقرارها الاقتصادي (12)
- يشكل النفط والغاز الطبيعي أكثر من 90% من صادرات الجزائر، وهو ما يجعل اقتصادها شديد الارتباط بتقلبات أسعار النفط العالمية. هذا الاعتماد الكبير ينعكس مباشرة على التجارة

الخارجية وسوق الصرف، حيث تؤدي أي تغييرات في أسعار النفط إلى تأثيرات ملموسة على الاستقرار الاقتصادي للبلاد(13).

➤ يُعدّ البترول بمثابة العمود الفقري للنقل والاقتصاد العالمي، إذ يشكّل النقل شرياناً حيوياً يربط مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية. فهو الأساس الذي يضمن استمرارية هذه القطاعات من خلال نقل السلع والخدمات على اختلاف أنواعها، سواء كانت صناعية أو زراعية أو مواد أولية، من مناطق الإنتاج والاستخراج إلى مناطق الاستهلاك والاستخدام النهائي. كما يسهم النقل في تسهيل حركة الأفراد بين مناطق العالم، الأمر الذي يعزز نمو السياحة والقطاعات الخدمية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة(14).

➤ يمثل العائد من تصدير النفط أحد المصادر الأساسية لتوفير النقد الأجنبي، خاصة في الدول النامية، حيث يساهم بشكل مباشر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. ووفقاً للنشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بلغت إيرادات دول المنظمة المجمعة لسنة 2014 نحو 560.633 مليار دولار، مسجلة زيادة سنوية تقارب 77%(15).

➤ يُعدّ النفط عاملاً أساسياً في تحريك وتنشيط عملية التبادل التجاري، سواء على المستوى الدولي أو المحلي. فسواء كان النفط في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مكررة، فإنه يدخل في دائرة التبادل وينتقل إلى مختلف مناطق ودول العالم. وتشكل الطاقة، النسبة الأكبر من حجم التبادل التجاري العالمي، مما يعكس أهميته البالغة في الاقتصاد الدولي(16).

انواع النفط:

يعد النفط مادة غير متجانسة في الطبيعة، إذ يتكون من مزيج معقد من المركبات الهيدروكربونية إضافة إلى مواد عضوية وأخرى غير عضوية. هذا التنوع في مكوناته يجعله يختلف في خصائصه الفيزيائية والكيميائية باختلاف أماكن وجوده:

النفط الخفيف:

النفط الخفيف هو نوع من النفط يحتوي على نسبة عالية من الهيدروكربونات الخفيفة، مما يجعله أسهل في التكرير وأكثر قيمة في التجارة. لهذا السبب يُستخدم كمرجع في الأسواق العالمية، حيث يعتمد المتعاملون على خام برنت وخام تكساس الوسيط لتحديد أسعار النفط(17).

وتتبع الكفاءة الإنتاجية لهذا النوع من النفط من انخفاض لزوجته وكثافته النوعية العالية بمقياس معهد النفط الأمريكي، وهو ما يترجم عملياً في تراجع تكاليف النقل والضخ عبر الأنابيب مقارنة بالأنواع الأخرى الأكثر كشطاً ولزوجة. هذه الخصائص الفيزيائية المتميزة تمنح المصافي القدرة على معالجته بسرعة أكبر واستهلاك طاقة أقل أثناء عمليات الفصل الأولي، مما يرفع من الهامش الربحي الصافي لشركات التكرير ويزيد من وتيرة الطلب الاستثماري عليه في بورصات الطاقة العالمية.

علاوة على ذلك، تتميز عملية تكرير النفط الخفيف بإنتاجية مرتفعة للغاية من المشتقات النفطية البيضاء ذات القيمة الاقتصادية العالية والطلب التجاري المستمر، مثل بنزين السيارات، ووقود الطائرات (الكيروسين)، والديزل عالي الجودة. في المقابل، تقل فيه نسبة المخلفات الثقيلة مثل الأسفلت وزيت الوقود الرديئة التي تتطلب عمليات معالجة معقدة ومكلفة تحرص المصافي الحديثة على تجنبها، مما يجعله الخيار الأول لتحقيق أقصى كفاءة تشغيلية واقتصادية ممكنة في قطاع التكرير.

كما يتفوق هذا الخام بمزايا بيئية وتكنولوجية واضحة، إذ غالباً ما يصاحب تركيبته الكيميائية انخفاض ملحوظ في نسبة الشوائب الكبريتية والمعادن الثقيلة. هذا التركيب النقي نسبياً يقلل من تآكل المعدات وأبراج التقطير داخل المصافي، ويحد من انبعاثات الغازات الضارة أثناء المعالجة، مما يساعد الشركات على الامتثال للمعايير البيئية الدولية الصارمة دون الحاجة لاستثمارات ضخمة في وحدات إزالة الكبريت المعقدة.

وفي نهاية المطاف، يمنح هذا التفوق الهيكلي والبيئي النفط الخفيف مرونة تسعيرية فائقة في الأسواق الفورية والآجلة؛ حيث يتم تداوله دائماً بعلاوة سعرية تفوق أسعار الخامات الأخرى. وتجعل هذه الجاذبية التجارية من تدفقاته محركاً أساسياً للاستقرار المالي للدول المنتجة له، وركيزة لا غنى عنها في تأمين سلاسل إمداد الطاقة العالمية وضمان توازن القوى الاقتصادية بين الدول المصدرة والمستهلكة على حد سواء.

النفط الثقيل:

النفط الثقيل يتميز باحتوائه على مواد الكبريت والمعادن الثقيلة بنسبة كبيرة، مما يجعل عملية تكريره أكثر صعوبة ويقلل من قيمته السوقية. ورغم ذلك، فإنه يُستخدم بشكل واسع في الصناعات الثقيلة نظراً لخصائصه. ويتطلب استخراج هذا النوع من النفط ومعالجته تقنيات متقدمة، وغالباً ما تكون تكلفته التشغيلية مرتفعة مقارنة بالأنواع الأخرى من النفط (17).

وتعزى هذه الصعوبات التشغيلية في المقام الأول إلى الخصائص الفيزيائية المعقدة لهذا الخام، حيث يتسم بلزوجة مرتفعة للغاية وكثافة نوعية منخفضة وفقاً لمعايير معهد النفط الأمريكي. هذه اللزوجة العالية تجعله قريباً من الحالة الشمعية أو الشبه صلبة في درجات الحرارة العادية، مما يعوق تدفقه الطبيعي داخل المكامن الجوفية، ويمنع ضخه بسلاسة عبر شبكات الأنابيب دون إدخال عمليات معالجة حرارية أو كيميائية أولية مكثفة لتقليل المقاومة الهيدروليكية.

وللتغلب على استعصاء استخراجه من باطن الأرض، تضطر الشركات المطورة إلى الاعتماد على تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط ذات الكلفة الرأسمالية الباهظة، مثل الحقن المستمر للبخار عالي الضغط لتسخين المكنن وتسييل الخام، أو استخدام المذيبات والمستحلبات الكيميائية لتخفيف لزوجته. هذه الأساليب المتقدمة لا ترفع فقط من المصاريف التشغيلية المباشرة بمواقع الإنتاج، بل تستهلك أيضاً كميات هائلة من الطاقة والمياه، مما يضع تحديات إضافية أمام الجدوى الاقتصادية للمشاريع في فترات تراجع الأسعار العالمية.

أما على صعيد التكرير والمعالجة داخل المصافي، فإن الطبيعة الكيميائية المعقدة لهذا الخام تفرض الحاجة إلى بنية تحتية تكنولوجية متخصصة تفوق تلك المستخدمة في معالجة الخامات الأكثر مرونة. فوجود نسب مرتفعة من مركبات الكبريت والمعادن السامة مثل النيكل والفناديوم يؤدي إلى تسريع تآكل المعدات وأبراج التقطير، ويتسبب في تسميم وتعطيل العوامل المساعدة المستخدمة في

عمليات الفصل، مما يضطر المصافي إلى استثمار مبالغ طائلة في وحدات نزع الكبريت والهدرجة العميقة لحماية أصولها والالتزام بالمعايير البيئية الصارمة.

وفي مقابل هذه التحديات، يمثل هذا الخام ركيزة استراتيجية في قطاع التصنيع بفضل جودة وفائدة مشتقاته النهائية الثقيلة؛ إذ ينتج عن تقطيره كميات وفيرة من مواد الأسفلت المستخدمة في رصف الطرق وعزل المباني، وزيوت التشحيم عالية الكثافة للمحركات والآلات العملاقة، بالإضافة إلى وقود السفن (المازوت) الذي يغذي قطاع النقل البحري العالمي. هذا التميز في المنتجات يضمن له مكاناً ثابتاً في هرم الطاقة العالمي، ويجعل من تطوير تقنيات معالجته استثماراً حيوياً لتأمين الاحتياجات الصناعية المستدامة.

النفط البارافيني:

هو أحد أنواع البترول الذي يتميز باحتوائه على نسبة منخفضة من شمع البارافين، إضافة إلى وجود زيوت عالية الجودة (18) تُستخدم في العديد من التطبيقات الصناعية. ويُعرف هذا النوع بخفته وسهولة تكريره مقارنة بالأنواع الأخرى، مما يمنحه قيمة اقتصادية مهمة. كما يُستفاد منه في إنتاج مواد التشحيم، والشموع، وبعض المشتقات البتروكيميائية، ويُعتبر من الأنواع المفضلة في الصناعات التي تتطلب زيوت نقية وذات خصائص فيزيائية مستقرة.

وتعزى الكفاءة التشغيلية المرتفعة لهذا الخام إلى بنيته الجزيئية المتميزة، حيث يتكون بشكل أساسي من هيدروكربونات مشبعة ذات سلاسل مستقيمة أو متفرعة. هذه التركيبة الكيميائية الفريدة تمنحه استقراراً حرارياً هائلاً ومقاومة عالية للأكسدة عند تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة، مما يجعله المادة الوسيطة المثالية لتصنيع زيوت المحركات الهيدروليكية والتوربينية التي تتطلب فترات خدمة طويلة دون أن تفقد لزوجتها أو تتحلل تركيبها البنوي.

علاوة على ذلك، يتيح النقاء الطبيعي للنفط البارافيني وانخفاض محتواه من الشوائب العضوية والمكونات الأسفلتية، اختصار العديد من مراحل المعالجة المعقدة داخل مصافي التكرير. فالشركات لا تضطر إلى استهلاك كميات ضخمة من الطاقة أو استخدام مركبات كيميائية مكثفة لإزالة المواد الصمغية، مما يقلل بشكل ملحوظ من التكاليف الرأسمالية والتشغيلية لوحداث الفصل، ويسرع من وتيرة تدفق المنتجات النهائية الصالحة للاستخدام المباشر في الأسواق.

كما يمتد التفوق الصناعي لهذا الخام إلى قطاع البتروكيماويات الدقيقة؛ إذ إن نواتج تكسيره الحراري توفر لقيماً غنياً بالإنثيلين والبروبيلين، وهي المركبات الأساسية لصناعة اللدائن، والمطاط الاصطناعي، والألياف النسيجية المتطورة. هذا التنوع في المخرجات يضمن تلبية متطلبات الأسواق الاستهلاكية والصناعية بدقة عالية، ويجعل من تأمين إمدادات هذا النوع من النفط ركيزة أساسية لتعزيز التنافسية الاقتصادية للمنشآت التصنيعية الكبرى.

وفي نهاية المطاف، يحظى هذا النفط بجاذبية تسعيرية واستثمارية خاصة في البورصات العالمية نتيجة الخصائص الريولوجية الممتازة للمشتقات المستخرجة منه، مثل انخفاض نقطة الانسكاب ومؤشر اللزوجة المرتفع. هذه المؤشرات الفنية تضمن بقاء الزيوت والشموع الناتجة عنه في حالة وظيفية مستقرة وسلسلة تحت مختلف الظروف المناخية القاسية، مما يرفع من قيمته السوقية الفورية ويجعله خياراً استراتيجياً مفضلاً لدى شركات الطاقة العالمية والمستثمرين على حد سواء.

النفط الأسفلتي:

يُعد من الأنواع الثقيلة، حيث يحتوي على نسبة منخفضة من شمع البارافين، في مقابل نسبة مرتفعة من المواد الأسفلتية (18) هذه الخصائص تجعله أقل قيمة تجارية مقارنة بالأنواع الخفيفة، نظراً لصعوبة تكريره وارتفاع تكلفة معالجته. ومع ذلك، يتميز النفط الأسفلتي بأهمية كبيرة في الصناعات المرتبطة بالبنية التحتية، إذ يُستخدم في إنتاج الأسفلت لרصف الطرق، وكذلك في بعض الصناعات الكيميائية. كما أن استخراجه ومعالجته يتطلبان تقنيات متقدمة للتعامل مع محتواه العالي من المركبات الثقيلة.

وتعود هذه التعقيدات الفنية والتشغيلية إلى الخصائص الفيزيائية الناتجة عن التركيز العالي للمواد الراتنجية والأسفلتينية ذات الأوزان الجزيئية الضخمة، والتي تمنح هذا الخام لزوجة مرتفعة جداً وكثافة نوعية عالية. هذه اللزوجة الفائقة تجعله مقاوماً للتدفق الطبيعي في مجاري المكامن الجوفية، مما يفرض تحديات لوجستية جسيمة أثناء عمليات النقل والضخ عبر شبكات الأنابيب، حيث يتطلب الأمر استخدام تكنولوجيا التدفئة المستمرة أو خلطه بمذيبات ومخففات كيميائية لضمان سيولته ومنع انسداد القنوات الناقلة.

علاوة على ذلك، فإن البنية الكيميائية المعقدة للنفط الأسفلتي تضع مصافي التكرير أمام معضلات تقنية مكثفة؛ نظراً لأن الجزيئات الأسفلتينية تميل إلى الترسب والتفحم على الجدران الداخلية لأبراج التقطير والمبادلات الحرارية عند تعرضها لدرجات حرارة مرتفعة. هذا الترسب يؤدي إلى انسداد المعدات وتراجع كفاءتها التشغيلية، فضلاً عن تسببه في تسميم وإتلاف العوامل المساعدة المستخدمة في عمليات التكسير الهيدروجيني، مما يرفع من تكاليف الصيانة الدورية ويستلزم استثمارات رأسمالية ضخمة لبناء وحدات معالجة متخصصة قادرة على فك هذه الروابط الجزيئية المعقدة.

وفي مقابل هذه التحديات الاستخراجية والتصنيعية، تبرز القيمة الاستراتيجية الكبيرة لهذا الخام في تلبية احتياجات قطاع الإنشاءات العالمي؛ إذ إن نواتج تقطيره النهائي توفر المادة الرابطة الأساسية المقاومة للعوامل الجوية والمائية، والتي تتميز بمرونة عالية وقدرة فائقة على تحمل الأحمال والأوزان الثقيلة، مما يجعلها المكون الحاسم في تعبيد شبكات الطرق السريعة ومدارج المطارات الدولية. كما أن هذه المخرجات تُعد مدخلاً رئيسياً في تصنيع رقائق العزل المائي والحراري المستخدمة في وقاية المباني والمنشآت الهندسية الكبرى.

وفي نهاية المطاف، يمتد الأثر الصناعي للنفط الأسفلتي إلى قطاع الكيمياء التطبيقية المتطورة، حيث تُستغل مركباته الكربونية الثقيلة لإنتاج فحم الكوك البترولي عالي الجودة، والذي يدخل كعنصر اختزال أساسي في صهر الألومنيوم وصناعة الحديد والصلب. هذا التنوع الوظيفي في التطبيقات الهيكلية يمنح هذا الخام استقراراً نسبياً في مستويات الطلب التجاري بالأسواق العالمية، ويجعل من تطوير تقنيات استخلاصه ومعالجته توجهاً حيوياً لتأمين مستلزمات التنمية العمرانية والصناعية المستدامة.

النفط الخليط:

يجمع بين خصائص البترول البارافيني والبترول الأسفلتي، حيث يحتوي على كميات عديدة من شمع البارافين والمواد الأسفلتية (19) هذا المزيج يمنحه طبيعة متوسطة بين الخفة والثقّل، مما يجعله قابلاً للاستخدام في مجالات متنوعة. ورغم أن عملية تكريره قد تكون أكثر تعقيداً مقارنة بالبترول البارافيني، إلا أنه يُستفاد منه في إنتاج الوقود وبعض المشتقات البتروكيميائية، إضافةً إلى إمكانية توظيفه في الصناعات التي تحتاج إلى مواد ذات خصائص متوازنة بين النقاوة والصلابة.

تعريف سعر البترول وأنواعه:

هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:

سعر النفط يُعرّف بأنه القيمة المخصصة للمادة أو السلعة النفطية، ويُعبّر عنها بوحدة نقدية محددة قد تعادل قيمة الشيء أو لا تعادله. وهذه القيمة تخضع لتأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافةً إلى القوى المؤثرة في السوق (20).

التعريف الثاني:

سعر النفط هو القيمة أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام، ويُقاس عادةً بالدولار الأمريكي ويُعبّر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية. هذا السعر يتميز بالتقلب المستمر نتيجة طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بعدم الاستقرار، وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار النفط ويجعلها غير ثابتة (21).

التعريف الثالث:

السعر يعد مؤشر نقدي عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند بلوغ السوق حالة التوازن. ومن هذا المفهوم يُستمد سعر النفط، حيث يُعرّف بأنه القيمة النقدية للسلعة النفطية كما تُحدّد في سوق النفط وفق وحدة نقدية معينة (22).

انواع اسعار البترول:

السعر المعلن:

السعر المعلن هو ذلك السعر الذي أعلنت عنه شركة النفط القياسية (Standard Oil) سنة 1912، واستمر العمل به حتى أوائل سبعينيات القرن الماضي. وقد اعتمد هذا السعر في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل لاحقاً إلى ما يُعرف اليوم بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وكان السعر المعلن يُمثّل قيمة برميل النفط الخام عند فوهة البئر النفطي، ومع توسع نشاط الشركات خارج الولايات المتحدة وفي ظل نظام الامتياز، أصبح السعر المعلن يعكس قيمة برميل النفط الخام عند منصات التصدير. إضافة إلى ذلك، ارتبط السعر المعلن بعناصر أخرى مثل حقوق الملكية والضرائب، حيث استُخدم كأداة لفرض الضرائب على الشركات النفطية. وقد أدى ذلك إلى لجوء هذه الشركات إلى إبرام عقود سرية مع الدول بأسعار أقل من السعر المعلن، لتجنب كشف المعلومات أمام المنافسين، مما ساهم في تطوير استراتيجيات تسعير تقوم على الخصم (23).

السعر الفوري أو الناني:

يُعرّف السعر الفوري بأنه ثمن برميل النفط الخام معبّراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو الفورية أو المفتوحة للنفط الخام. وقد بدأ هذا السعر بالظهور والنشاط عندما أصبحت السوق الفورية تمثل مؤشراً لحركة الأسواق والأسعار العالمية، ومن أبرز هذه الأسواق: روتردام، جنوة، سنغافورة، جنوب أوروبا، وشمال أوروبا. وفي السوق الفورية يتم اختيار مجموعة من أنواع النفط التي تُستخدم كمرجع وتشير إلى دولها المنتجة، أو يتم اعتمادها من قبل المتعاملين في السوق الفورية أو السوق النفطية (24).

وتستمد هذه الأسواق المفتوحة أهميتها الحيوية من قدرتها العالية على تحقيق التوازن اللحظي بين قوى العرض والطلب الحقيقية والمباشرة؛ إذ تشكل الصفقات التي تُعقد فيها مرآة صادقة للاحتياجات الفعلية الفورية للمصافي وشحنات الشحن المتاحة. هذا التفاعل الديناميكي الحر يمنع حدوث تشوهات سعرية مصطنعة، ويجعل من السعر الآني أداة تقييم موضوعية تلجأ إليها الشركات العالمية والمؤسسات الوطنية لتعديل استراتيجياتها البيعية والتشغيلية وفقاً للمتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الطارئة.

علاوة على ذلك، تلعب هذه المراكز الجغرافية المحددة دوراً استراتيجياً كأقنية ربط لوجستية وتجارية بين كبار المنتجين والمستهلكين حول العالم، حيث تتميز ببنية تحتية متطورة لتخزين النفط وتفريغه وإعادة شحنه بسلاسة. هذا التمرکز المكاني يتيح للمتعاملين في السوق الفورية تقييم تكاليف الشحن والتأمين الفعلية بدقة متناهية، مما يقلل من هوامش المخاطرة المالية ويضمن أن تعكس الأسعار السائدة في تلك البورصات الحرة تكلفة الفرصة البديلة الحقيقية لخامات المرجع المعتمدة عالمياً.

كما يسهم هذا النمط من التسعير الآني في تعزيز الشفافية والكفاءة المعلوماتية داخل المنظومة النفطية الدولية، حيث يتم إعلان ونشر الأسعار والصفقات المنفذة بشكل لحظي ومستمر عبر وكالات الأنباء المتخصصة. هذا التدفق المعلوماتي الكثيف يحرم القوى الاحتكارية من القدرة على فرض أسعار موجهة، ويمنح الدول النامية والمستوردة الصغيرة القدرة على التفاوض بندية بناءً على المؤشرات الحقيقية المعلنة في المراكز الحرة، مما يعزز الاستقرار التجاري في الأمد القصير.

وفي نهاية المطاف، ينعكس التحرك في هذه الأسعار المفتوحة بشكل مباشر على صياغة العقود طويلة الأجل وصيغ التسعير الرسمية التي تعتمد عليها الدول المصدرة؛ إذ باتت معظم الشركات النفطية الوطنية تربط أسعار بيع خاماتها بمعادلات سعرية تشكل أسعار الأسواق الفورية جزءاً رئيساً وموجهاً فيها. هذا الارتباط العضوي يضمن للمنتجين والمستهلكين بقاء تعاملاتهم الآجلة متسقة مع الاتجاهات الحقيقية للسوق، ويحمي استثمارات الطاقة الطويلة الأجل من الهزات السعرية غير المتوقعة.

السعر الحقيقي:

يُعرف السعر الحقيقي للبترول (أو السعر بالدولار الثابت) بأنه السعر الذي يعبر عن التطور الفعلي لقيمة البترول عبر فترة زمنية معينة، وذلك بعد استعادة ما أثر عليه من تضخم النقدي وتغيرات في أسعار

صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ولحساب هذا السعر، لا بد من نسبته إلى سنة محددة تُعرف بـ 'سنة الأساس'. ويتركز الاهتمام الاقتصادي عادةً على مقارنة السعر الجاري مع السعر الاسمي؛ والذي ينخفض بشكل كبير بالنسبة لسعر الحقيقي (25).

وتكمن الأهمية التحليلية لهذا المؤشر المعياري في قدرته على تجريد عوائد النفط من الوهم النقدي الذي تسببه القفزات السعرية الظاهرية؛ إذ إن الاعتماد على الأسعار الاسمية الجارية وحدها قد يعطي انطباعاً زائفاً بزيادة المداخل، في حين أن القوة الشرائية الحقيقية لتلك العوائد قد تكون في تراجع مستمر نتيجة تآكل قيمة العملة الحاضنة للتجارة الدولية. ومن ثم، فإن تتبع القيمة المعدلة بالتضخم يمنح مخططي السياسات التنموية في الدول المصدرة رؤية دقيقة وصادقة لحجم الثروة الفعلية المتدفقة إلى ميزانياتها.

علاوة على ذلك، يسهم احتساب السعر بالدولار الثابت في صياغة دراسات جدوى استثمارية أكثر كفاءة وموثوقية للمشاريع النفطية طويلة الأجل، والتي تمتد لعدة عقود؛ فحساب التكاليف الرأسمالية والتشغيلية وربطها بسنة أساس موحدة يمنع حدوث تشوهات في تقدير معدلات العائد الداخلي. هذا التدقيق المحاسبي يحمي الشركات والمستثمرين من مخاطر الوقوع في فخ تقديرات الأرباح المتضخمة اسمياً، مما يضمن كفاءة تخصيص الرساميل في قطاع الطاقة.

كما يرتبط السعر الحقيقي ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التضخم المستورد وتأثيراتها على موازين المدفوعات للدول المنتجة؛ فعندما تنخفض القيمة التبادلية للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى كاليورو أو الين، ترتفع أسعار السلع والمعدات التي تستوردها هذه الدول من أوروبا أو آسيا. وهنا تظهر أهمية السعر الحقيقي في توضيح شروط التبادل التجاري الفعلية، وما إذا كان برميل النفط الواحد لا يزال قادراً على شراء نفس الكمية من البضائع والخدمات الأجنبية عبر الزمن.

وفي نهاية المطاف، يُعد استخدام هذا المؤشر أداة أساسية لإجراء المقارنات التاريخية الدقيقة بين الأزمات والصدمات السعرية المختلفة التي شهدتها أسواق الطاقة عبر العقود الماضية. فمقارنة الطفرات السعرية الحالية بتلك التي حدثت في سبعينيات أو تسعينيات القرن الماضي لا تستقيم علمياً إلا بتحديد عامل الزمن

والتضخم المتراكم، مما يجعل من السعر الحقيقي الركيزة التقييمية الأولى لفهم سلوك السوق، والتنبؤ بالاتجاهات الهيكلية بعيدة المدى للاقتصاد السياسي العالمي.

السعر المتحقق:

السعر المتحقق للبترول هو السعر المعلن بعد خصم التسهيلات أو الحسومات التي يتفق عليها الطرفان، البائع والمشتري، والتي تُحتسب عادةً كنسبة مئوية من السعر المعلن أو من خلال تسهيلات في شروط الدفع. وبالتالي فإن السعر الفعلي هو عبارة عن السعر المعلن ناقص تلك الحسومات أو التسهيلات الممنوحة من طرف البائع أو المشتري. ومن أمثلة ذلك قيام البائع ببيع النفط الخام لمصانع التكرير، ثم شراء المنتجات البترولية منها، حيث يُحتسب السعر المتحقق وفق هذه الترتيبات (26).

سعر الإشارة:

سعر الإشارة للنفط الخام هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه يمثل متوسطاً بينهما. وقد ظهر هذا النوع من الأسعار في ستينيات القرن الماضي بعد اعتماد الأسعار المتحققة إلى جانب الأسعار المعلنة، حيث أصبح يُستخدم كمرجع في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة والشركات النفطية الأجنبية بهدف توزيع وتقسيم العوائد المالية النفطية بين الطرفين. ويتم حساب سعر الإشارة على أساس متوسط السعر المعلن والسعر المتحقق خلال عدة سنوات. وقد اعتمدت العديد من الدول النفطية هذا الأسلوب، مثل الاتفاق الذي جرى بين الجزائر وفرنسا في 28 أوت 1965، وكذلك بين فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام 1962 (27).

سعر الكلفة الضريبية:

مثل هذه الأسعار في الواقع الكلفة الحقيقية التي تتحملها الشركات النفطية الكبرى للحصول على برميل النفط الخام المنتج بموجب الاتفاقيات. وفي الوقت نفسه تُعتبر هذه الأسعار الأساس الذي تُبنى عليه الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ إن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني تكبد خسائر حتمية. وتُحسب هذه الأسعار في المتوسط وفق المعادلة التالية:

كلفة الانتاج + عائد الحكومة = سعر الكلفة الضريبية

حيث ان عائد الحكومة يتكون من:

الريع + الضريبة = عائد الحكومة (28)

السعر الاسمي:

السعر الجاري للنفط الخام هو القيمة التقديرية بالدولار التي تُعطى مقابل وحدة واحدة من النفط (عادةً البرميل) خلال فترة زمنية معينة، ويتحدد هذا السعر وفقاً لقانون العرض والطلب (29).

السعر المستقبلي:

هو السعر الذي يتم التفاوض عليه بين التجار تخص شحنة من النفط والتي يتفق على تسليمها في وقت لاحق ويحدد هذا السعر استناداً الى الاسعار المعلنة في بورصتي لندن ونيويورك (30).

العوامل المحددة لاسعار البترول:

تُعد أسعار البترول من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في استقرار الأسواق العالمية ونمو الاقتصادات الوطنية. فهي لا يتم تحديدها بعامل واحد، بل تخضع لتأثير الكثير من العوامل الاقتصادية في اسواق النفط العالمية بحيث تعد الية العرض والطلب العامل الرئيسي في تحديد اسعار النفط تتمثل في مايلي:

مفهوم الطلب على البترول:

يقصد بالطلب على البترول مقدار الحاجة الإنسانية لهذه السلعة، سواء في صورتها الخام أو كمنتجات بترولية، وذلك من حيث الكم والنوع عند سعر محدد وفي فترة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات المختلفة. ويتحدد هذا الطلب بمدى رغبة الأفراد والمؤسسات وقدرتهم على الحصول على النفط، حيث تتبع هذه الرغبة من الاستخدامات المتعددة للسلعة النفطية، وفي إطار زمني وسعري معين يهدف لتلبية مختلف الحاجات لغايات كانت انتاجية او استهلاكية 1962(31).

محددات الطلب على البترول:

الاستقرار السياسي في العالم:

يلعب العامل السياسي دوراً محورياً في التأثير على حجم الطلب النفطي، حيث تنعكس الاضطرابات السياسية بشكل مباشر على تقلبات الأسعار. ففي كثير من الأحيان تؤدي الأزمات والصراعات إلى تقلص الإمدادات النفطية، مما يدفع الدول المستهلكة إلى الإسراع في شراء كميات إضافية خوفاً من حدوث نقص. وقد شهدت أسعار النفط في السنوات الأخيرة مستويات مرتفعة تجاوزت 70 دولاراً للبرميل نتيجة حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والهجمات المتكررة على المنشآت النفطية في العراق، إضافة إلى الاضطرابات الداخلية في نيجيريا وغيرها. هذه المخاوف المستمرة من انقطاع الإمدادات تفتح المجال أمام المضاربين لاستغلال السوق وتحقيق أرباح كبيرة، الأمر الذي يزيد من حدة تقلب الأسعار. وعلى هذا الأساس، تلجأ الدول الكبرى المستهلكة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، إلى تخزين كميات ضخمة من النفط تكفيها لفترات محدودة لا تتجاوز بضعة أشهر، رغم ارتفاع تكاليف التخزين، وذلك كإجراء احترازي لمواجهة أي عجز محتمل في الإمدادات(32).

النمو الاقتصادي العالمي:

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيس للطلب على الطاقة، إذ ينعكس توسع النشاط الاقتصادي بشكل مباشر على حجم الاستهلاك النفطي. فقد سجل الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000، وارتفع إلى 5.9% عام 2004، وهو ما صاحبه زيادة واضحة في الطلب العالمي على النفط. ففي عام 2000 بلغ إجمالي الطلب نحو 75.5 مليون برميل يومياً، بينما ارتفع في عام 2004 ليصل إلى 82.2 مليون برميل يومياً. هذه الأرقام تؤكد وجود علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي، حيث يؤدي تحسن الأداء الاقتصادي إلى زيادة استهلاك الطاقة، في حين أن أي تباطؤ اقتصادي ينعكس مباشرة في تراجع الطلب على النفط(33).

المناخ:

يلعب المناخ دوراً مهماً في تحديد حجم الطلب على النفط، إذ يزداد الاستهلاك بشكل ملحوظ خلال فصل الشتاء بمقدار يقارب 2.5 مليون برميل يومياً نتيجة الحاجة المتزايدة للتدفئة. كما يشهد فصل الصيف ارتفاعاً في الطلب العالمي بسبب العطلات الصيفية التي تدفع العائلات إلى السفر واستخدام كميات أكبر من المشتقات البترولية مثل البنزين. ويظهر هذا التأثير بشكل أوضح في المناطق الشمالية ذات المناخ البارد مقارنة بالمناطق الوسطى والجنوبية الأكثر دفئاً، حيث يتطلب الطقس القاسي استهلاكاً أكبر للطاقة البترولية لتلبية احتياجات السكان 1962 (34).

اسعار السلع البديلة:

من أبرز السلع المنافسة للنفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة البديلة. غير أن هذه البدائل ما تزال في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها، واحتياجها إلى مهارات فنية وتقنيات متطورة لاستغلالها وتعسر نقلها (35).

النمو السكاني ومتوسط دخل الافراد:

النمو السكاني محدد هام واساسي في الطلب النفطي، وهذا ما سعت النظريات الاقتصادية إلى توضيحه، والتي أكدت وجود عالقة إيجابية وقوية بين الطلب على السلع والمنتجات النفطية وزيادة النمو السكاني، يلعب متوسط دخل الفرد أيضاً دوراً أساسياً في تحديد وتقدير الطلب على النفط. فمع زيادة الدخل سيزداد الطلب على المنتجات إذ يتوقف الفرد بمحاولة تلبية احتياجاتها الأساسية من أجل تلبية احتياجاتهم الفاخرة أو الكمالية، والتي ستصبح ضرورية مع زيادة معدلات الدخل (36).

ثانياً: العرض البترولي ومحدداته:

مفهوم العرض على البترول:

قصد بعرض النفط الكميات المتاحة من هذه السلعة في السوق الدولية عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة. ويمكن أن يكون العرض فردياً صادراً عن بائع واحد أو طرف عارض، كما يمكن أن يكون عرضاً كلياً لمجموعة من البائعين أو الأطراف العارضة بأسعار مختلفة في زمن محدد. ويتسم العرض النفطي بضعف المرونة على المدى القصير نظراً لصعوبة التكيف السريع مع التغيرات، لكنه يصبح أكثر مرونة على المدى البعيد (37).

محددات العرض على البترول:

الاحتياطيات والطاقة الإنتاجية:

تُعد الاحتياطيات المؤكدة والطاقة الإنتاجية من العوامل الأساسية المؤثرة في العرض العالمي للنفط. فكلما ارتفعت حجم الاحتياطيات المتاحة، زادت الثقة في إمكانية زيادة الإنتاج، سواء عبر رفع إنتاجية الآبار القائمة أو من خلال حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثاً. كما أن تعزيز الطاقة الإنتاجية يساهم في توسيع القدرة على تلبية الطلب العالمي، ويمنح الأسواق قدراً أكبر من الاستقرار والمرونة في مواجهة التغيرات المستقبلية.

وفي هذا السياق، لا يقتصر أثر الاحتياطيات المؤكدة على تأمين الاحتياجات الحالية فحسب، بل يمتد ليشكل ركيزة الاستراتيجيات التمويلية والاستثمارية للدول والشركات النفطية؛ حيث تمنح وفرة هذه الاحتياطيات موثوقية عالية تجذب الرساميل الضخمة لتطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة. هذا التدفق الاستثماري يضمن بدوره استدامة تدفق الإيرادات على المدى الطويل، ويقلل من مخاوف نزوب الموارد التي قد تسبب هزات اقتصادية عالمية.

علاوة على ذلك، تلعب الطاقة الإنتاجية الفائضة (المعروفة بالطاقة التعويضية) دور صمام الأمان للاقتصاد العالمي. فعند حدوث أي اضطرابات جيوسياسية أو كوارث طبيعية تؤدي إلى توقف مفاجئ للإمدادات في بعض مناطق الإنتاج، تبرز أهمية الدول التي تمتلك مرونة إنتاجية قادرة على ضخ كميات إضافية سريعة في السوق، مما يساهم في كبح جماح الأسعار الحاد ومنع حدوث أزمات طاقة خانقة.

وعليه، فإن التوازن الديناميكي بين حجم الاحتياطيات المؤكدة والقدرة على تحويلها إلى طاقة إنتاجية فعلية هو المحدد الفعلي لأمن الطاقة العالمي. فكلما استثمرت الدول المنتجة في تكنولوجيا الاستكشاف والاستخراج لتعزيز هذين العاملين، كلما أصبحت أسواق النفط أكثر حصانة في مواجهة تقلبات العرض والطلب، وأكثر قدرة على قيادة النمو الاقتصادي العالمي بثبات.

السياسات النفطية لدول المنتجة:

تُعتبر السياسات النفطية التي تنتهجها الدول المنتجة من أبرز العوامل المؤثرة في حجم العرض النفطي. إذ تتجسد هذه السياسات في مجموعة من الإجراءات والقرارات المتعلقة بكيفية استغلال الموارد النفطية، والتحكم في مستويات الإنتاج، وهو ما ينعكس مباشرة على حجم المعروض في الأسواق الدولية. ومن خلال هذه السياسات، تستطيع الدول المنتجة ضبط حركة السوق، سواء عبر زيادة الإنتاج أو تقليصه، بما يؤثر على الأسعار ويحدد التوازن بين العرض والطلب الدخل(38).

السعر:

تلعب الأسعار دوراً أساسياً في تحديد حجم الكميات المعروضة من أي سلعة، بما في ذلك النفط. فعندما ترتفع أسعار النفط، يميل المنتجون إلى زيادة الكميات المعروضة للاستفادة من العائد المرتفع. غير أن سوق النفط يتميز بخصوصية معينة، إذ يخضع لاعتبارات احتكارية وسياسات إنتاجية، إضافة إلى تأثير عامل الزمن. ففي المدى القصير، قد يكون العرض أقل مرونة بسبب القيود التقنية والإنتاجية، بينما يمكن أن يصبح أكثر استجابة في المدى الطويل مع توسع الاستثمارات وزيادة الطاقة الإنتاجية.

وتتجسد هذه الاعتبارات الاحتكارية بشكل واضح في الدور المحوري الذي تلعبه تحالفات كبرى، حيث لا يقتصر تحديد حجم المعروض على التفاعل الحر لقوى العرض والطلب، بل يتدخل فيه التنسيق الجماعي لإدارة السلسلة الإمدادية. هذا التوجيه الممنهج يهدف إلى خلق توازن استراتيجي يحمي مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء؛ إذ يلجأ التحالف إلى خفض الإنتاج طوعياً عند تراجع الطلب لمنع انهيار الأسعار، مما يجعل منحنى العرض في بعض الأحيان يبدو غير مرن تجاه انخفاض الأسعار نتيجة للتدخلات السيادية الحمائية.

ومن ناحية أخرى، دخلت التكنولوجيا كعامل حاسم أعاد صياغة مفهوم عامل الزمن في مرونة العرض، ويظهر ذلك جلياً في قطاع النفط غير التقليدي مثل النفط الصخري. على العكس من الحقول التقليدية التي تتطلب سنوات للتطوير، يتميز النفط الصخري بمرونة عالية جداً في المدى القصير والمتوسط، حيث يمكن للمنتجين تشغيل منصات الحفر أو إغلاقها خلال أسابيع قليلة استجابةً للتقلبات السعرية الفورية. هذا التحول التكنولوجي خلق ما يُعرف بالمنتج الهامشي الذي يمتص صدمات السوق ويقلص الفجوة الزمنية بين تغير السعر واستجابة العرض.

علاوة على ذلك، ترتبط الاستجابة في المدى الطويل بدورة رأس المال الضخمة وطبيعة الاستثمارات في الطاقة؛ فالارتفاع المستدام في الأسعار لسنوات متتالية يحفز الشركات العالمية على ضخ مليارات الدولارات في مشاريع معقدة كالتقيب في المياه العميقة والمناطق القطبية. هذه المشاريع الكبرى تنتم بظاهرة "التراخي الزمني"، حيث قد يفصل بين قرار الاستثمار وبدء الإنتاج الفعلي فترة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات، وهو ما يفسر لماذا يمكن أن تؤدي الطفرات السعرية الحالية إلى وفرة مفرطة في المعروض مستقبلاً، حتى وإن تغيرت ظروف السوق بحلول ذلك الوقت.

الطلب على النفط:

يُعد الطلب على النفط أحد المحددات الرئيسية للعرض، استناداً إلى الفكرة الاقتصادية القائلة بأن "الطلب يخلق العرض". فعندما يلاحظ المنتجون وجود زيادة في الطلب على النفط نتيجة لعوامل معينة، فإن ذلك يشجعهم على رفع حجم المعروض في السوق وزيادة الاستثمارات في صناعة النفط، مما يؤدي إلى توسع الإنتاج. وعلى العكس، إذا تراجع الطلب، فإن ذلك يدفع المنتجين إلى تقليص الكميات المعروضة لتقادي فائض الإنتاج والحفاظ على استقرار السوق (38).

المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:

تلعب الأسعار دوراً أساسياً في تحديد حجم الكميات المعروضة من أي سلعة، بما في ذلك النفط. فعندما ترتفع أسعار النفط، يميل المنتجون إلى زيادة الكميات المعروضة للاستفادة من العائد المرتفع.

غير أن سوق النفط يتميز بخصوصية معينة، إذ يخضع لاعتبارات احتكارية وسياسات إنتاجية، إضافة إلى تأثير عامل الزمن. ففي المدى القصير، قد يكون العرض أقل مرونة بسبب القيود التقنية والإنتاجية، بينما يمكن أن يصبح أكثر استجابة في المدى الطويل مع توسع الاستثمارات وزيادة الطاقة الإنتاجية.

ومن الأبعاد الهامة التي تتحكم في مرونة المعروض الفورية، هي آلية "المخزونات الاستراتيجية والتجارية" التي تحتفظ بها الدول والشركات الكبرى؛ فعندما تنفجر الأسعار بشكل مفاجئ، لا ينتظر السوق حفر آبار جديدة، بل يجري اللجوء الفوري لسحب كميات من هذه المخزونات العائمة أو الأرضية لزيادة المعروض وضبط الأسعار. هذه الآلية تمنح العرض مرونة لحظية مؤقتة، لكنها تظل محدودة بقدرة الاستيعاب والتفريغ اللوجستي، ولا تعبر عن زيادة حقيقية في القدرة الإنتاجية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، يتأثر سلوك المنتجين في المدى المتوسط بـتباين تكلفة الإنتاج بين الحقول المختلفة حول العالم؛ فالارتفاع السعري المستمر يسمح للحقول ذات التكلفة التشغيلية العالية بالدخول في دائرة الربحية وضخ إمداداتها في السوق. في المقابل، عندما تتراجع الأسعار، تخرج هذه الحقول سريعاً من السوق لعدم جدواها الاقتصادية، مما يجعل المعروض القادم من هذه المصادر عالية التكلفة شديد الحساسية والتقلب تبعاً لخط المنحنى السعري.

كما تلعب الأسواق المالية والمضاربات عبر عقود النفط الآجلة دوراً غير مباشر في توجيه قرارات العرض؛ إذ إن توقعات المتداولين والمستثمرين لاتجاه الأسعار مستقبلاً تؤثر على قرارات الشركات النفطية في جدولة عمليات صيانة الحقول أو تأجيل طرح شحنات معينة. هذا الترابط بين السوق المالي والسوق المادي يخلق استجابات معقدة في المعروض، حيث يمكن أن تؤدي التوقعات المتفائلة بالأسعار إلى كبح المعروض الحالي مؤقتاً بغرض بيعه بأسعار أعلى في العقود المستقبلية.

وفي المنظور الاستراتيجي الأوسع، يخضع العرض اليوم لضغوط التحول الطاقوي والتشريعات البيئية؛ فارتفاع الأسعار لم يعد المحفز الوحيد لزيادة المعروض على المدى الطويل، بل باتت الشركات توازن بين العوائد المرتفعة السريعة ومخاطر الأصول العالقة في ظل التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة. هذا التخوف الهيكلية جعل استجابة العرض الطويل الأجل أكثر حذراً وعقلانية، حيث يفضل الكثير من

المنتجين توجيه الأرباح السعرية الحالية لتوزيعات الأسهم أو الاستثمار الأخضر بدلاً من التوسع العشوائي في الطاقة الإنتاجية النفطية.

الحروب والأحداث السياسية:

تُعد الأحداث السياسية من أبرز العوامل المؤثرة في العرض العالمي للنفط، إذ غالباً ما تؤدي الحروب والأزمات السياسية الكبرى، خاصة في مناطق الإنتاج، إلى حدوث اختلالات في السوق النفطية. فقد شهد العالم أولى الأزمات النفطية في عامي 1973 و1979، ثم أزمة عام 1980، حيث تسببت هذه الأحداث في تقلبات حادة في العرض والأسعار. ومع بداية الألفية الجديدة، أصبح النفط هدفاً مباشراً للهجمات والصراعات، بعد أن كان يُستخدم كوسيلة للدفاع، كما ظهر في ملفات غزو العراق وأفغانستان، والقضية النووية الإيرانية، وغيرها من القضايا التي أثرت بشكل واضح على استقرار العرض النفطي العالمي (37).

المصادر البديلة لنفط واسعارها:

تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دوراً مهماً في التأثير على العرض البترولي العالمي. فعندما تنخفض أسعار هذه البدائل وتحسن جودتها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإقبال عليها، مما يقلل من الطلب على النفط. وبما أن العرض النفطي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالطلب، فإن انخفاض الطلب الناتج أساساً عن انخفاض أسعار السلع البديلة ينعكس في النهاية على تقليص الكميات المعروضة من النفط في السوق الدولية.

سوق النفط والاطراف الفاعلون فيه:

مفهوم سوق نفط:

التعريف الأول:

تُعد سوق النفط من أهم الأسواق العالمية نظراً لارتباطها بمصدر رئيسي للطاقة. فهي تخضع لقانون العرض والطلب إضافةً إلى العوامل الاقتصادية التي تتحكم في حركة السوق. ومع ذلك، لا تقتصر المؤثرات على الجانب الاقتصادي فقط، بل تشمل أيضاً العوامل السياسية والعسكرية والمناخية، فضلاً عن تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية (39).

التعريف الثاني:

تُعتبر السوق النفطية المكان الطبيعي الذي تتم فيه عملية تبادل النفط، وخاصة الخام منه، وفق أسعار محددة وفي أزمدة معلومة بين الأطراف المتبادلة. ويخضع هذا السوق لقانون العرض والطلب إضافةً إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تؤثر في حركته. كما يُصنّف السوق النفطي كسوق شبه احتكارية، حيث تتحكم فيه الدول المنتجة والمصدرة من جهة، والدول الكبرى المستهلكة من جهة (40).

التعريف الثالث:

يُعرّف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، والتي تؤثر في كيفية تحديد الأسعار وكفاءة تخصيص السلع والخدمات. أما السوق البترولية فهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر أساسي من مصادر الطاقة وهو البترول، حيث تتحكم فيها قوى العرض والطلب مع بعض التحفظات المرتبطة بالعوامل الاقتصادية المختلفة. وإلى جانب ذلك، تتأثر السوق البترولية بعوامل أخرى مثل الأوضاع السياسية والعسكرية والمناخية، إضافةً إلى تضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات البترولية (41).

المنظمات الدولية والشركات العالمية:

منظمة الدول المصدرة للنفط: (الأوبك)

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في سبتمبر 1960 خلال اجتماع عقد في بغداد، بمبادرة من خمس دول هي السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا، وذلك كرد فعل على قيام الشركات النفطية العالمية بتخفيض أسعار النفط بشكل أحادي في عامي 1959 و1960، وهو ما ألحق أضراراً جسيمة باقتصاديات الدول المنتجة التي تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط. ومع مرور الوقت، توسعت المنظمة بانضمام دول أخرى مثل قطر وإندونيسيا وليبيا والجزائر ونيجيريا والإكوادور والجابون، ليصل عدد الأعضاء إلى ثلاثة عشر دولة بحلول منتصف السبعينيات. وقد امتلكت دول أوبك نحو 70% من الاحتياطي العالمي للنفط، فيما بلغ إنتاجها حوالي 96 مليون برميل يومياً عام 1974، أي ما يعادل 53% من الإنتاج العالمي

بموجب دستورها تسعى المنظمة إلى:

- تعمل المنظمة على تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء بما يضمن حماية مصالحها المشتركة، إضافة إلى السعي لتفادي أي شكل من أشكال الحصار الاقتصادي.
 - تسعى المنظمة إلى المشاركة الفاعلة في وضع السياسات التسعيرية التي تكفل استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، مع تعزيز قدرتها على التحكم في السوق البترولية من خلال تنظيم مستويات الإنتاج.
- (42).

الدول المنتجة خارج الأوبك:

تطلق تسمية "دول الأوبك" على الدول المنتجة للبترول غير المنضمة إلى منظمة أوبك، ورغم أنها ساهمت بحوالي 60% من الإنتاج العالمي سنة 2004، وبلغ إنتاجها نحو 42.5 مليون برميل يومياً عام 2007، إلا أن معظمها يُعد دولاً مستهلكة ومستوردة للنفط، كما أن تكاليف الإنتاج لديها غالباً أعلى من تكاليف دول أوبك. وتشمل هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا، دول بحر الشمال، إضافة إلى بعض الدول النامية مثل الصين وكازاخستان وسلطنة عمان. ويلاحظ أن إنتاج هذه الدول يتراجع سنوياً نتيجة لاستخراج المكثف، وهو ما ينعكس على سياسة أوبك

التي تميل إلى خفض الإنتاج. ورغم أن هذه الدول تتسق أحياناً فيما بينها في مجال السياسات النفطية، إلا أن ذلك يتم خارج إطار تنظيمي (43).

الشركات البترولية العالمية الكبرى:

تتمتع شركات النفط العالمية الكبرى بتاريخ طويل وخبرة واسعة في صناعة البترول، وتمتاز بقدرتها على التحكم في مختلف قطاعات الطاقة، إضافة إلى سيطرتها على معظم مراحل الصناعة النفطية من إنتاج ونقل وتوزيع وتكرير. فهي تتعامل في أسواق النفط الفورية والمستقبلية من خلال بيع وشراء النفط الخام والمنتجات المكررة. وقد هيمنت لفترة طويلة مجموعة من الشركات المعروفة باسم "الشقيقات السبع" على الصناعة النفطية العالمية، حيث كانت تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والتوزيع. ورغم ظهور شركات النفط الوطنية التي تولت إدارة الصناعة في بلدانها، ما زالت هذه الشركات العالمية تحتفظ بمكانة بارزة، إذ تمتلك أكثر من 70% من طاقات التكرير العالمية، إضافة إلى امتلاكها العدد الأكبر من ناقلات النفط في العالم (44).

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: (OAPEC)

كلمة "أوابك" هي اختصار لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وهي منظمة عربية خالصة تضم إحدى عشرة دولة هي: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، سوريا، مصر، ليبيا، الجزائر وتونس. وتجمع بين هذه الدول روابط اللغة والدين والمصير المشترك، إضافة إلى العامل الاقتصادي الأهم وهو النفط الذي تعتمد عليه اقتصاداتها بشكل رئيسي. وقد بادرت ثلاث دول هي ليبيا والكويت والسعودية إلى تأسيس المنظمة في يناير 1978، واختيرت الكويت لتكون مقرها. وتملك دول أوابك أكثر من نصف الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، كما تضم سبع دول من أعضاء منظمة أوابك تنتج نحو ثلاثة أرباع إنتاجها، مما يعزز من قوة أوابك. وتسعى المنظمة إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها: التعاون بين أعضائها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي المرتبط بصناعة النفط، وتوحيد الجهود لضمان وصول النفط إلى الأسواق الاستهلاكية بشروط عادلة ومعقولة (45).

الوكالة الوطنية لطاقة:

تُعد هذه المنظمة الدولية ذات طابع احتكاري تمثل احتكار المستهلك، وقد تأسست بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف البحث والتطوير وتسويق تقنيات الطاقة واستخدامها، إضافة إلى امتلاكها احتياطياً استراتيجياً من النفط يمكنها من التدخل في السوق عند الحاجة. وقد تشكلت المنظمة سنة 1973 من 16 دولة صناعية للتصرف الجماعي في مواجهة أزمة النفط، ثم أُعلن في 15 نوفمبر 1974 عن قيام "الوكالة الدولية للطاقة" كمنظمة مستقلة مقرها باريس. ومع مرور الوقت ارتفع عدد أعضائها إلى 28 دولة، من بينها: أستراليا، بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، المملكة المتحدة، جمهورية إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كندا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، النمسا، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، سلوفاكيا، كوريا الجنوبية، التشيك، تركيا، المجر، والولايات المتحدة الأمريكية (46).

الشركات العالمية المستقلة:

من أبرز التطورات التي شهدتها الصناعة النفطية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ظهور شركات نفطية جديدة خارج إطار الشركات الكبرى التقليدية، حيث اتجهت هذه الشركات المستقلة إلى ممارسة أنشطة التنقيب والإنتاج وفق صيغ استثمارية حديثة تختلف عن اتفاقيات الامتياز التقليدية. وقد بدأ نشاطها في الأسواق المحلية ثم توسع ليشمل الأسواق العالمية بحثاً عن مصادر للنفط الخام وتحقيق التكامل وضمان التنويع. ومع مرور الوقت، أصبحت هذه الشركات تحظى بمكانة وطنية مهمة في الدول المستهلكة للنفط، بعدما كانت الدول المنتجة تسيطر عليها بشكل كبير. وتنقسم هذه الشركات المستقلة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: مجموعة الشركات الأمريكية مثل "بان أمريكان"، مجموعة الشركات الأوروبية الغربية مثل "بترو فينا" البلجيكية، ومجموعة الشركات اليابانية مثل "كوسان" (44).

المطلب الثاني: مفهوم التضخم وأبرز أنواعه وأسبابه

تضخم من الظواهر الاقتصادية التي تترك آثاراً عميقة على حياة الأفراد وعلى أداء الاقتصاد الكلي في آن واحد. فعلى المستوى الجزئي، يؤدي ارتفاع الأسعار المستمر إلى إضعاف القوة الشرائية للمواطنين، وهو ما ينعكس مباشرة على مستوى معيشتهم وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية¹. أما على المستوى الكلي، فإن المعدلات المرتفعة للتضخم تحدث اضطرابات واسعة في النشاط الاقتصادي، حيث تؤثر على قيمة العملة الوطنية، وتضعف من جاذبية الاستثمار، وتقلل من القدرة التنافسية للصادرات، فضلاً عن إضعاف القوة الاستهلاكية التي تُعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ولهذا السبب، يُنظر

إلى التضخم باعتباره من أبرز التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية، إذ يتطلب ضبطه تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من آثاره السلبية على مختلف القطاعات.

تعريف التضخم:

يُعرف التضخم بأنه حركة صعودية مستمرة في الأسعار تنشأ عادةً نتيجة فائض الطلب الذي يتجاوز قدرة العرض الكلي على الاستجابة، أو بسبب زيادة كمية النقود المتداولة وما يصاحبها من ارتفاع في الإنفاق النقدي. وفي هذه الحالة، يحدث اختلال في التوازن الاقتصادي، حيث لا يقابل الزيادة في الطلب زيادة مماثلة في العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام. ويُعتبر معدل التضخم في جوهره معدل النمو السنوي في المستوى العام للأسعار، وهو المؤشر الذي يُستخدم لقياس مدى تآكل القيمة الحقيقية للعملة الوطنية (47).

2-أنواع التضخم

يمكن تصنيف التضخم إلى أنواع متعددة تبعاً لأسبابه والخصائص التي يتسم بها، غير أن هذا التعدد لا ينفي وجود روابط وعلاقات تجمع بينها؛ فتتووع المفاهيم المرتبطة بمصطلح التضخم قد أدى إلى بروز صور مختلفة له، تتقاطع في مظاهر وسمات تجعلها وثيقة الصلة بعضها ببعض، وتؤدي وظائفها بصورة كاملة وملحوظة. ومن ثم، يُفسر التضخم في بعض جوانبه بعجز النقود المتداولة عن القيام بواجباتها الأساسية في حفظ القيمة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

2-1 التضخم المكشوف

يحدث هذا النوع عندما ترتفع الأسعار بشكل متواصل نتيجة زيادة كمية النقود وسرعة تداولها، وذلك في غياب تدخل الدولة. ويعود السبب أساساً إلى فائض الطلب الذي لا يواجه أي عائق يحقق التوازن بين العرض والطلب. ولهذا يسمى أيضاً بالتضخم الصريح أو المكشوف، حيث يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار إلى درجة يصعب معها التحكم فيه.

وينعكس هذا الارتفاع الصريح والمستمر في الأسعار بشكل مباشر على بنية الادخار المحلي؛ إذ يفقد الأفراد والشركات الحافز على الاحتفاظ بأموالهم في شكل ودائع نقدية أو حسابات توفير، نظراً لأن معدل التضخم يفوق بكثير العوائد الفائدة الاسمية. هذا الهروب الجماعي من الادخار النقدي يتسبب في نقص حاد في الأموال المتاحة للاستثمار الطويل الأجل في القنوات المصرفية، مما يفرغ القطاع المالي من سيولته الاستقرارية ويدفع بالمنظومة الاقتصادية نحو نمط استهلاكي شره يعمق من أزمة فائض الطلب.

علاوة على ذلك، يمتد تأثير هذا الخلل ليصيب قطاع الائتمان والقروض بالشلل التدريجي؛ فالمقرضون والمؤسسات المالية يصبحون أكثر حذراً عند تقديم قروض طويلة الأجل بالعملة المحلية، خوفاً من استرداد قيمتها مستقبلاً بقوة شرائية متدنية جداً مقارنة بوقت إقراضها. هذا الإحجام الائتماني يدفع بأسعار الفائدة الحقيقية نحو النطاق السالب، ويحرم المشاريع الإنتاجية الناشئة من التمويل اللازم للتوسع، مما يعيق قدرة الجانب العرضي في الاقتصاد على النمو لمجاراة الطلب المتزايد.

ومن زاوية أخرى، يؤدي التضخم المكشوف إلى تشويه حاد في آلية الأسعار النسبية للسلع والخدمات؛ فليست كل الأسعار ترتفع بنفس الوتيرة أو في نفس الوقت، مما يربك الحسابات الاقتصادية للمنتجين ويجعل من الصعب قياس الربحية الحقيقية للمشاريع. هذا الغموض الاستثماري يدفع برؤوس الأموال بعيداً عن القطاعات الإنتاجية والصناعية ذات الدورة الزراعية أو التصنيعية الطويلة، وتوجيهها بدلاً من ذلك نحو المضاربات السريعة في العقارات، أو المعادن الثمينة، أو السلع سريعة التداول، مما يفاقم من الاختلال الهيكلي في الأسواق.

وفي المراحل المتقدمة من هذه الظاهرة، تصبح "العقود والتزامات المالية المؤجلة" (مثل أجور العمال، وعقود الإيجار طويلة الأجل، والاتفاقيات التوريدية) ضحية لعدم الاستقرار السعري؛ حيث تصبح القيمة الحقيقية للرواتب المحددة سلفاً غير قادرة على تلبية متطلبات المعيشة الأساسية بعد أسابيع قليلة من توقيعها. هذا التآكل يدفع ببيئة الأعمال نحو حالة من الارتباك العمالي والإنتاجي، حيث يطالب قطاع

التوظيف بتعديلات مستمرة وفورية للأجور، مما يضع ضغوطاً تشغيلية إضافية على الشركات ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من تصاعد التكاليف والأسعار دون توقف.

2-2 التضخم المكبوت

يظهر عندما تتدخل الدولة بقوة القانون فتفرض تدابير وإجراءات تحد من استمرار ارتفاع الأسعار، مثل سياسة التسعير الإجمالي أو نظام توزيع بعض السلع عبر البطاقات والتراخيص الحكومية. في هذه الحالة، لا يُسمح للعوامل الاقتصادية بالعمل بحرية نتيجة سيطرة الدولة، مما يؤدي إلى بقاء التضخم مكبوتاً دون أن يظهر للعلن، رغم وجود ارتفاع في الدخل النقدي التي لا تجد منفذاً كافياً للإنفاق على السلع (47).

2-3 التضخم الكامن

يحدث عندما تؤدي الإجراءات الحكومية المختلفة إلى منع إنفاق الدخل المتزايدة، فيظل التضخم كامناً بفضل تدخل الدولة. ويظهر ذلك في صورة انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية، خاصة في ظروف الحروب حيث يشتد الطلب على السلع الغذائية نتيجة ارتفاع الدخل النقدي، فتضطر الدولة إلى تطبيق نظام الحصص والتقنين. ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع تجربة بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، حيث لجأت إلى نظام الحصص لمكافحة التضخم.

وتتجسد هذه الظاهرة في نشوء ما يُعرف اقتصادياً بالسيولة النقدية المعطلة أو الفوائض المالية المجمدة؛ حيث يمتلك الأفراد عوائد نقدية مرتفعة نتيجة للنشاط الاقتصادي أو الإنفاق الحكومي المتزايد، لكنهم يفتقرون إلى القنوات الشرعية لإنفاقها بسبب القيود الإدارية الصارمة ونقص السلع المعروضة. هذا الوضع يخلق فجوة اتزان مصطنعة، حيث يتم كبت القوة الشرائية خلف جدار التشريعات، مما يؤجل ظهور الأثر التضخمي الحقيقي على مستويات الأسعار العامة ويلجئ الأفراد إلى الادخار الإجمالي.

ومع استمرار هذه القيود التوزيعية، يبدأ الاقتصاد في مواجهة تحدي السيطرة على الأسواق غير الرسمية؛ فالرغبة الملحة في استهلاك السلع المقننة تدفع ببعض السيولة الفائضة نحو قنوات موازية تحاول الالتفاف على نظام الحصص الرسمي. هذا التحرك اللامشروع للنقد يمثل ضغطاً مستمراً على آليات الرقابة الحكومية، حيث تظهر الأسعار في تلك الأسواق الخفية بمستويات تعكس بدقة حجم التضخم الحقيقي المستتر وراء القرارات السيادية.

علاوة على ذلك، يؤثر هذا النمط الاقتصادي بشكل عميق على السلوك الادخاري والاستثماري للمجتمع في المدى المتوسط؛ فالأفراد، لعدم قدرتهم على شراء السلع الاستهلاكية بحرية، يضطرون لتوجيه مدخراتهم نحو السندات الحكومية أو الأوعية الادخارية المقيدة التي تطرحها الدولة لامتناع هذه السيولة.

هذا الإجراء يسهم في تمويل المجهود الحربي أو النفقات الطارئة، لكنه في الوقت ذاته يراكم التزامات مالية ضخمة تؤجل الصدمة السعرية إلى فترات زمنية لاحقة.

وتكمن الخطورة الهيكلية لهذا الوضع في مرحلة ما بعد رفع القيود أو العودة إلى آليات السوق الحر؛ فعندما تنتهي الظروف الاستثنائية وتلغي الدولة نظام التقنين والحصص، تتدفق تلك الكتلة النقدية الضخمة المتراكمة دفعة واحدة إلى الأسواق بحثاً عن السلع والخدمات. هذا الانفجار المفاجئ في الطلب الفعال، المقابل بمعرض قد لا يكون استعاد كامل طاقته الإنتاجية بعد، يؤدي إلى تحول التضخم من حالته المستترة والساكنة إلى حالة نشطة وعنيفة تجتاح الأسواق ما لم يتم تنسيق السياسات النقدية والمالية بدقة لامتصاص الصدمة تدريجياً.

2-4 التضخم السلعي

هو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستهلاك، ويعبر عن زيادة نفقات إنتاج السلع الاستهلاكية وتعزى هذه الزيادة في نفقات الإنتاج بشكل مباشر إلى الارتفاع المتصاعد في أسعار المواد الخام والمدخلات الوسيطة التي تعتمد عليها هذه الصناعات؛ فعندما ترتفع تكاليف المكونات الأساسية (مثل المواد الغذائية الخام، أو الأقمشة، أو مصادر الطاقة المشغلة للمصانع)، يجد المنتجون أنفسهم مجبرين على تحمل أعباء مالية إضافية لإتمام العملية التصنيعية وتأمين خطوط الإمداد، مما يرفع تلقائياً من التكلفة الإجمالية للمنتج النهائي قبل طرحه في الأسواق.

وفي ظل هذا الارتفاع المتواصل في نفقات قطاع الاستهلاك، تبرز آلية نقل العبء السعري إلى المستهلكين كخيار حتمي للحفاظ على استمرارية الأعمال؛ إذ تعتمد المصانع والشركات الإنتاجية على تعديل أسعار البيع بالتجزئة صعوداً لتعويض الفارق في تكاليف التشغيل. هذا الانتقال المباشر للتكلفة يتسبب في موجة غلاء تمس السلع اليومية الضرورية، مما يضعف القدرة الشرائية المتاحة لشراء تلك المنتجات الاستهلاكية، رغم ثبات الدخول الحقيقية للأفراد.

علاوة على ذلك، يمتد أثر هذا الخلل ليصيب هوامش الربح الصافية للشركات العاملة في هذا القطاع بالانكماش، خاصة في الفترات التي تعجز فيها الأسواق عن استيعاب زيادات سعرية جديدة نتيجة لركود الطلب. هذا الضغط على ربحية الشركات يدفع الإدارات إلى اتخاذ تدابير تقشفية تشمل تقليص الاستثمارات في خطوط الإنتاج الجديدة، أو خفض النفقات الإدارية والتسويقية، مما يؤثر سلباً على معدلات التوظيف وفرص النمو المستقبلي لقطاع الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.

ومن زاوية أخرى، يرتبط هذا النمط من التضخم القطاعي أحياناً بتراجع معدلات الكفاءة والإنتاجية داخل المصانع؛ فتتقدم الآلات أو نقص العمالة الماهرة يؤدي إلى زيادة الهدر في المواد الأولية وارتفاع زمن التصنيع، وهو ما يترجم اقتصادياً إلى ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة الواحدة. هذا الارتفاع الناتج عن ضعف الكفاءة يعيق قدرة الصناعات الاستهلاكية المحلية على المنافسة السعرية، ويجعل المعروض الوطني أكثر عرضة للركود أمام السلع المستوردة الأقل تكلفة، مما يفاقم من الاختلالات التجارية والاقتصادية.

2-5 التضخم الرأسمالي

يحدث في قطاع الصناعات الاستثمارية، ويعبر عن زيادة نفقات الإنتاج، حيث تتحقق أرباح كبيرة في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار، مما يؤدي إلى تفشي الاتجاهات التضخمية.

وتتبع هذه الاتجاهات التضخمية المتفشية من حقيقة أن الارتفاع في تكاليف السلع الاستثمارية (مثل الآلات، والمعدات الثقيلة، ومواد البناء الأساسية) لا يتوقف عند حدود هذا القطاع، بل يمتد كحلقات متسلسلة ليصيب قطاع السلع الاستهلاكية؛ فالشركات التي تشتري هذه الرأسماليات المرتفعة الثمن لتحديث مصانعها تجد نفسها مضطرة لرفع أسعار منتجاتها النهائية لتعويض التكاليف الرأسمالية الضخمة، مما ينشر حمى الغلاء في أركان الاقتصاد ككل.

وعلاوة على ذلك، فإن طفرة الأرباح المترامنة في قطاعي الاستهلاك والاستثمار تخلق حالة من المنافسة الشرسة على عناصر الإنتاج المحدودة في السوق، مثل الأيدي العاملة الماهرة والمواد الخام الأساسية؛ حيث تتسابق الشركات في كلا القطاعين لتقديم أجور وحوافز أعلى لجذب الكفاءات وتأمين الإمدادات، وهو ما يدفع بالضرورة إلى قفزات متتالية في نفقات التشغيل الإجمالية، ويغذي التوجه التضخمي العام عبر زيادة القوة الشرائية للعاملين دون زيادة موازية في المعروض السلعي الفوري.

ومن ناحية أخرى، تساهم هذه الأرباح المرتفعة في تحفيز "التوسع الائتماني والتمويلي" بشكل مفرط؛ إذ إن المؤشرات الربحية الجاذبة تشجع البنوك والمؤسسات المالية على التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات الراغبة في تعزيز خطوطها الاستثمارية أو الاستهلاكية. هذا التدفق الكبير من السيولة النقدية الجديدة في شرايين الاقتصاد يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال على المعدات والسلع، مما يضغط على الطاقات الإنتاجية المتاحة ويزيد من حدة الضغوط التضخمية.

وفي المنظور الهيكلي الأوسع، يؤدي تفشي هذه الظاهرة إلى توجيه مدفوعات الأرباح المتراكمة نحو توسيع الطاقات التشغيلية والمضاربات الرأسمالية بدلاً من تحسين الكفاءة؛ حيث يميل المستثمرون إلى إعادة استثمار أرباحهم السريعة في الاستحواذ على أصول استثمارية قائمة بالفعل أو مواد أولية مخزنة بغرض الاستفادة من صعود أسعارها المستقبلي. هذا السلوك الاستثماري يولد ضغطاً إضافياً على الأسواق، ويجعل من ظاهرة تضخم نفقات الإنتاج وباءً اقتصادياً يصعب لجمه، نظراً لترسخ توقعات استمرار نمو الأرباح والأسعار لدى قطاع الأعمال.

2-6 التضخم الجامح (48)

يعد التضخم الجامح من أخطر أنواعه على الاقتصاد القومي، إذ ترتفع الأسعار بشكل متسارع ومستمر، مما يؤدي إلى فقدان النقود لقيمتها الشرائية ووظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة. ويضطر الأفراد إلى التخلص منها، كما حدث في ألمانيا في أوائل عشرينيات القرن الماضي حين طبعت الحكومة النقود بمعدلات مرتفعة جداً لتغطية نفقاتها، فبلغ معدل التضخم سنة 1923 حوالي 29,500%، ولجأ الشعب إلى نظام المقايضة.

2-7 التضخم غير الجامح

يعتبر أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدل أبطأ، مما يسهل على الدولة مواجهته والحد من آثاره دون أن يصل الأمر إلى فقدان الثقة بالنقود المتداولة.

ويعزى الاستقرار النسبي في هذا النمط الهادئ من الارتفاع السعري إلى أن التغيرات الحاصلة في الأسواق تظل ضمن نطاق التوقعات الاقتصادية الآمنة؛ فالشركات والأفراد يستطيعون التنبؤ بالحركة المستقبلية للتكاليف والأسعار بمعدلات سنوية منخفضة، مما يتيح لقطاع الأعمال وضع خطط استثمارية طويلة الأجل ورسم ميزانيات تشغيلية مستقرة دون الخوف من حدوث قفزات فجائية تعصف بهوامش الربح أو تتلف رأس المال.

ومن الناحية التشغيلية، فإن هذا التدرج السعري البطيء يحافظ على توازن العلاقات التعاقدية والاتفاقيات العمالية داخل الدولة؛ إذ لا يجد العمال أنفسهم تحت ضغط معيشي خانق يجبرهم على المطالبة بزيادات فورية وضخمة في الأجور، كما لا يضطر أصحاب العقارات والشركات الموردة إلى تعديل أسعار عقودهم بشكل متكرر، وهو ما يضمن استمرار عجلة الإنتاج في بيئة يسودها السلم الاجتماعي والوضوح الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يمنح هذا البطء في وتيرة الارتفاع السعري السلطات المالية والنقدية مهلة زمنية كافية لتصميم وتنفيذ سياسات تصحيحية مرنة؛ حيث يستطيع البنك المركزي التدخل تدريجياً عبر أدواته التقليدية (مثل إجراء تعديلات طفيفة على أسعار الفائدة أو نسب الاحتياطي المصرفي) لامتصاص أي فائض في السيولة دون الحاجة إلى اتخاذ قرارات تقشفية صادمة قد تؤدي إلى إدخال الاقتصاد في حالة من الركود أو الانكماش الحاد.

وفي المنظور الاستراتيجي الأوسع، يسهم هذا التدفق السعري المتوازن في تشجيع الادخار المحلي الاستثماري وتوجيهه نحو القنوات المصرفية الرسمية؛ نظراً لأن القيمة الشرائية للعملة الوطنية تتخفض بمعدلات طفيفة جداً لا تتجاوز الفوائد الممنوحة على الودائع. هذا الاستقرار يحفز الأفراد على الاحتفاظ بالسيولة والوثوق بها كوسيط للتبادل ومخزن قطعي للقيمة، مما يوفر للمؤسسات المالية قاعدة تمويلية صلبة ومستدامة تخدم مشاريع التنمية والبنية التحتية دون قلق من هروب الرساميل.

2-8 التضخم الطبيعي

هو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية كالكوارث أو الأوبئة أو الثورات السياسية التي تخلق بيئة تضخمية.

وتتسم هذه البيئة التضخمية الفجائية بحدوث صدمة عنيفة ومباشرة في سلاسل الإمداد والتوريد؛ فعندما تقع كارثة طبيعية كالزلازل أو الفيضانات، أو يحتاج وباء ما رقعة جغرافية، تتوقف خطوط الإنتاج كلياً أو جزئياً، وتتعطّل الموانئ وشبكات النقل اللوجستي. هذا التراجع الحاد والمفاجئ في حجم السلع المتاحة بالأسواق يقابله طلب غريزي متزايد من قبل المستهلكين لتأمين احتياجاتهم الأساسية، مما يدفع الأسعار نحو قفزات قياسية غير خاضعة للحسابات الاقتصادية التقليدية.

وعلاوة على ذلك، تؤدي الثورات والاضطرابات السياسية إلى خلق حالة عارمة من عدم اليقين وفقدان الرؤية المستقبلية لدى قطاع الأعمال؛ حيث يلجأ التجار والمصنعون إلى تحويط أنفسهم ضد المخاطر الأمنية والسياسية المحتملة عبر رفع هوامش الأمان السعرية بشكل مبالغ فيه. هذا السلوك التحوطي الجماعي، النابع من الخوف من انقطاع الإمدادات أو انهيار القنوات التجارية الرسمية، يولد ضغوطاً تضخمية ذاتية التغذية تتجاوز بكثير الحجم الفعلي للاختلال بين العرض والطلب.

ومن الناحية التشغيلية، ترتبط هذه الظاهرة الاستثنائية باارتفاع الحاد في تكاليف التأمين والشحن؛ فالبيئة المضطربة جراء الكوارث أو الثورات ترفع من تصنيف المخاطر الدولية للمناطق المتضررة. هذا الارتفاع يترجم فوراً إلى مبالغ طائلة تفرضها شركات التأمين والنقل البحري والجوي لنقل البضائع، وهي تكاليف إضافية باهظة يضطر المستوردون والمنتجون المحميون محلياً إلى إضافتها بالكامل على السعر النهائي للسلع، مما يعمق من موجة الغلاء الطارئة.

وفي المنظور المالي، تصاحب هذه الأزمات غير الاعتيادية ضغوط شديدة على الموازنات العامة للدول؛ إذ تجد الحكومات نفسها مضطرة إلى زيادة الإنفاق العام بشكل طارئ وغير مخطط له لتمويل الإغاثة، أو إعادة بناء البنية التحتية المدمرة، أو تأمين الطوارئ الصحية. هذا الإنفاق الحكومي الكثيف

والمفاجئ، الذي غالباً ما يتم تمويله عبر الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد دون أن يقابله أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلى تدفق سيولة نقدية ضخمة تصطدم بمعرض سلعي منهار، مما يسرع من وتيرة التدهور السعري ويفاقم من حدة الأزمة.

2-9 التضخم الدوري (الحركي)

يعد سمة من سمات النظام الرأسمالي، حيث يعبر عن الحركات الدورية للآزمات الاقتصادية المتجددة (49).

3-أسباب التضخم

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، فمنها ما هو طبيعي ومنها ما يأتي بصورة وخارج عن حدود السيطرة البشرية. ومن أبرز هذه الأسباب: مفاجئة

3-1 تضخم ناشئ عن زيادة التكاليف

ينشأ هذا النوع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وغالباً ما يكون بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على المنتجين وانعكاس ذلك على الأسعار.

وتُعرف هذه الدورة المستمرة في الأوساط الاقتصادية بظاهرة حلزون الأجور والأسعار؛ حيث لا تتوقف العملية عند الرفع الأولي للأجور، بل إن زيادة الأسعار اللاحقة تدفع العمال مجدداً بعد فترة وجيزة إلى المطالبة بزيادات إضافية للتعويض عن غلاء المعيشة وتآكل دخلهم الحقيقي. هذا التتابع الدائري يخلق ضغطاً تصاعدياً مستمراً ومتراكباً على نفقات التشغيل، مما يجعل السيطرة على هذا النمط المرتبط بالتكلفة أمراً بالغ التعقيد لعدم وجود سقف محدد لتوقعات الأطراف الإنتاجية.

وعلاوة على ذلك، يتأثر هذا التوجه بشكل حاد بمستوى قوة النقابات العمالية والتشريعات المنظمة لسوق العمل؛ فكلما كانت الكيانات العمالية أكثر تنظيماً وقدرة على الضغط التفاوضي، كلما نجحت في فرض شروطها الحمائية على أصحاب العمل، حتى وإن لم يصاحب تلك الزيادات في الأجور أي تحسن ملموس في معدلات الإنتاجية أو كفاءة الأداء. هذا الانفصال بين نمو الأجر ونمو الإنتاجية الفعلية يمثل المحرك الأساسي لتوليد الضغوط التضخمية من داخل العملية الهيكلية للتصنيع.

ومن ناحية أخرى، لا تقتصر عناصر التكلفة على الأجور البشرية فحسب، بل يمتد هذا التضخم ليتغذى على ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة من السلع الوسيطة ومصادر الطاقة الأساسية كالكهرباء والوقود؛ فعندما تواجه الدولة انخفاضاً في قيمة عملتها الوطنية أو ارتفاعاً في أسعار الطاقة العالمية، تتضاعف فواتير التشغيل على المصانع المحلية بشكل قسري. هذا الارتفاع الخارجي المنشأ يقلص من الخيارات المتاحة أمام المنتجين، ويجبرهم على تمرير هذه الأعباء الإضافية إلى الأسواق المحلية للحفاظ على الحد الأدنى من الجدوى الاقتصادية لمنشآتهم.

وفي المنظور التنافسي، يؤدي تفشي هذا النوع من التضخم إلى إضعاف "القدرة التنافسية للمصادر الوطنية" في الأسواق الدولية؛ فالارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج المحلي ينعكس على أسعار السلع الموجهة للتصدير، مما يجعلها أعلى سعراً وأقل جاذبية مقارنة بالمنتجات المثلثة القادمة من دول تتمتع باستقرار في تكاليف عناصرها الإنتاجية. هذا التراجع في المبيعات الخارجية قد يدفع بالشركات المحلية إلى تقليص حجم نشاطها أو خفض طاقاتها التشغيلية، مما يدخل الاقتصاد في دوامة تجمع بين تزايد الأعباء السعريّة وتباطؤ النمو.

3-2 تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني

يحدث هذا التضخم عندما يقوم الجهاز المصرفي بإصدار كميات من النقود تزيد عن حاجة الاقتصاد الوطني، فيؤدي ذلك إلى اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات، وهو ما ينعكس في صورة ارتفاع الأسعار.

وترتبط هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً بآلية التمويل بالعجز التي تلجأ إليها الحكومات لتغطية نفقاتها العامة المتزايدة؛ فعندما تعجز الإيرادات الضريبية والسيادية عن تلبية متطلبات الموازنة العامة، تضغط السلطة التنفيذية على البنك المركزي لطباعة أوراق نقدية جديدة وضخها في شرايين الاقتصاد دون أن يقابل هذه السيولة أي توسع حقيقي في الطاقات الإنتاجية أو نمو في الناتج المحلي الإجمالي. هذا التدفق النقدي المصطنع يعمل على زيادة القوة الشرائية الاسمية للأفراد، مما يدفعهم للمنافسة على نفس كمية السلع الثابتة في السوق، فتكون النتيجة الحتمية هي تآكل القيمة التبادلية للعملة.

علاوة على ذلك، يتسع نطاق هذا الاختلال بفعل آلية المضاعف النقدي داخل النظام المصرفي التجاري؛ فالنقود الجديدة الصادرة لا تظل ساكنة، بل تتحول إلى ودائع في البنوك التجارية التي تقوم بدورها بفتح خطوط ائتمانية وتسهيلات تضامنية، مما يضاعف حجم الكتلة النقدية المعروضة عدة مرات مقارنة بالإصدار الأولي. هذا التوسع الائتماني المفرط وغير المدروس يغرق الأسواق بسيولة فائضة تبحث عن قنوات استهلاكية سريعة، مما يزيد من سرعة دوران النقود ويجعل مستويات الأسعار تتصاعد بشكل متوالي يصعب على الأجهزة الرقابية لجمه.

ومن تداعيات هذا الإفراط النقدي تشويه وظيفة النقود كمخزن قطعي للقيمة؛ فتفقد المتعاملين الاقتصاديين في العملة الوطنية تهتز عندما يلاحظون أن كمياتها تتزايد بشكل عشوائي يفقدها ندرتها النسبية. هذا التدهور يدفع قطاع الأعمال والمدخرين إلى التخلص السريع من السيولة النقدية وفضل توجيهها نحو الأصول المادية الثابتة، مما يتسبب في إحداث طفرات سعرية حادة في قطاعات معينة خارج نطاق السلع الاستهلاكية اليومية، ويؤدي في نهاية المطاف إلى خلل شامل في منظومة الحسابات الاقتصادية والجدوى الاستثمارية للمشاريع الطويلة الأجل.

يظهر هذا النوع عندما يرتفع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابله ارتفاع مماثل في العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار بشكل ملحوظ.

ويحدث هذا الخلل الجوهري عادةً عندما يصل الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج؛ فحينما تكون المصانع خطوطها الإنتاجية مستغلة بالكامل، والأيدي العاملة موظفة بأقصى طاقاتها، يعجز الجهاز الإنتاجي عن إبداء أي مرونة إضافية لتلبية القفزات الطارئة في الاستهلاك. في هذه الحالة، يتحول فائض القوة الشرائية المندفعة نحو الأسواق إلى وسيلة للمزايدة السعرية على المنتجات الثابتة المتاحة، مما يدفع بمؤشرات التضخم نحو الأعلى بفعل قوة جذب الطلب.

وعلاوة على ذلك، يتغذى هذا النمط من التضخم على التغيرات المفاجئة في سلوك الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، والتي تصاحبها طفرات في التفاؤل الاقتصادي؛ فعندما تتوقع الأسواق تحسناً مستداماً في الأوضاع المالية أو زيادات دورية في الدخل، يميل المستهلكون إلى رفع مستويات إنفاقهم الحالي عبر التوسع في استخدام التسهيلات الائتمانية والبطاقات المصرفية. هذا التدفق الكثيف لطلبات الشراء الفورية يضغط بقوة على قنوات التوزيع والتجزئة، مما يخلق عجزاً مؤقتاً في المعروض السلعي ويسمح للتجار برفع الأسعار تدريجياً لتعظيم أرباحهم.

ومن زاوية أخرى، تلعب السياسات المالية التوسعية التي تنتهجها الحكومات دوراً محورياً في إنكفاء هذه الظاهرة؛ إذ إن التوسع المفرط في الإنفاق العام على المشاريع غير الإنتاجية، أو الإفراط في تقديم الإعانات النقدية المباشرة دون تنسيق مع الطاقات الاستيعابية للسوق، يؤدي إلى تضخيم حجم الطلب الكلي بشكل اصطناعي. هذا التحفيز المالي الزائد عن الحد، إذا لم يواكبه تحفيز مواز لجانب العرض المحلي أو تسهيل لعمليات الاستيراد الخارجي، يترتب عليه حتماً ظهور فجوة تضخمية واسعة النطاق يصعب ردمها إلا بآليات كبح الطلب.

وفي المنظور الاستراتيجي، يؤدي استمرار التضخم الناشئ عن الطلب إلى تحفيز ظاهرة التخزين الاستباقي لدى المستهلكين وقطاع الأعمال على حد سواء؛ فعندما يترسخ في وعي الأفراد أن الأسعار ستواصل ارتفاعها في المستقبل بسبب شح المعروض، يسارعون إلى شراء كميات تفوق حاجتهم الفعلية الحالية لتخزينها. هذا السلوك يتسبب في تضاعف حجم الطلب الفعلي عدة مرات في المدى القصير، مما يحول التوقعات التضخمية إلى واقع ملموس ويعمق من حدة الأزمة السعرية داخل الأسواق.

3-4 العجز في الميزانية

يُعد العجز في الميزانية من الوسائل التي تلجأ إليها الحكومات لتمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر المعطلة في المجتمع. ويقصد به زيادة النفقات العامة على الإيرادات، فإذا كانت عناصر الإنتاج جميعها مشغلة بالفعل، فإن هذه النفقات الإضافية لا تجد منفذاً سليماً، وتتحول إلى سبب مباشر لارتفاع الأسعار نتيجة عدم التوازن بين فائض النقود المتداولة والإنفاق العام (50).

وينشأ هذا الاضطراب السعري نتيجة آلية التمويل التي تعتمد عليها الدولة لتغطية هذا الفارق؛ ففي غياب مصادر إيرادية حقيقية كالضرائب أو عوائد الاستثمارات السيادية، تتدفع الحكومات غالباً نحو "التمويل التضخمي" عبر طباعة فئات نقدية جديدة دون غطاء إنتاجي ملموس، أو الاقتراض المباشر من البنك المركزي. هذه السياسة تؤدي إلى ضخ كميات ضخمة من السيولة في عروق الاقتصاد، لتنافس على كمية محدودة وثابتة من السلع والخدمات، مما يدفع بمعدلات التضخم إلى مستويات قياسية نتيجة اختلال معادلة العرض والطلب.

علاوة على ذلك، يتسبب استمرار عجز الموازنة في ظل التشغيل الكامل للموارد في إحداث ظاهرة الاحتشاد أو المزاحمة الاقتصادية؛ حيث تتجه الدولة إلى السوق المصرفية المحلية للاقتراض عبر إصدار سندات وأذونات خزانة بعوائد مرتفعة وجاذبة. هذا التحرك الحكومي يمتص السيولة المتاحة لدى البنوك، ويقلص من حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص والشركات الاستثمارية، مما يرفع تكلفة التمويل عليهم ويجبرهم على تقليص نشاطهم، لتتحول النفقات العامة من أداة للتحفيز إلى عائق يشل الإنتاج الخاص ويغذي التضخم.

كما يمتد أثر هذا العجز المالي ليضرب استقرار العملة الوطنية في أسواق الصرف الأجنبية؛ فالارتفاع المستمر في الأسعار المحلية يقلل من جاذبية السلع الوطنية في الخارج، مما يؤدي إلى تراجع الصادرات وزيادة النزوع نحو استيراد البدائل الأجنبية الأرخص. هذا الخلل التجاري يتطلب تسهيل مزيد من النقد الأجنبي لتغطية الفجوة، مما يضغط على الاحتياطيات النقدية للبلاد، ويقود حتماً إلى انخفاض القيمة التبادلية للعملة المحلية، وهو ما يترجم سريعاً على شكل موجة جديدة من التضخم المستورد الذي يعمق الأزمة التنموية.

وفي نهاية المطاف، يتحول عجز الميزانية غير المدروس إلى عبء هيكلي متوارث يقيد السياسات المالية للدولة في المستقبل؛ إذ تلتهم مخصصات خدمة الدين العام — من فوائد وأقساط مستحقة — جزءاً متعاضداً من الموازنات السنوية اللاحقة على حساب الإنفاق الرأسمالي الحيوي كالبنية التحتية، والصحة، والتعليم. هذا التآكل في القدرة المالية للحكومة يحرم الاقتصاد من ركائز نموه على المدى الطويل، ويدخل الدولة في حلقة مفرغة تبدأ بالعجز وتنتهي بتعطيل مسار التنمية الشاملة.

3-5 العوامل النفسية والتوقعات

قد يرجع ارتفاع الطلب الكلي الفعلي إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من كونه نتيجة لعوامل اقتصادية مباشرة. ففي فترات الحروب مثلاً، تكون الظروف مهيأة لتقبل الشائعات والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلاً، مما يزيد من حركة النشاط الاقتصادي والانتعاش. وفي قطاع الاستثمار، يؤدي ذلك إلى تحقيق أرباح كبيرة وارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال، فيقدم المنتجون على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات ربح أعلى، وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة الأسعار.

وتلعب النبوءة ذاتية التحقق دوراً جوهرياً في تغذية هذه البيئة التقديرية؛ فحينما يترسخ في الوجدان الجمعي للمستهلكين أن السلع ستشهد ندرة أو غلاء وثيقاً، تتغير سلوكياتهم اللحظية بشكل جذري استجابةً لهذا الهلع النفسي وليس بناءً على حاجة فعلية للحدوث. هذا الاندفاع الجماعي غير العقلاني نحو الشراء بدافع الخوف يحدث ضغطاً مصطنعاً هائلاً على قنوات التوزيع، مما يجبر الأسعار على الصعود الفعلي، لتتحقق بذلك المخاوف النفسية الابتدائية وتتأكد الإشاعات التي انطلقت منها الأزمة.

وعلاوة على ذلك، يمتد هذا الأثر السيكولوجي ليعيد صياغة مفهوم تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد لدى الأفراد؛ ففي الأوقات التي تهيمن فيها التوقعات التشاؤمية بشأن القيمة المستقبلية للنقد، يتولد شعور عام بالرغبة في التخلص من السيولة النقدية باعتبارها أصلاً يتآكل نفسياً قبل أن يتآكل مادياً. هذا التوجس الجماعي يرفع من معدلات التخلي عن الادخار التقليدي ويحوّله إلى رغبة عارمة في تملك أي أصول ملموسة، مما يرفع من وتيرة تداول الأموال ويزيد من حدة الضغوط السعرية المتفشية.

ومن ناحية قطاع الأعمال، فإن صعود الكفاية الحدية لرأس المال المدفوع بالتفاؤل السعري يولد ظاهرة "العقلية الاحتكارية التحوطية" لدى المنتجين؛ حيث يميل المستثمرون إلى بناء قراراتهم التشغيلية على أساس أسوأ السيناريوهات المتوقعة للتكاليف مستقبلاً. هذا التقدير التحفظي المبالغ فيه يدفع الشركات إلى زيادة أسعار منتجاتها الحالية مسبقاً لحماية أرباحها التقديرية وتأمين رساميل كافية لإعادة الشراء والإنتاج في دورات لاحقة، مما يحول السيكولوجيا الفردية للمنتج إلى آلية ضغط مستمرة على هيكل الأسعار العام.

وفي المنظور الاستراتيجي الأوسع، تصبح حالة عدم اليقين الجيوسياسية بمثابة المسرع الأساسي لهذه الدورة؛ إذ إن غياب البيانات الاقتصادية الشفافة والواضحة في فترات الاضطرابات يترك المجال مفتوحاً أمام التفسيرات العشوائية والمضاربات النفسية في الأسواق المالية والسلعية. هذا التخبط التقديري يجعل من الصعب على الآليات التنظيمية التقليدية كبح جماح التضخم، نظراً لأن المحرك الأساسي للاختلال لم يعد توازناً رقمياً بين العرض والطلب، بل أصبح صراعاً بين الذعر الاستهلاكي والطمع الاستثماري في بيئة.

4-آثار التضخم على الاقتصاد

يُعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تعيق مسار التنمية في اقتصادات دول العالم، إذ يترك آثاراً مباشرة وغير مباشرة على توزيع الدخل والثروة، وعلى الإنتاج، فضلاً عن انعكاساته الاجتماعية التي تتجلى بوضوح في تآكل القوة الشرائية للأفراد، لاسيما أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة. هذا التراجع المستمر في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى اتساع الفجوة الطبقيّة داخل المجتمع، حيث تعجز الأجور عن مواكبة الارتفاع المتسارع في أسعار السلع والخدمات الأساسية، مما يدفع بفئات واسعة نحو خط الفقر ويُضعف شبكات الأمان الاجتماعي.

وعلى الصعيد الإنتاجي، يتسبب التضخم في خلق حالة من عدم اليقين والاضطراب في بيئة الأعمال؛ إذ تجد الشركات والمستثمرون صعوبة بالغة في التنبؤ بالتكاليف المستقبلية للمواد الخام والعمالة، فضلاً عن صعوبة تقدير الأرباح المتوقعة. هذا المناخ الضبابي يدفع برؤوس الأموال إلى العزوف عن المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل — كالبنية التحتية والصناعات التحويلية — وتوجيهها نحو أنشطة مضاربة سريعة الربح للاحتفاظ بقيمة الأموال، مما يصيب الهيكل الإنتاجي للدولة بالركود ويعطل خطط التنمية المستدامة.

ولما تتوقف أضرار هذه الظاهرة عند الحدود المحلية، بل تمتد لتضرب القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية. فالارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج المحلي ينعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المُعدّة للتصدير، مما يجعلها أعلى سعراً وأقل جاذبية مقارنة بالسلع المثلثة المنتجة في دول تتمتع باستقرار سعري. هذا التراجع في الصادرات، بالتوازي مع زيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، يؤدي حتماً إلى تدهور الميزان التجاري واشتداد الضغط على احتياطات الدولة من النقد الأجنبي.

علاوة على ذلك، يؤدي التضخم إلى تشويه آلية الأسعار التي تُعد الموجه الأساسي لتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة. فعندما ترتفع الأسعار بشكل عشوائي وغير منتظم، يفقد المستهلكون والمنتجون القدرة على التمييز بين التغيرات في الأسعار النسبية للسلع (الناجمة عن العرض والطلب الحقيقيين) وبين الارتفاع العام الناتج عن التضخم. هذا التشويه يقود إلى سوء تخصيص الموارد واستثمارها في قطاعات غير كفوءة، مما يمثل هدراً للمقدرات الاقتصادية وتعطيلاً إضافياً لمسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وفي نهاية المطاف، يضع التضخم عبئاً ثقيلاً على كاهل صانعي السياسات الاقتصادية في الدولة؛ حيث تضطر البنوك المركزية إلى رفع معدلات الفائدة لكبح جماح الاستهلاك، وهو إجراء يرفع بدوره من تكلفة الاقتراض ويمدّد فترة الركود الاقتصادي. من ناحية أخرى، تجد الحكومة نفسها مجبرة على زيادة الإنفاق العام في بنود الدعم الاجتماعي والأجور لامتناس الغضب الشعبي، مما يؤدي إلى تفاقم

عجز الموازنة العامة واضطرار الدولة إلى الاقتراض، والدخول في حلقة مفرغة تهدد الاستقرار المالي والنقدي على المدى الطويل.

4-1 آثار التضخم على توزيع الدخل والثروة

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع غير متوازن للدخل والثروة داخل المجتمع، حيث تختلف انعكاساته باختلاف الفئات الاقتصادية؛ فالمدينون يستفيدون من انخفاض القيمة الحقيقية للعملة عند سداد ديونهم، بينما يتضرر الدائنون بخسارة جزء من قيمة مستحققاتهم. أما المنتجون فيحققون أرباحاً إضافية نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات مقارنة بتكاليف إنتاجها، في حين يعاني العمال من تراجع القوة الشرائية لأجورهم، إذ لا تتناسب زيادات الأجور - إن حدثت - مع وتيرة ارتفاع الأسعار. كذلك يتأثر أصحاب الدخل الثابتة، مثل الموظفين والمتقاعدين وأصحاب العقارات المؤجرة بمبالغ ثابتة، بانخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم، بينما يحظى المستثمرون في الأسهم بزيادة في عوائدهم نتيجة ارتفاع أرباح الشركات. هذا التفاوت في الآثار يعمق فجوة عدم المساواة الاقتصادية، ويزيد من الأعباء المعيشية على الفئات محدودة الدخل، في الوقت الذي تتوسع فيه ثروات فئات أخرى، مما ينعكس سلباً على العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

ويمتد هذا التشويه في توزيع الثروة ليشمل المدخرات الشخصية التي تأكلت قيمتها بمرور الوقت، حيث يجد الأفراد الذين يحتفظون بمدخراتهم في شكل سيولة نقدية أو ودیعة بنكية تقل فائدتها عن معدل التضخم، أن قدرة مدخراتهم الفعلية على شراء السلع قد تراجعت بشكل حاد. في المقابل، يندفع أصحاب الرساميل الكبيرة إلى ملاذات آمنة تحمي قيمة أموالهم وتنميها، كشراء الأصول العقارية، أو الذهب، أو العملات الأجنبية المستقرة، مما يعني انتقالاً غير عادل للقدرة التمويلية من صغار المدخرين إلى ملاك الأصول العينية والمالية القوية.

كما يتسبب هذا التباين في الدخل إلى تحول عميق في النمط الاستهلاكي للمجتمع، إذ تضطر الطبقات المتوسطة والفقيرة إلى توجيه معظم عوائدها الشحيحة لتأمين الاحتياجات الحيوية الأساسية كالغذاء والطبابة، مستغنية تماماً عن سلع الرفاهية أو الخدمات التعليمية والثقافية المتقدمة. هذا التبدل

يمنع هذه الفئات من الاستثمار في رأس المال البشري لأبنائها، ويفقدون القدرة على الارتقاء الطبقي، مما يرسخ حالة الفقر عبر الأجيال ويجعل الحراك الاجتماعي والاقتصادي شبه مشلول.

علاوة على ذلك، ينعكس هذا الاختلال السعري على حركة التمويل والاستثمار داخل السوق، حيث تحجم المؤسسات المالية والمصارف عن تقديم قروض طويلة الأجل لعدم يقينها من قيمة الأموال المستردة مستقبلاً، أو تشترط أسعار فائدة مرتفعة جداً تعجز المشاريع الناشئة والصغيرة عن تحملها. ونتيجة لذلك، يقتصر الحصول على الائتمان والتسهيلات المصرفية على كبار رجال الأعمال والشركات الاحتكارية الضخمة التي تملك ضمانات عينية قوية، مما يحرم المبتدئين من فرص المنافسة، ويؤدي إلى تركيز الثروة والنشاط الاقتصادي في أيدي قلة قليلة تنفرد بصياغة توجهات السوق.

وفي نهاية المطاف، تصبح المنظومة الضريبية للدولة أداة غير مقصودة لتعميق هذا الخلل بدلاً من معالجته؛ فعندما ترتفع الأسعار اسمياً، تزداد قيمة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة التي يتحمل العبء الأكبر منها المستهلك النهائي بغض النظر عن مستوى دخله. وبالمثل، فإن الارتفاع الاسمي في الأجور النقدية قد يدفع ببعض العمال إلى شرائح ضريبية أعلى دون أن تزداد قوتهم الشرائية الحقيقية، وهو ما يمثل اقتطاعاً إضافياً من مداخيلهم الفعلية يصب في صالح خفض القيمة الحقيقية للاستثمارات الرأسمالية الخاضعة لنسب ضريبية ثابتة أو إعفاءات تشجيعية، مما يكرس اختلال التوازن في المؤشرات التنموية كافة.

4-2- الآثار التضخمية على النشاط الاقتصادي

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة بين فئات المجتمع بشكل غير متوازن، حيث تستفيد بعض الفئات بينما تتراجع أخرى، مما يترك انعكاسات بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي. فزيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار قد يسهمان في رفع مستوى التشغيل الكامل على المدى القصير، إلا أن الإنتاج غالباً ما يظل بمعدلات منخفضة. وكلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل، تقل مرونة الإنتاج تدريجياً حتى تكاد تنعدم، وهو ما يزيد من حدة ارتفاع الأسعار.

هذا الوضع يفتح المجال أمام انتشار المضاربة، إذ يلجأ بعض رجال الأعمال إلى تخزين السلع بغرض بيعها لاحقاً بأسعار أعلى، مما يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار. وفي مثل هذه الظروف، ينصرف الأفراد عن الاستثمار طويل الأجل ذي العائد المستدام، ويتجهون نحو استثمارات قصيرة المدى ذات أرباح سريعة، وهو ما يضعف النشاط الاقتصادي ويزيد من هشاشته. ومع استمرار هذه الممارسات، قد يدخل الاقتصاد في أزمة ركود تضخمي تبدأ في قطاعات محددة ثم تمتد لتشمل الاقتصاد بأكمله.

ويتزامن هذا التدهور الهيكلي مع تراجع حاد في كفاءة التخطيط المالي للمنشآت الإنتاجية؛ حيث تصبح دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية غير دقيقة ومضللة نتيجة النقلب المستمر في أسعار مدخلات الإنتاج كالطاقة والمواد الأولية وأجور الأيدي العاملة. هذا الغياب لليقين السعري يدفع الإدارات التنفيذية للشركات إلى تبني سياسات انكماشية حذرة، تعتمد على تقليص خطوط الإنتاج القائمة بدلاً من توسعتها، وتجميد خطط البحث والتطوير التكنولوجي، مما يحرم الاقتصاد من قفزات الإنتاجية الضرورية لتحقيق النمو المستدام ويقود إلى تقادم خطوط الإنتاج الوطنية.

علاوة على ذلك، يمتد التأثير السلبي لهذه البيئة المضطربة ليزعزع الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية والائتمانية التي تغذي النشاط الاقتصادي، فمع ارتفاع معدلات التضخم تتراجع قيمة الأموال الحقيقية، مما يدفع بالبنوك إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية ورفع أسعار الفائدة لتفادي الخسائر. هذا الانكماش الائتماني يرفع من تكلفة التمويل على القطاع الخاص، ويجعل من العسير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة البقاء في السوق أو تمويل دورتها التشغيلية، الأمر الذي ينعكس سريعاً على شكل موجة من الإفلاسات وتسريح العمالة، مما يفاقم من عمق الأزمة الإنتاجية.

وعلى مستوى التعاملات التجارية الخارجية، تتسبب هذه الاختلالات السعرية في إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، حيث ترتفع التكلفة الإجمالية للسلع المصنعة محلياً مقارنة بنظيراتها الأجنبية. هذا التباين السعري يؤدي إلى تراجع الصادرات الوطنية وعزوف المستهلك المحلي عن المنتج الوطني لصالح البضائع المستوردة الأرخص ثمناً، مما يضعف القاعدة الإنتاجية للبلاد، ويزيد من وتيرة النزيف في احتياطات النقد الأجنبي، وينقل التضخم إلى ميزان المدفوعات ليعمق حالة الركود العام.

وفي نهاية المطاف، تجد الدولة نفسها أمام اختناق حاد في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تبحث الرساميل العالمية دائماً عن بيئات اقتصادية تتميز بالاستقرار السعري والوضوح التشريعي والمالي. ومع تحول الاقتصاد إلى ساحة للمضاربات السريعة واضطراب الأنشطة الحقيقية، تفضل الشركات متعددة الجنسيات توجيه استثماراتها نحو أسواق أكثر استقراراً، مما يحرم الاقتصاد المحلي من مصادر تمويلية حيوية ومن التكنولوجيا المتقدمة، لترسخ هذه الظاهرة طوقاً من العجز الهيكلي الذي يشل حركة النمو والتشغيل لفترات زمنية ممتدة.

4-3 آثار التضخم على الإنتاج

تشجع زيادة أسعار السلع والخدمات المنتجين على رفع حجم الإنتاج طمعاً في تحقيق أرباح أكبر. لكن عند بلوغ مرحلة التشغيل الكامل للموارد، يتوقف الإنتاج عن الزيادة بسبب غياب موارد إضافية يمكن استخدامها، مما يؤدي إلى استمرار ارتفاع الأسعار دون نمو حقيقي في الإنتاج. وفي الدول النامية، قد يتوقف الإنتاج تماماً رغم ارتفاع الأسعار، وهو ما يعرف بالركود التضخمي.

ويعزى هذا الاختناق الإنتاجي في الاقتصادات النامية إلى طبيعة الهياكل الاقتصادية التبعية وغير المرنة؛ إذ لا تقتصر المشكلة على غياب الموارد فحسب، بل تتعلق بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي نفسه وعجزه عن الاستجابة لصددمات الطلب. فالكثير من هذه الدول يعتمد بشكل أساسي على استيراد السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة وقطع الغيار من الخارج، وعندما ترتفع تكلفة الاستيراد نتيجة تدهور العملة المحلية أو التضخم العالمي، تعجز المصانع عن زيادة طاقتها التشغيلية حتى لو كانت الأسعار المحلية مغرية، مما يدخل القطاع الصناعي في دوامة عقم إنتاجي مزمن.

وينعكس هذا الشلل الهيكلي سريعاً على سوق العمل، حيث يؤدي توقف الإنتاج مع استمرار ارتفاع التكاليف إلى إجبار المؤسسات والشركات على تقليص نفقاتها التشغيلية لضمان البقاء. وتكون الخطوة الأولى غالباً هي تجميد التوظيف الجديد ثم الانتقال إلى تسريح جزء من العمالة القائمة، مما يتسبب في رفع معدلات البطالة بصورة حادة. هذا التزامن الخطير بين تعطل الوظائف والارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة يسحق التوازن الاجتماعي، ويلغي الأثر التقليدي للتضخم القائم على فكرة أنه يدفع بالتشغيل نحو الأعلى على المدى القصير.

علاوة على ذلك، يمتد هذا الركود التضخمي ليعيق حركة الاستثمار في الأصول العينية طويلة الأجل التي تبني القدرة الإنتاجية للمستقبل. فالمستثمرون، في ظل غياب أفق واضح لنمو الإنتاج الحقيقي واستمرار القفزات السعرية، يفضلون حبس رساميلهم في تداولات مالية قصيرة الأجل كالمضاربة على الأراضي والعملات والمعادن الثمينة بدلاً من المخاطرة في مشاريع زراعية أو صناعية تتطلب فترات استرداد طويلة. هذا السلوك الاستثماري المشوه يحرم الاقتصاد من فرصة كسر طوق الركود، ويجعل من توسيع الطاقة الإنتاجية مستقبلاً أمراً شبه مستحيل.

وفي المحصلة، تقع السياسات المالية والنقدية للدولة في مأزق تشريعي وتطبيقي معقد للغاية؛ إذ تصبح الأدوات الاقتصادية التقليدية عاجزة عن تقديم حلول مزدوجة. فإذا قرر البنك المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية ورفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، فإنه سيزيد من تكلفة التمويل على المنتجين مما يعمق الركود ويخفض الإنتاج أكثر. وإذا اتجهت الحكومة نحو سياسة توسعية لضخ السيولة وتحفيز الإنتاج المتوقف، فإنها ستغذي الطلب النقدي دون وجود عرض سلعي يقابله، مما يؤدي إلى انفجار أشد في الأسعار، لتظل حلقة الركود التضخمي طوقاً يلتف حول عنق التنمية.

4-4 الآثار الاجتماعية للتضخم

لا تقتصر آثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي أيضاً، إذ يعيد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة. فأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة هم الأكثر تضرراً، حيث تتدهور دخولهم مع ارتفاع الأسعار، كما يتعرض المدخرون في الأصول المالية طويلة الأجل لخسائر كبيرة نتيجة تآكل القيمة الحقيقية لمدخراتهم، بينما يستفيد أصحاب المدخرات في الأصول العقارية والأراضي من ارتفاع قيمتها (51).

وينعكس هذا الاختلال الهيكلي في توزيع الثروة على الاستقرار الأسري والمنظومة القيمية للمجتمع؛ إذ يؤدي التراجع المستمر في القوة الشرائية إلى عجز الأسرة المتوسطة والفقيرة عن تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية من غذاء، ورعاية صحية، وتعليم جديد. هذا الضغط المادي المتواصل يدفع بالعائلات نحو التخلي عن أولويات تنمية كالحاق الأبناء بالتعليم العالي، مما يتسبب في ارتفاع

معدلات التسرب المدرسي، ويدفع بالأطفال نحو سوق العمل المبكر لمساندة ذويهم، وهو ما يكرس دورة الفقر عبر الأجيال ويقضي على فرص الحراك الاجتماعي الصاعد.

علاوة على ذلك، يتسبب هذا التفاوت الحاد في تآكل الطبقة الوسطى التي تمثل صمام الأمان والركيزة الأساسية للاستقرار الاجتماعي في أي دولة. فمع هبوط شرائح واسعة من هذه الطبقة نحو مصاف الفئات المعوزة، تزداد مشاعر الإحباط والشعور بالغبن الاجتماعي بين الأفراد، مما يؤدي إلى ضعف الانتماء وتراجع الثقة في السياسات والمؤسسات العامة. هذا التوتر النفسي والمجتمعي يترجم سريعاً على شكل نمو مطرد في معدلات الجريمة، والسرقة، والاحتيايل، والنزاعات القانونية حول الحقوق المالية، مما يهدد السلم الأهلي ويزيد من الأعباء الأمنية على كاهل الدولة.

كما يمتد الأثر الاجتماعي السلبي ليطال بيئة العمل والإنتاجية العامة من خلال ضرب دوافع الإنجاز لدى الأفراد. فعندما يدرك الموظف أو العامل أن المجهود المبذول والأجر الاسمي الذي يتقاضاه لا يكفيان لتوفير حياة كريمة بسبب قفزات الأسعار المتلاحقة، يصاب بحالة من الخمول الوظيفي وتراجع الولاء للمؤسسة، مما يقلل من كفاءة الأداء العام في القطاعين العام والخاص. هذا التذمر يشجع أيضاً على انتشار ظواهر الفساد الإداري، والرشوة، والمحسوبية كوسائل بديلة غير مشروعة يلجأ إليها البعض لتعويض النقص الحاد في مداخلهم الحقيقية.

وفي نهاية المطاف، يؤدي التضخم إلى تعميق العزلة الاجتماعية والتفكك الأسري، حيث تنصرف الأسر عن الأنشطة الثقافية، والترفيهية، والروابط الاجتماعية التي باتت تعد من الرفاهيات المكلفة، وتغرق في دوامة السعي اليومي وراء لقمة العيش. هذا الانكفاء الاجتماعي، مصحوباً بتأخر سن الزواج نتيجة الارتفاع الجنوني لتكاليف السكن والتجهيز، يؤدي إلى خلل في التركيبة الديموغرافية والاجتماعية، ويخلق جيلاً يعاني من ضغوط نفسية واقتصادية مركبة تعيق مشاركته الفعالة في بناء مجتمع متوازن ومستدام.

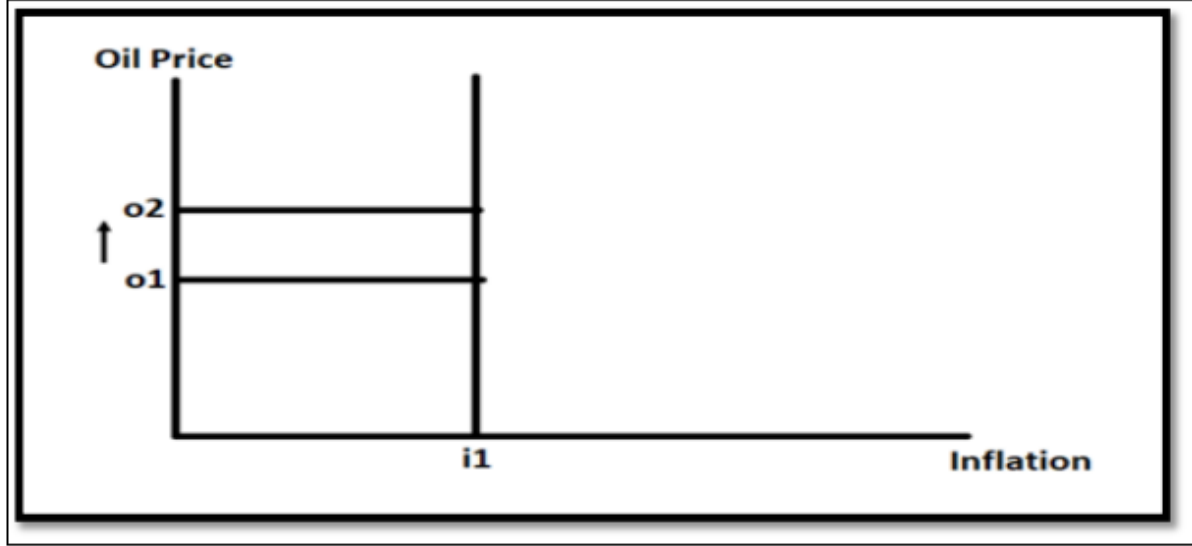
5- السياسات المستخدمة لمعالجة التضخم

لمواجهة هذه الظاهرة، تلجأ الدول إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية، تشمل السياسة النقدية التي تعتمد على أدوات مثل سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي النقدي وعمليات السوق المفتوحة، والسياسة المالية التي تقوم على تقليل النفقات العامة أو زيادة الضرائب للحد من الطلب الكلي، إضافة إلى سياسات تجميد الأجور والأسعار بشكل مؤقت، وهي إجراءات قصيرة الأجل قد تكون لها تبعات اجتماعية¹¹. ومن هنا يظهر أن التضخم ليس مجرد ارتفاع في الأسعار، بل هو ظاهرة اقتصادية معقدة ومتشعبة تؤثر على جميع جوانب الاقتصاد، من الإنتاج إلى الاستهلاك والاستثمار، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الداخلية والخارجية، مما يجعل معالجته مسؤولية السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تجمع بين الأدوات النقدية والمالية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي (52).

المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار النفط والتضخم

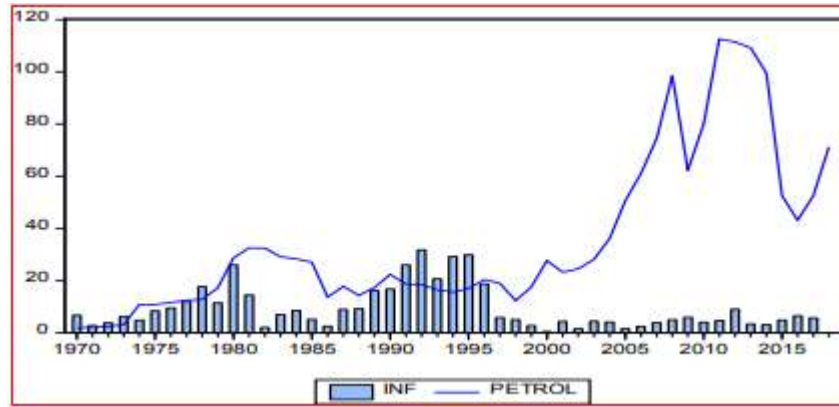
يُعد النفط من أبرز السلع الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، حيث يمثل المصدر الرئيس للطاقة ويُستخدم على نطاق واسع في مختلف القطاعات الصناعية والنقل والخدمات. ومن ثم فإن تقلبات أسعاره لا تقتصر على كونها ظاهرة سوقية، بل تُعد عاملاً مؤثراً في استقرار الاقتصاد الكلي للدول. فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والطاقة، وهو ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات ويؤدي إلى ضغوط تضخمية ملموسة. هذه الضغوط تحدّ من القدرة الشرائية للأفراد وتفرض تحديات على السياسات النقدية والمالية، إذ تضطر الحكومات والبنوك المركزية إلى اتخاذ إجراءات للحد من التضخم وضمان استقرار الأسعار. وعلى الجانب الآخر، فإن انخفاض أسعار النفط يخفف من هذه الضغوط ويمنح الاقتصادات فرصة لتحقيق استقرار نسبي في معدلات التضخم، بل وقد يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. إن دراسة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم تُعتبر محورياً أساسياً في الاقتصاد الكلي، لأنها تكشف عن الروابط المعقدة بين الأسواق العالمية والسياسات المحلية، وتساعد صانعي القرار على صياغة استراتيجيات فعّالة لمواجهة تقلبات أسعار الطاقة وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

الشكل 01: علاقة أسعار البترول بالتضخم في البلدان اقل اعتمادا على النفط (53).



نلاحظ بالرغم من ارتفاع اسعار النفط الا ان مستوى التضخم بقي ثابت عند مستواه.

الشكل 02 : التأثير الغير متماثل لاسعار النفط على التضخم في الجزائر 1970-2017



بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews (54)

من خلال الشكل 02 يتبين أن العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم ليست علاقة واضحة. ففي سنوات السبعينيات، شهدت أسعار النفط ارتفاعاً متزايداً ترافق مع زيادة ملحوظة في معدلات التضخم، غير أن الفترة الممتدة بين 1998 و2008 أظهرت اتجاهاً مختلفاً، حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل مستمر، بينما سجلت معدلات التضخم انخفاضاً، وهو ما يعكس تأثيراً سلبياً أما في الفترة 2010-

2012، فقد ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني لتصل إلى 111.39 دولاراً للبرميل سنة 2012، وخلال هذه المرحلة ارتفعت معدلات التضخم وهو ما يدل على أنه تأثير إيجابي وبالتالي فإن العلاقة غير واضحة بين سعر النفط والتضخم.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة المحلية العربية والاجنبية

يهدف هذا القسم إلى تقديم مراجعة وتحليل للدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة بين أسعار النفط والتضخم. هذه المراجعة ضرورية لتحديد المساهمة المعرفية التي تسعى الدراسة الحالية إلى تقديمها، وفهم الأساليب والنتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة في هذا المجال. سيتم تقسيم هذا القسم إلى جزأين رئيسيين: الأول سيستعرض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة، أما الجزء الثاني، فسيقارن هذه الدراسات بالدراسة الحالية، ويحدد أوجه التشابه والاختلاف، وموقع الدراسة الحالية ضمن هذا السياق البحثي.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

لفضل سليمة ودحماني فاطمة

دراسة قياسية سنة 2020 بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري في مجلة مجاميع المعرفة، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج تطبيقي لتوضيح أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على تقلب أسعار المستهلك في ظل غياب الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2016، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR). وقد بينت نتائج الدراسة أن صدمات أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل معنوي على أسعار المستهلك المحلي، حيث أظهرت اختبارات السببية (Granger) أن سعر النفط يساهم في تفسير التضخم في الجزائر. كما أوضحت دوال الاستجابة أن هناك استجابة معنوية لصدمات أسعار النفط خلال فترة الدراسة. ومن خلال ذلك حاولنا الإجابة عن الإشكالية الأساسية للدراسة عبر بناء نموذج يوضح العلاقة بين صدمات أسعار النفط العالمية وتقلب أسعار المستهلك في الاقتصاد الجزائري. وقد استنتجنا وجود علاقة فعّالة بين تقلبات أسعار النفط العالمية والتضخم المحلي، نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية بشكل رئيسي، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وأدى إلى تقلبات في أسعار المستهلك المحلي مرتبطة مباشرة بتقلبات أسعار النفط الدولية. كما أبرزت النتائج أن غياب الإصلاحات الاقتصادية جعل الاقتصاد الجزائري هشاً أمام هذه الصدمات، وهو ما انعكس على مستويات الأسعار والتوازن الاقتصادي.

مومن عبد الكريم

دراسة قياسية سنة 2022 بعنوان قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المتجه VAR خلال الفترة (1980-2020) في مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، تُظهر الدراسة أن الصدمات الإيجابية في أسعار البترول تؤثر تأثيراً قوياً ومستداماً وسلبياً على معدل التضخم في المدى القصير، إذ إن زيادة أسعار البترول بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة -0.15%. ويُفسر ذلك بأن ارتفاع أسعار البترول يساهم في زيادة النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية والدخل الحقيقي، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على المدى القصير والطويل. وقد شهدت أسعار البترول ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى 1999 بنسبة بلغت 31.67%، ثم انخفضت بشكل ملحوظ بين عامي 2000 و2008 نتيجة زيادة الطلب العالمي، حيث بلغ سعر البرميل 51.1 دولاراً، ووصل سنة 2008 إلى 147 دولاراً للبرميل. وفي سنة 2014 تراجعت الأسعار إلى 98 دولاراً، ثم ارتفعت سنة 2015 إلى 109.85 دولاراً للبرميل نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول المنتجة، وبلغت نسبة الارتفاع سنة 2016 حوالي 6.39%، بينما شهدت سنة 2017 انخفاضاً بنسبة 5.59%. واستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2020 حيث بلغ معدل التضخم 4.6%. وتشير التوقعات إلى أن أسعار البترول قد تستقر عند حدود 58.23 دولاراً للبرميل بحلول عام 2030، مع معدل تضخم يُقدّر بنحو 2.4%. وتؤكد هذه النتائج أن العلاقة بين أسعار البترول ومعدل التضخم في الدول العربية، ولا سيما الجزائر، علاقة وثيقة تتأثر بالالتزامات الاقتصادية العالمية، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحفيز النمو وخفض التضخم مؤقتاً، في حين أن انخفاضها ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي العام.

وسام عمرون وفوزي سماعيل

دراسة قياسية سنة 2022 بعنوان أثر التقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر فيمجلة اقتصاد المال والاعمال،الهدف من هذه الدراسة هو معرفة اثار تقلبات اسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2021 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي var و متغيرات هذه الدراسة تتمثل في ماييلي معدل التضخم INF كمتغير تابع و اسعار النفط PETROL كمتغير مستقل توصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها : عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين خلال فترة الدراسة كما ان تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم بلغ نسبة كبيرة تقدر بـ 74 %، في حين يعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة أي عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين اسعار النفط و معدل التضخم الا انه في المدى القصير هناك علاقة طردية و موجبة بين اسعار النفط و معدل التضخم خلال فترة الدراسة بالاضافة الى ان معدل التضخم يتاثر بنسبة كبيرة بتقلبات اسعار النفط و بنسبة ضعيفة بعوامل اخرى.

دقيش جمال وجعفر هني محمد

دراسة قياسية سنة 2019 بعنوان أثر التقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر في مجلة الاستراتيجية و التنمية يهدف هذا المقال الى دراسة التأثير الغير متماثل لاسعار البترول على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) و متغيرات هذه الدراسة تتمثل في معدل التضخم INF كمتغير تابع و اسعار النفط PETROL كمتغير مستقل و الناتج المحلي الخام PIB اوضحت نتائج التقدير الى وجود علاقة في المدى القصير و الطويل بين اسعار النفط و التضخم حيث ان ارتفاع اسعار النفط من الممكن ان يؤدي الى انخفاض التضخم في (petrol⁺) بينما اذا انخفض اسعار النفط من الممكن ان يؤدي الى ارتفاع التضخم (petrol⁻) بسبب الاعتماد الكبير في الاقتصاد الجزائري على صادرات البترول في تمويل ميزانيتها فاي ازمة نفطية من المحتمل ان تؤثر على الجور و القدرة الشرائية.

محمد لموتي:

في مقال منشور بمجلة الأبحاث الاقتصادية سنة 2023، تناول الباحث أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (ARDL) و توصلت الدراسة الى ان نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) النموذج الأنسب لقياس أثر أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك استناداً إلى نتائج اختبارات الاستقرار واختبار الحدود التي أكدت

ملاءمته، إضافةً إلى خلو النموذج من المشكلات القياسية مع وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و سعر النفط لأن معلمة الحد تصحيح الخطأ (-2.308980) حيث يدل ذلك على أن 230 % من عدم التوازن سوف يتم تصحيحه في الأجل الطويل و أيضاً وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة أي أن ارتفاع سعر النفط في يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم في حين أن انخفاضها ينعكس بانخفاض التضخم وهذا للامشارة الموجبة للمعلمة المقدرة (0.039) كما أنه يوجد تأثير معنوي عند 5 % هذه لان القيمة الاحصائية t ستبدينت أقل من 0.05.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

ابراهيم محمد علي

دراسة قياسية سنة 2020 بعنوان التأثيرات غير المتماثلة لأسعار النفط على التضخم في مصر: نهج ARDL غير الخطي في مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، تطبق هذه الدراسة منهجية NARDL لاختبار العلاقة غير الخطية بين التضخم وتغير أسعار النفط في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1960-2017. وتجرى الدراسة في إطار مقارن لتحديد أوجه القصور التي قد تنتج عن تطبيق منهجية ARDL الخطية. وقد كانت نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج مختلفة تماماً في حالة ARDL مقارنة بنموذج NARDL. ففي حين أن النموذج الخطي لم يتمكن من تأكيد أو نفي وجود التكامل المشترك بين المتغيرات حيث إن قيمة إحصاء F أقل من القيمة الحرجة للحد الأعلى وأكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى، فإن نتائج نموذج NARDL أكدت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وأسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي وعرض النقود، حيث إن قيمة إحصاء F أعلى من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعني أن تحليل العلاقة بين المتغيرات في إطار خطي قد يؤدي إلى نتائج مضللة لصانعي السياسات الاقتصادية، ومن ثم يصبح من الضروري اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار غير خطي. وبعبارة أخرى، يجب اعتبار العلاقة غير الخطية بين المتغيرات حالة عامة ينبغي البدء بها في المرحلة الأولى من صياغة النموذج، وأن العلاقة الخطية هي حالة خاصة تتحقق فقط إذا لم يثبت وجود أثر غير متماثل. ويؤكد اختبار عدم التماثل الأثر غير المتماثل لتغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في مصر سواء في المدى القصير أو الطويل. ففي حين أن أثر ارتفاع أسعار النفط غير معنوي في المدى الطويل مقارنة بالأثر السلبي لأسعار النفط، فإن التغيرات الإيجابية والسلبية

في أسعار النفط في المدى القصير لها أثر معنوي على التضخم، لكن الأثر الإيجابي أكبر وأكثر معنوية مقارنة بالأثر السلبي لأسعار النفط. وتطرح هذه النتائج تحديات تقلل من قدرة البنك المركزي المصري على التحكم في معدلات التضخم في مصر على المدى القصير، لأن تغيرات أسعار النفط تُحدد عالمياً وخارج نطاق سياسته النقدية. وحتى في حالة انخفاض هذه الأسعار، فإن نتائج نموذج NARDL لهذه الدراسة تشير إلى أن هذه الانخفاضات لا تنعكس في خفض معدلات التضخم في مصر.

طارق توفيق يوسف الخطيب والآخرين

دراسة قياسية سنة 2017 بعنوان العلاقة بين أسعار النفط والتوظيف في المملكة العربية السعودية في المجلة الدولية لاقتصاديات وسياسات الطاقة، تعتمد المملكة العربية السعودية بشكل كبير على أسعار النفط وإيراداته. لذلك، قد تتأثر مستويات التوظيف بتغير أسعار النفط. وقد تناول هذا البحث هذه القضية في إطار نماذج ARDL الخطية وغير الخطية. وفي تحليل الجذر الأحادي، وجدنا أن التكامل كان من رتب مختلفة. كما وجدنا وجود تكامل قوي في كل من النماذج الخطية وغير الخطية. في النموذج الخطي لـ ARDL، وجدنا أثراً إيجابية للنمو الاقتصادي وأسعار النفط على التوظيف في المدى القصير والطويل. وفي النموذج غير الخطي لـ ARDL، ساهم كل من $\log OPT$ و $-\log OPT$ بشكل إيجابي في التوظيف، لكن هذه الآثار كانت غير متماثلة. إن الحركة الإيجابية لأسعار النفط لها تأثير أكبر على التوظيف في المدى الطويل بسبب الاعتماد الكبير للاقتصاد السعودي على أسعار النفط. ومع ذلك، فإن الحركة السلبية لأسعار النفط لها أثر سلبي على التوظيف، لكن هذا الأثر السلبي كان ضئيلاً جداً، وربما يرجع ذلك إلى دعم الحكومة للاقتصاد في أوقات أزمة أسعار النفط. علاوة على ذلك، فإن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على التوظيف في المدى القصير والطويل في كلا النموذجين. وتوصي دراستنا حكومة المملكة العربية السعودية بضرورة ادخار المزيد من إيرادات النفط في فترات ارتفاع الأسعار لتمويل الاقتصاد في أوقات الأزمات.

حسن الدامي بدر

دراسة قياسية سنة 2020 بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي: الناتج المحلي الإجمالي - التضخم خلال الفترة (1980 - 2010) في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، الغاية من هذا البحث هو دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي

الاجمالي و التضخم في الاقتصاد الليبي , خلال الفترة 1980- 2010 باستخدام اساليب المنهج القياسي الكمي المتطورة والأكثر حداثة، كاختبار جذر الوحدة Unit Root Test، واختبار التكامل المشترك Co-integration Test، ونموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM متغيرات الدراسة تتمثل في سعر برميل النفط الخام السنوي الحقيقي $\ln p$ كمتغير مستقل Independent variables و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، ومعدل التضخم ممثلاً بمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI كمتغيرات تابعة Dependent variables وذلك وفقاً لأسعار سنة 2003، كما تم أيضاً استخدام اختبارات وأساليب المنهج القياسي الكمي، وتحديد اختبار جذر الوحدة Unit Root Test للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وكذلك اختبار التكامل المشترك "Co-integrating" لتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل وتحديد عدد متجهات التكامل بينها، وكذلك استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، تقويم طبيعة هذه العلاقة (في حال وجودها) في الأجل القصير والطويل وقد تبين بأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع فرضية البحث، كما تبين أيضاً بأن استجابة الناتج المحلي الإجمالي للتقلبات في الأسعار وإن كانت سلبية خلال الأجل القصير، إلا أن الأثر يتحول إلى أثر إيجابي خلال الأجل الطويل، وأن سرعة تعديل انحراف الناتج المحلي الإجمالي باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل نتيجة للتغير في أسعار النفط تعد مرتفعة، كما تبين أيضاً عدم وجود أي أثر لتقلبات أسعار النفط على التضخم .

المطلب الثالث: الدراسات الاجنبية

عمر بالا ولي تشين

في دراسة قياسية سنة 2018 بعنوان التأثيرات غير المتماثلة لأسعار النفط على التضخم: دراسة تجريبية للدول الأفريقية الأعضاء في أوبك في مجلة الطاقات، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على التضخم في دول أوبك الإفريقية (الجزائر، أنغولا، ليبيا، نيجيريا) خلال الفترة 1995-2014، باستخدام بيانات سنوية وأسعار النفط الخاصة بكل دولة: الجزائر (SaharanBrend)، أنغولا (Girassol)، ليبيا (EssSider)، نيجيريا (Bonny Light). اعتمدت الدراسة على اختبار التكامل المشترك (Pedroni) ونماذج ARDL الديناميكية (PMG و MG) لقياس الأثر قصير وطويل المدى. أظهرت النتائج أن معاملات المدى الطويل لأسعار النفط، عرض النقود، سعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي تؤثر إيجابياً على التضخم، بينما إنتاج الغذاء يقلل منه. في النماذج غير الخطية، تبين أن التغيرات الإيجابية والسلبية في أسعار النفط تزيد التضخم، لكن الأثر أكبر عند انخفاض الأسعار. كما أن

السياسات النقدية التوسعية وخفض قيمة العملة تؤدي إلى تضخم، بينما إنتاج الغذاء الفعّال يقلل معدلاته. أبرزت الدراسة وجود صدمات غير متناظرة في أسعار النفط على الأسعار الاستهلاكية، بسبب اعتماد هذه الدول على واردات الغذاء (أكثر من نصف الغذاء مستورد) ودعم أسعار الوقود والغذاء لعقود، مما يجعل الأسعار المحلية جامدة أمام الانخفاضات. وأوضحت أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تراجع سعر الصرف وارتفاع تكلفة الواردات، بينما ارتفاع الأسعار يزيد الإيرادات الخارجية لكن لا يخفض أسعار الغذاء المستورد. من النتائج الكمية المهمة أن زيادة أو انخفاض أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.005% و 0.007% على التوالي، مما يعكس صعوبة انخفاض الأسعار داخلياً بعد الصدمات السلبية. وأشارت الدراسة إلى أن برامج إصلاح الدعم ضرورية لتقليل التشوهات، حيث بدأت نيجيريا برنامج إزالة الدعم سنة 2012 وأنغولا سنة 2017. كما خلصت الدراسة إلى أن زيادة إنتاج الغذاء المحلي تخفض التضخم بشكل ملحوظ، وهو أمر بالغ الأهمية لأن هذه الدول تعاني من ندرة غذائية. لذلك يجب على الحكومات تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة، مع استخدام تقنيات حديثة كالزراعة الميكانيكية. وأخيراً، أوضحت النتائج أن عرض النقود وسعر الصرف مرتبطان إيجابياً بالتضخم، مما يستدعي من صانعي السياسات اعتماد سياسات نقدية انكماشية وتقوية العملة المحلية للحد من التضخم. إذ أن انخفاض قيمة العملة يجعل الواردات أغلى، بينما لا تستفيد هذه الدول من زيادة الصادرات لأن أسعار النفط تحددها أوبك ولا تتأثر بسعر الصرف. هذا التحليل يبرز أن إصلاح الدعم الغذائي والطاقي، تعزيز الإنتاج الزراعي، وضبط السياسات النقدية وسعر الصرف هي أدوات أساسية لمكافحة التضخم في دول أوبك الإفريقية.

أرينتوكو وأرينتوكو والآخرين

دراسة قياسية سنة 2023 بعنوان التأثيرات غير المتماثلة لأسعار الطاقة العالمية على التضخم في إندونيسيا في المجلة الدولية لاقتصاديات وسياسات الطاقة، تُحلّل هذه الدراسة الأثر غير المتناظر لتغيرات أسعار الطاقة العالمية، والتي تشمل أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم، إضافة إلى سعر الصرف، على معدل التضخم المقاس بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) في إندونيسيا. استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الكمي (Quantile Regression) والانحدار الديناميكي بطريقة المربعات الصغرى العادية (Dynamic OLS)، وشملت الفترة الزمنية بيانات شهرية من يناير 2001 (M012001) إلى ديسمبر 2022 (M122022). أظهرت النتائج أن أسعار النفط الخام العالمية لها تأثير إيجابي غير متناظر على التضخم؛ إذ أن انخفاض أسعار النفط الخام له أثر أكبر من ارتفاعها. كما تم رصد هذا الأثر

غير المتناظر بين الشرائح الدنيا والمتوسطة من التوزيع الكمي، بينما الأثر قصير المدى لارتفاع أسعار النفط الخام ظهر فقط في الشريحة السابعة (7th quantile)، مما يدل على أن الأثر طويل المدى أكثر هيمنة من الأثر قصير المدى. تلعب سياسة دعم الوقود التي تديرها الحكومة دوراً مهماً في تقليل تقلبات التضخم الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية. كما أن تطوير المصافي النفطية في إندونيسيا لتقليل واردات النفط الخام والوقود يُتوقع أن يساهم في الحد من تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي مستقبلاً.

يوشو لي وجونجي جو

دراسة قياسية سنة 2021 بعنوان التأثيرات غير المتماثلة لأسعار النفط والصدمات على التضخم في مجموعة البريكس: نموذج ARDL غير الخطي متعدد العتبات في مجلة الاقتصاد التطبيقي، يضع هذا المقال الأساس لمناقشة حول انتقال العدوى من أسعار النفط والصدمات إلى التضخم. فيما يتعلق بدول البريكس (BRICS)، نقوم أولاً بتفكيك تغير أسعار النفط إلى صدمات العرض والطلب والمخاطر باستخدام منهجية Ready (2018)، ثم نؤسس إطاراً تجريبياً لاستكشاف الانتقال غير المتناظر باستخدام نموذج MTNARDL الذي اقترحه Pal و Mitra (2015، 2016). بالمقارنة مع نموذج NARDL التقليدي الذي يقسم المتغير المستقل إلى مجموع جزئي موجب وسالب، نقوم نحن بتقسيم تغير أسعار النفط وأنواع الصدمات الثلاثة إلى ثلاثة وخمسة مجاميع جزئية، مما يتيح تقييماً أدق ونتائج أكثر تفصيلاً. كما نعرض نتائج ARDL و NARDL لإظهار العلاقة بين المتغيرات الأساسية. يمكن التعبير عن النتائج التجريبية كما يلي: أولاً، يظهر عدم التناظر بين أسعار النفط والتضخم بشكل ملحوظ في الصين على المدى القصير. وبالتحديد، يرتفع مؤشر أسعار المستهلك (CPI) في الصين بسرعة أكبر عند انخفاض أسعار النفط، بينما عند ارتفاعها ينخفض CPI بوتيرة أبطأ. وهذا يشير إلى أن الأثر التضخمي يكون أكثر وضوحاً عند انخفاض أسعار النفط، حيث يقلص تكاليف التشغيل ويحفز الاستهلاك. ثانياً، بالنسبة لصدمات العرض، تظهر عدم التناظرات القوية في روسيا والصين على المدى القصير وفي جنوب إفريقيا على المدى الطويل. فالدول المصدرة للنفط مثل روسيا تحقق أرباحاً أكبر مع ارتفاع الأسعار نتيجة تقليص الإنتاج على المدى القصير والطويل، مما يؤدي إلى تقدير العملة وحدوث انكماش. أما في الصين، فإن انخفاض صدمات العرض يحفز التضخم مؤقتاً، بينما في جنوب إفريقيا يرتفع CPI دائماً بغض النظر عن اتجاه صدمات العرض، لكن الأثر يبقى مضبوطاً أمام التقلبات الشديدة. وأخيراً، صدمات الطلب والمخاطر إما لا تظهر عدم تناظر أو تأثير ضعيف؛ ففي معظم الحالات تكون صدمات المخاطر الأضعف وتختفي على المدى القصير، بينما صدمات الطلب تؤثر مؤقتاً فقط أثناء التغيرات

القوى. توجد ثلاث دلالات سياسية مهمة: أولاً، ينبغي لسلطات البريكس أن تولي اهتماماً أكبر للانتقال غير المتناظر من أسعار النفط إلى التضخم، خصوصاً أن انخفاض أسعار النفط له أثر أكبر على التضخم من ارتفاعها في الصين، مما يستدعي تدخل حكومي واضح. بعد التمييز بين الأثر الإيجابي أو السلبي، يجب استخدام أدوات مثل الدعم والضرائب لتحقيق استقرار الأسعار. على سبيل المثال، بما أن انتقال أسعار النفط إلى التضخم في الصين يرتبط أساساً بالاستهلاك، فعلى الحكومات أن تضع سياسات تحفز الاستهلاك عند ارتفاع أسعار النفط. أما في جنوب إفريقيا، فعلى الحكومة العمل على تقليل تكلفة المنتجات على المدى الطويل. ثانياً، يجب على صانعي السياسات التمييز بين أنواع صدمات أسعار النفط؛ فالدول المستوردة مثل الصين والمصدرة مثل روسيا أكثر حساسية لتقلبات العرض، بينما صدمات الطلب والمخاطر لها تأثيرات طفيفة ومؤقتة، مما يستدعي اعتماد تدابير إضافية للتعامل مع صدمات العرض. ثالثاً، بالنسبة للمستثمرين المهتمين ببناء محافظ نفط خام مع أصول أخرى، فإن تحديد العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، وكذلك بين التضخم وأسعار الأصول الأخرى، يساعدهم على توزيع الأصول بشكل أكثر عقلانية على المدى القصير والطويل. من الخطأ الافتراض أن أسعار النفط والصدمات المكونة لها لها نفس التأثيرات الكبيرة على جميع الدول، إذ أن كل دولة تختلف في مستوى التنمية، الاعتماد على الطاقة، الدخل، البنية الصناعية، أنظمة الصرف، والتشريعات الطاقوية. وبالتالي، قد يؤثر سعر النفط على التضخم بطرق مختلفة. يمكن للأبحاث المستقبلية أن تستكشف المتغيرات الأساسية لتفسير العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، وإضافة عوامل مؤثرة أخرى إلى النموذج التجريبي. وفي المستقبل، سيتم توسيع الدراسة الحالية بالاعتماد على تصنيف الدول المستوردة والمصدرة للنفط وإدخال نظام سعر الصرف في التحليل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توسيع استخدام نموذج MTARDL.

عمر تيجاني بابوغا ونياز أحمد محمد نسيم

دراسة قياسية سنة 2020 بعنوان التأثير غير المتماثل لتغير أسعار النفط على التضخم: أدلة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المجلة الدولية لاقتصاديات وسياسات الطاقة، تبحث هذه الدراسة في العلاقة غير الخطية وغير المتناظرة بين تغير أسعار النفط والتضخم في دول إفريقيا جنوب الصحراء (SSA) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي للبيانات المجمعة (nonlinear panel ARDL – nonlinear PMG). تم إدخال تغيرات أسعار النفط قصيرة وطويلة المدى (oil+ و oil-) في نموذج أسعار النفط-التضخم من خلال المجموعات الجزئية الموجبة والسالبة لتغيرات أسعار النفط. تظهر النتائج أن تغيرات أسعار النفط الموجبة والسالبة على المدى الطويل تؤثر بشكل ملحوظ على التضخم،

بينما الأثر قصير المدى غير موجود. وقد تم اكتشاف عدم التناظر طويل المدى من خلال تحديد اختلاف معاملات +oil و -oil، حيث إن التغيرات الموجبة في أسعار النفط لها تأثير أكبر على التضخم مقارنة بالتغيرات السالبة. وهذا يعني ببساطة أن كلا التغيرين الموجب والسالب في أسعار النفط على المدى الطويل لهما أثر مهم على التضخم، لكن التغير الموجب له أثر أكبر. الاستنتاج بأن أسعار النفط الموجبة والسالبة تؤثر على التضخم له دلالات سياسية خطيرة على هذه الدول (SSA). فعندما تنقلب أسعار النفط، يتقلب معها المستوى العام للأسعار. وبما أن النفط يبقى أحد المدخلات الأساسية للإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن تغيرات أسعار النفط ستؤثر على المستوى العام للأسعار. يمكن تحقيق استقرار الأسعار، وهو أحد الأهداف الكلية الأساسية، إذا استطاعت هذه الدول تعديل السياسات النقدية والمالية لمواجهة أثر تغيرات أسعار النفط على المستوى العام للأسعار، وبالتالي الحفاظ على استقرار أسعار الإنتاج. إن فهم العلاقة بين أسعار النفط والتضخم أمر بالغ الأهمية، لأنه يمهّد الطريق للسيطرة على التضخم. وهذا يساعد السلطات النقدية بشكل كبير في تصميم السياسات المناسبة التي يمكنها امتصاص تقلبات أسعار النفط. كما أن هذه الدول ستفهم العلاقة غير المتناظرة بين أسعار النفط والتضخم، مما يستدعي التركيز أكثر على التغير الموجب في أسعار النفط الذي يؤثر بشكل أكبر على التضخم، وبالتالي يمكن تصميم السياسات الاقتصادية الكلية خصيصاً للتعامل مع هذا النوع من التغيرات. الغالبية العظمى من موارد النفط في القارة يتم نقلها إلى الخارج لإضافة قيمة ثم تعاد إلى الدول كمنتجات نفطية مكررة، وهذا يضيف تكاليف إضافية للنقل الخارجي ورسوم أخرى تتحملها الشركات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وبسبب نقص الاستثمار، وتدهور البنية التحتية، وضعف القدرة الإنتاجية، اضطرت دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى الاعتماد على استيراد النفط لتلبية الطلب المتزايد على الوقود. لذلك، من الضروري لهذه الدول إيجاد وسيلة لتوفير مصافٍ جديدة وفعالة أو إعادة تأهيل المصافي القائمة عبر برامج الخصخصة، بحيث يتم تقليل تكلفة المنتجات المكررة عند إلغاء تكاليف التكرير الخارجي ورسوم النقل.

ساني باوا والآخرين

دراسة قياسية سنة 2020 بعنوان التأثير غير المتماثل لأسعار النفط على التضخم في نيجيريا في مجلة CBN للإحصاء التطبيقي، تميل تقلبات أسعار النفط في سوق السلع الدولية إلى التأثير على جميع الاقتصادات حول العالم بما في ذلك الدول المنتجة للنفط. غالباً ما تؤثر صدمات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في هذه الاقتصادات عبر عدة قنوات. ونظراً لأن نيجيريا تمتلك موارد نفطية وفيرة وتعتمد بشكل كبير على هذه الموارد في الحصول على عائدات النقد الأجنبي وإيرادات الحكومة، فقد قامت هذه الدراسة بالتحقيق في أثر صدمات أسعار النفط على تضخم أسعار المستهلك في نيجيريا. استخدمت الدراسة منهجية NARDL وبيانات فصلية للفترة 1999 - 2018. أظهرت النتائج التجريبية من التحليل غير المتناظر أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على التضخم العام، التضخم الأساسي، وتضخم الغذاء في نيجيريا. وتشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع أسعار النفط العالمية يولد ضغوطاً تضخمية في البلاد. وبالنظر إلى أهمية النفط في عملية الإنتاج، فإن ارتفاع أسعار النفط يزيد من السعر النسبي لمدخلات الطاقة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في العديد من الدول، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية العالمية عندما يستمر ارتفاع أسعار النفط. ويصل التضخم الناجم عن النفط العالمي في النهاية إلى نيجيريا عبر الواردات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادات الكبيرة في أسعار النفط تصاحبها تحولات للدخل من الدول المستهلكة إلى الدول المنتجة، مما يؤدي إلى ازدهار اقتصادي في الدول المصدرة للنفط. في نيجيريا، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تدفق العوائد النفطية وإيرادات حكومية أكبر تعود إلى مستويات الحكم الثلاثة، مما يؤدي إلى زيادات كبيرة في الإنفاق الحكومي وارتفاع الضغوط التضخمية في البلاد. وبالمثل، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة عرض النقود في نيجيريا، مما يؤدي إلى تضخم متزايد في تلك الفترات. ومع إزالة دعم الوقود مؤخراً والإعلان الدوري عن أسعار الوقود في نيجيريا، فإن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام سينتقل إلى أسعار الوقود المحلية، مما يزيد من الضغوط التضخمية في البلاد. أظهرت النتائج أيضاً أن ارتفاع أسعار النفط له أثر إيجابي أكبر على التضخم الأساسي مقارنة بتضخم الغذاء خلال فترة الدراسة. ويعزى ذلك إلى أن معظم الغذاء المستهلك يتم إنتاجه محلياً مع استيراد حوالي 26% فقط من مؤشر أسعار الغذاء من الخارج. وبالتالي، فإن أسعار الغذاء محصنة إلى حد كبير من آثار انتقال التضخم الناجم عن أسعار النفط العالمية. كما يستجيب التضخم إيجابياً لانخفاض أسعار النفط في النماذج الرئيسية، مما يشير إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى اعتدال التضخم المحلي في نيجيريا. عادة ما تصاحب انخفاضات أسعار النفط انخفاض تكاليف الإنتاج في العديد من الدول وانخفاض عائدات النفط وإيرادات الحكومة في نيجيريا، مما يساعد على خفض التضخم المحلي. ومع ذلك، أظهرت نتائج إضافية من تحليل المتانة أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى ارتفاع التضخم في البلاد عندما تم إسقاط متغير سعر الصرف من النماذج. وكان ذلك ممكناً لأن فترات الانخفاض السريع في أسعار النفط في نيجيريا تصاحبها أحياناً استنزاف كبير في احتياطات النقد الأجنبي

وزيادة الطلب في سوق الصرف الأجنبي، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع التضخم. وفي الوقت نفسه، وجد أن العلاقة بين ارتفاع أسعار النفط والتضخم العام في نيجيريا قوية أمام التغيرات في المواصفات الاقتصادية وفترة العينة. وتعد هذه النتائج دليلاً أساسياً لإدارة السياسة النقدية في نيجيريا لأنها تبرز الحاجة إلى أن تعالج السلطات النقدية الضغوط التضخمية المتزايدة في فترات صدمات أسعار النفط. ونظراً للاختلافات الملحوظة في أثر أسعار النفط على التضخم الأساسي والغذائي، وبالتالي التضخم العام، توصي هذه الدراسة بأن تركز إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي النيجيري (CBN) على معالجة التضخم الأساسي في فترات الزيادات المفرطة في أسعار النفط. كما يجب على البنك المركزي تعزيز جهوده الرامية إلى زيادة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية من خلال توفير/ضمان المزيد من التمويل عبر برامجه التدخلية في القطاع الزراعي، حيث سيساعد ذلك في تقليل واردات الغذاء وبالتالي تقليل أثر تقلبات أسعار النفط على تضخم الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لضمان أن الموقف المالي لا يكون مفرطاً في التوسع خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، وذلك من أجل تكملة جهود السلطات النقدية في الحد من التضخم. كما يُوصى بأن تضمن البلاد ادخار العوائد النفطية الفائضة وبناء احتياطات خارجية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط الخام. سيساعد ادخار العوائد الفائضة على تجنب سخونة الاقتصاد نتيجة التدفقات العالية وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية الناتجة. أما للاحتياطات الخارجية فستساعد في الحد من الطلب الزائد وتحقيق استقرار سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي خلال فترات انخفاض أسعار النفط. كما سيحتاج البنك المركزي النيجيري إلى الاستمرار في تنفيذ السياسات المناسبة في سوق الصرف الأجنبي بهدف تحقيق استقرار أسعار الصرف وضمان الإدارة الفعالة للاحتياطات الأجنبية خلال فترات انخفاض أسعار النفط.

الخلاصة:

يتناول هذا الفصل الإطار النظري العام للدراسة، حيث تم التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث، وقد جرى تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين: خصص الأول لعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفط والتضخم، بينما اهتم الثاني بتقديم الدراسات السابقة ذات الصلة. ففي المبحث الأول، تم الوقوف عند المفاهيم الجوهرية المرتبطة بالنفط، من خلال توضيح تعريفه باعتباره مادة أولية استراتيجية تؤدي دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي، مع تصنيفه بحسب النوع والجودة ومصادره، إضافة إلى بيان خصائصه الاقتصادية والعوامل المؤثرة في أسعاره سواء تلك المتعلقة بالعرض أو بالطلب. أما في المطلب الثاني، فقد تمت معالجة مفهوم التضخم باعتباره من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيداً وتأثيراً على

الاقتصاد الكلي، حيث جرى تناول مختلف أنواعه كالزاحف والمتسارع والمفرط والكامن، وتأثيره على الاقتصاد وفي المبحث الثاني، تم عرض أبرز الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، سواء كانت دراسات عربية أو اجنبية أو محلية، مع تصنيفها وفق الدولة والمنهج والفترة الزمنية.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية

مقدمة:

يعد ظهور نماذج ARDL (الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع) يندرج في إطار مسعى منهجي للتغلب على قيود التقنيات التقليدية للتحليل السلاسل الزمنية، وخاصة فيما يتعلق بالتكامل المشترك. منذ ثلاثينيات القرن العشرين، نماذج الانحدار الذاتي (AR) سمحت لنا باستخدام القيم السابقة للمتغير لشرح تطورها موجود، لكنهم لم يأخذوا في الاعتبار التأثيرات المتأخرة للمتغيرات علاقات التوازن التفسيرية أو طويلة المدى بين السلاسل غير الثابتة. في سبعينيات القرن العشرين، قدم الاقتصاديون ديفيدسون وهنري وسربا ويو (1978) نموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، والذي يتضمن مفهوم التعديل نحو توازن على المدى الطويل، مما يمثل تقدم كبير في النمذجة الديناميكية. ومع ذلك، الطرق الكلاسيكية للتكامل المشترك، مثل تلك التي وضعها إنجل وجرانجر (1987) (55) أو يوهانسن (1988) (56) كانت تفرض قيوداً شديدة: السلاسل الزمنية المدروسة ينبغي إدراجها في نفس الترتيب، بشكل عام (1) ومع ذلك، في الممارسة العملية، لا تلبي البيانات الاقتصادية هذا الشرط دائماً، حيث قد تلبي بعض السلاسل هذا الشرط أن تكون ثابتة في المستوى (0) وأخرى في الفرق الأول (1). للإجابة على هذه المشكلة، قام بيساران وشين وسميث (2001) (57) بتطوير نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك عند الحدود، مما يجعل من الممكن تقدير العلاقات طويلة الأمد بين المتغيرات ذات الرتب المختلفة (0) أو (1) دون الحاجة إلى اختبار تمهيدي صارم لتكامل الموحد. تعد هذه المرونة المنهجية ضرورية، لأنها تتجنب الأخطاء المتعلقة بالتصنيف الخاطئ للسلاسل وتسمح باستخدام الفعال للعينات الصغيرة المتكررة في القياس الاقتصادي التطبيقي. وبالتالي يوفر نموذج ARDL حلاً قوياً في مواجهة قيود الأساليب السابقة، من خلال تقديم تقديرات غير متحيزة في التحليلات القصيرة والطويلة الأجل، مع التكيف مع الخصائص الفعلية للبيانات الاقتصادية (58).

المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية الدراسة

المطلب الأول: ماهية منهجية ardl

تعريف ardl : يعدّ نموذج ARDL أحد الأساليب المستخدمة لتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات الزمنية، ويتميز بمرونته لأنه يقبل التعامل مع متغيرات ذات درجات مختلفة من التكامل؛ سواء كانت غير متكاملة (من الدرجة صفر)، أو متكاملة من الدرجة الأولى، أو مزيجاً منهما، مما يجعله أكثر ملاءمة مقارنة ببعض الطرق الأخرى.

كما أن هذا النموذج يوفر تقديرات فعّالة وغير متحيزة، ويحتمل أن يكون خاليًا من مشكلة الارتباط الذاتي، إضافة إلى إمكانية استخدامه بكفاءة حتى مع العينات الصغيرة. ويتيح تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، إذ يتضمن نموذج تصحيح الأخطاء الذي يعمل على معالجة الفجوة بين القيم الفعلية والتوقعات، وهو ما يمنحه أهمية اقتصادية كبيرة.

ويستخدم اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تتم مقارنة القيمة الإحصائية للاختبار بالقيم الحدية المحددة. فإذا تجاوزت القيمة الإحصائية الحد الأعلى يتم رفض فرضية عدم وجود علاقة وقبول الفرضية البديلة، أما إذا وقعت بين الحدين الأعلى والدنى فإن النتيجة تكون غير حاسمة، وإذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يشير إلى غياب العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (59)

شروط تطبيق نموذج ardl (60)

- بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية من النوع $I(0)$ أو $I(1)$ أو مزيجاً من الاثنين، يمكن تطبيق تقنية ARDL. وهذا يساعد على تجنب مشاكل الاختبار المسبق المرتبطة بتحليل التكامل المشترك القياسي الذي يتطلب تصنيف المتغيرات إلى $I(0)$ و $I(1)$ وهذا يعني أن إجراء اختبار التكامل المشترك المحدود لا يتطلب الاختبار المسبق للمتغيرات المدرجة في النموذج بحثاً عن جذور الوحدة، كما أنه قوي عندما تكون هناك علاقة واحدة طويلة الأمد بين المتغيرات الأساسية.

- إذا أثبتت إحصائية F (اختبار والد) وجود علاقة واحدة على المدى الطويل وكان حجم عينة البيانات صغيراً أو محدوداً، فإن نموذج تصحيح الخطأ ARDL يصبح أكثر كفاءة نسبياً.
- إذا أثبتت إحصائية F (اختبار والد) وجود علاقات متعددة على المدى الطويل فلا يمكن تطبيق نموذج ARDL، و بالتالي يمكن تطبيق نهج بديل مثل نهج JOHANSEN و JUSELIUS (1990) أي إذا كانت التعبيرات/المعادلات الفردية المختلفة للمتغير الفردي الأساسي باعتباره متغيراً تابعاً تظهر تأثيراً تفاعلياً (علاقات متعددة طويلة الأجل) بين المتغيرات، فيجب عندئذٍ استخدام إجراء متعدد المتغيرات.
- إذا أثبتت مسار الانحدار أو القيمة الذاتية القصوى أو إحصاءات F وجود علاقة واحدة على المدى الطويل، فيمكن عندئذٍ تطبيق نهج يوهانسن وجوسيليوس بدلاً من ARDL.

مزايا نموذج ARDL : (61)

- تتميز هذه المنهجية بتقديم مزايا تفوق ما قدمته المنهجيات السابقة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- "يطبق هذا الأسلوب سواء كان الانحدار من الرتبة $I(0)$ أو من الرتبة $I(1)$ ، أو في حالة وجود مزيج بينهما. ومع ذلك، فإن نموذج ARDL لا يكون مناسباً إذا كانت إحدى السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة $I(2)$.
- يعتبر هذا الأسلوب أكثر قوة نسبيّاً عند التعامل مع العينات الصغيرة، التي تضم أقل من 80 مشاهدة.
- يعتمد نموذج ARDL على إطار نمذجة يبدأ من العام وصولاً إلى الخاص، وذلك من خلال إدراج عدد كافٍ من فترات الإبطاء لتمثيل عملية توليد البيانات بدقة. ويقوم النموذج بتقدير عدد $k(1+p)$ من الانحدارات بهدف تحديد طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث تشير p إلى أقصى فترة إبطاء يمكن استخدامها، بينما يمثل k عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة. ويتم اختيار النموذج وفق المجموعة من المعايير المعلوماتية المختلفة منها:

معيّار معامل التحديد المصحح

- Schwarz SC (Schwarz Information Criterion)

.AIC(Akaike Information Criterion)

- "تُعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين يتميز نموذج ARDL بقدرته على التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية، مما يساعد على معالجة المشكلات الناتجة عن الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يتيح هذا النموذج تقدير العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في الوقت نفسه، ويقدم تقديرات غير متحيزة وذات كفاءة عالية. ويعد الاستخدام الأكثر ملاءمة لنموذج ARDL هو اعتماده على إطار المعادلة الواحدة."
- "قد تتسم بعض نماذج السلاسل الزمنية بوجود فترة طويلة نسبيًا في متغيرات صنع القرار قبل أن يظهر التأثير النهائي على متغيرات السياسة. وبذلك فإن التغيرات في المتغير المفسر X تؤدي إلى تعديلات في المتغير التابع Y موزعة على مدى زمني واسع. وعليه، إذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير طويلة نسبيًا، يصبح من الضروري تضمين المتغيرات المبطأة ضمن النموذج. ويعد أحد الأساليب الأساسية في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية هو إدراج القيم المبطأة للمتغير X كمغيرات توضيحية، حيث يقوم جوهر نماذج الإبطاء على استخدام سلسلة من المتغيرات المبطأة التوضيحية لضمان تمثيل عملية التعديل وفق نموذج مبسط."

المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

استقرارية السلاسل الزمنية :

تعتبر استقرارية السلاسل الزمنية من الخصائص الضرورية والمطلوب توافرها في تلك السلاسل عند استخدامها في التنبؤ، وكذلك عند دراسة التكامل المشترك لمتغيرات النماذج محل البحث. وتتصف العديد من السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بأنها غير مستقرة، وهو ما اصطلح على تسميته بأن تلك السلاسل تعاني من مشكلة جذر الوحدة (Unit Root) (62) .

وتعني تلك المشكلة أن متوسط وتباين السلسلة محل الدراسة غير مستقلين عن الزمن، الأمر الذي يؤدي إلى الوقوع في فخ الانحدار الزائف (Spurious Regression) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويقصد بجعل السلاسل الزمنية مستقرة هو معالجتها بحيث تقل حدة التقلبات فيها وتصبح الظاهرة أكثر تجانساً، وبعبارة أخرى: يصبح متوسط الظاهرة وتباينها مستقلين عن الزمن (62) .

والجدير بالذكر أن هناك عدداً من المؤشرات تستخدم للدلالة على أن الانحدار المقدر للمتغيرات موضع الدراسة يعد انحداراً زائفاً، ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي (63) :

- قيمة معامل التحديد R^2 أكبر من قيمة ديربن واتسون المحسوبة $D.W$ ، أي إن: $R^2 > D.W$

- وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء يعكسه قيمة ديربن واتسون المحسوبة ($D.W$)
- زيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة بدرجة كبيرة

خصائص استقرارية السلسلة الزمنية:

ولكي يطلق على السلسلة الزمنية أنها مستقرة، يجب أن يتوفر بها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط قيم المتغير محل الدراسة عبر الزمن:

$$E(Y_t) = \mu$$

- ثبات التباين لقيم المتغير محل الدراسة عبر الزمن:

$$\text{Var}(Y_t) = Y(E_t - \mu)^2 = \gamma_0$$

- التباين بين أي قيمتين للمتغير محل الدراسة يعتمد على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية للزمن:

$$\text{Cov}(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma_k$$

حيث أن :

معامل التباين المشترك (التباين) γ_k : التباين، γ_0 : الوسط الحسابي، μ

اختبار جذر الوحدة : UNIT ROOT TEST

يستهدف اختبار جذر الوحدة فحص خصائص السلسلة الزمنية الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية للمشاهدة، وذلك للتحقق من درجة استقرارها وتحديد رتبة التكامل لكل متغير بشكل مستقل. وحينما تبدي السلسلة الزمنية استقراراً عند مستوياتها وقيمها الأصلية، فإنها تصنف كمتغيرة متكاملة من الرتبة صفر، ويرمز لها بالرمز $I(0)$ أما في حال لم تحقق الاستقرار إلا بعد حساب الفروق من الدرجة الأولى، فإن السلسلة الأصلية تعد متكاملة من الرتبة الأولى ويرمز لها بالرمز $I(1)$ وبالمثل، إذا استقرت السلسلة عقب احتساب الفروق من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تصبح متكاملة من الرتبة الثانية ويرمز لها بالرمز $I(2)$ ويتواصل هذا المنهج لتحديد رتبة الاستقرار والتكامل بناءً على عدد الفروق المتتالية التي تحتاجها السلسلة حتى تبلغ مرحلة السكون والاستقرار. وتجدر الإشارة

إلى وجود مجموعة من الاختبارات القياسية المعتمدة لتقييم استقرارية السلاسل الزمنية ، و يعتبر اختبار ديكي فولر و ديكي فولر الموسع الاله من بين هذه الاختبارات و يمكن شرحهما في مايلي (62) :

اختبار Dickey-Fuller :

توصل كل من ديكي وفولر (Dickey & fuller, 1979) لطريقة يمكن من خلالها اختبار استقرار السلسلة الزمنية من عدمه، ويعتمد هذا الاختبار على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى للمتغير التابع والذي يمكن توضيحه علي النحو التالي:

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \mu t$$

ويتم اختبار فرض العدم بأن ϕ تساوي 1 بمعنى أن البيانات تعاني جذر الوحدة $H_0: \phi = 1$

والفرضية البديلة بأن $\phi > 1$ بمعنى أن البيانات لا تعاني مشكلة جذر الوحدة $H_1: \phi < 1$

ويمكن شرح الاختبار بصورة أخرى من خلال طرح $Y_t - 1$ من كلا طرفي المعادلة السابقة

لتصبح علي النحو التالي:

$$y_t - y_{t-1} = (\phi - 1) y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta y_t = (\phi - 1) y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta y_t = y_{t-1} + u_t$$

حيث تمثل $\gamma = (\phi - 1)$ والفرض الصفري يكتب علي الصورة $H_0: \gamma = 0$ في حين يكتب

الفرض كما يلي : $H_1: \gamma < 0$ فإذا تم قبول الفرض الصفري يعني أن $\gamma = 0$ فان السلسلة

تعاني مشكل جذر الوحدة في حين ان قبول الشرط البديل $H_1: \gamma < 0$ يعني ان السلسلة لا تعاني من

مشكلة جذر الوحدة

كما اقترحا **dicky and fuller** معادلتين للانحدار يمكن ان تستخدمما لجذر الوحدة الاولى تتضمن ثابت للدالة محل الدراسة في حين تشتمل الثانية على ثابت واتجاه زمني ويمكن كتابة هاتين المعادلتين على النحو التالي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \gamma y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_0 + a_2 t + \gamma y_{t-1} + u_t$$

1981 augmented dickey fuller ديكي فولر الموسع اختبار

- بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta y_{t-i} + u_t$$

- ذات ثابت وبدون اتجاه زمني:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \gamma y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta y_{t-i} + u_t$$

- ذات ثابت وذات اتجاه زمني:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + a_2 t + \gamma y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta y_{t-i} + u_t$$

و ذات الطريقة السابقة في اختبار ديكي فولر يتم اختبار الفرض الصفري $H_0: \gamma = 0$ ضد الفرض البديل $H_1: \gamma < 0$ ، فإذا تم قبول الفرض الصفري فهذا يعني أن $\gamma = 0$ ومن ثم فالسلسلة تعاني مشكلة جذر الوحدة، في حين أن قبول الفرض البديل $H_1: \gamma < 0$ يعني أن السلسلة لا تعاني مشكلة جذر الوحدة

طرق أخرى لعلاج عدم استقرار السلاسل الزمنية من أهمها (64) :

- علاج عدم الاستقرار الناتج من عدم ثبات تباين السلسلة الزمنية: من أهم التحولات المستخدمة في تثبيث تباين السلسلة هو حساب اللوغاريتم الطبيعي لبيانات السلسلة، أو الحصول على الجذر التربيعي لها، أو استخدام مقلوب بيانات السلسلة الزمنية.
- علاج عدم الاستقرار الناتج من وجود اتجاه عام للسلسلة الزمنية: من أهم الطرق المستخدمة للتخلص من الاتجاه العام للسلاسل الزمنية ما يلي - طريقة الإنحدار الخطي في تقدير الاتجاه العام ثم عزله والتعامل مع البواقي كسلسلة زمنية مستقرة - طريقة حساب الفروق بواسطة طرح قيم المشاهدات من بعضها البعض لفترات إبطاء معينة، كالفرق من الدرجة الأولى أو الثانية أو أكبر من ذلك حتي يتحقق استقرار السلسلة الزمنية.
- علاج عدم الاستقرار الناتج من التقلبات الموسمية: تتم إزالة التقلبات الموسمية باستخدام طريقة حساب الفرق الموسمي، وذلك بطرح القيم من بعضها البعض حسب فترات الإبطاء المتسقة مع نوع البيانات للحصول على الفروق ربع سنوية أو فروق شهرية أو غيرها وفقا لنوع التقلبات الموسمية.
- التكامل المشترك ونموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

المطلب الثالث : خطوات تطبيق منهجية ARDL

أولاً : إختبار فترات الإبطاء المثلثى للفروق :

ولما يتم إختبار فترات الإبطاء المثلثى للفروق الأولى لقيم المتغيرات من خلال إستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي، ومن خلال تطبيق عدد من المعايير من أهمها (66,65) :

1. معيار خطأ التنبؤ النهائي و يأخذ الصيغة الآتية: final prediction error

$$FPE(P) = [(T + P - k) / (k - p \cdot k)]^k \cdot \det \Sigma e$$

2. معيار معلومات اكيكي Akaike Information criterion و يأخذ الصيغة الآتية :

$$AIC(P) = \ln [\det(\Sigma e)] + (2k^2P) / T$$

3. معيار معلومات شوارز Schwarz Criterion 1978 و يأخذ الصيغة الآتية:

$$SC(P) = \ln [\det(\Sigma e)] + 2k^2P \ln . \ln (T) / T$$

4. معيار معلومات حنان و كوين Hanan and Quinn Criterion و يأخذ الصيغة الآتية :

$$Q(P) = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + 2k^2 P \ln. \ln(T) / T$$

حيث ان :

K : عدد المتغيرات في النموذج موضع الدراسة , T : عدد المشاهدات , P : عدد فترات الإبطاء.

$\sum e$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج

ويتم تعريف فترة الإبطاء المثلثي (P) أنها تلك الفترة التي يتحقق عندها أدنى قيمة للمعايير الأربعة السابقة عند إجراء الاختبار.

ثانيا : تطبيق منهج اختبار الحدود (67):

يستخدم لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة إختبار (F) وفي إطار إختبار (Wald)، حيث يتم إختبار معاملات العلاقة طويلة المدي والسابق توضيحها في نموذج ARDL حيث يصاغ الفرضان الصفري والبدلي علي النحو التالي:

$$H_0: B_1 = B_2 = \dots = B_{K+1} = 0$$

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_{K+1} \neq 0$$

وقبول الفرض الصفري يعني أنه لا توجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المكونة للنموذج، في حين يعني قبول الفرض البديل أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ويستند قبول أو رفض أي من الفرضين في اختبار الحدود؛ Pesaran المحسوبة بالقيم الجدولية الحرجة التي قدمها F السابقين إلى مقارنة قيمة المحسوبة أكبر من الحد الإيجابي الأعلى للاختبار، فإنه يتم رفض فرض عدم وقبول F فإذا كانت قيمة الفرض البديل، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والعكس بالعكس

ثالثاً: تقدير معلمات نموذج ARDL ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)(62)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج ARDL للأجلين القصير والطويل، وكذا معلمة حد تصحيح الخطأ (VECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، استناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة. وقبل اعتماد النموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:

أ. الاختبارات التشخيصية الإحصائية:

وتشتمل على عدد من المعايير الإحصائية منها:

R-Squared, Adjusted R-Squared, S.E. of Regression, Sum Squared Residual, Log Likelihood, F-Statistic, Prob. (F-Statistic) and Durbin-Watson Statistic.

ب. الاختبارات التشخيصية القياسية:

وتتضمن المعايير التالية:

اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي:

Lagrange Multiplier Test of Residual {Breusch-Godfrey} (BG)

اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي:

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

(Jarque-Bera (JB)

اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي:

(Ramsey (RESET)

اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (في حالة أكثر من متغير مستقل):

Multicollinearity Test

وفضلاً عن الاختبارات التشخيصية السابقة، فإنه يجب إجراء اختبار استقرارية معاملات النموذج المقدر وكذا اختبار الأداء التنبؤي له، ويمكن توضيح كلا الاختبارين على النحو التالي:

أ. اختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL للتأكد ومعرفة مدى استقرار وإنسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير يمكن استخدام أحد الاختبارين الآتيين (66)

1. اختبار المجموع التراكمي للبواقي

(Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM

2. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.

(Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ

ويعتمد على كل من الاختبارين السابقين للتأكد من مدى استقرار وإنسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير للنموذج المقدر، فضلاً عن توضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات من عدمه. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة في نموذج تصحيح الخطأ إذا وقع الخطأ البياني لاختبار كل

من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة للاختبار (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى المعنوية المستخدم في الدراسة، في حين لا تتسم المعاملات بالاستقرار الهيكلي إذا وقع الخطط البياني للاختبارين خارج الحدود الحرجة سالفة الذكر.

ب. اختبار الأداء التنبؤي للنموذج المقدر

نظراً لأن جودة النتائج المقدرة تعتمد على قوة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ المقدر، لذلك يجب التأكد من تمتع النموذج المقدر بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للتقدير، وللتحقق من ذلك تستخدم عدة معايير لقياس الأداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية القياسية ومن أهمها

1. معامل عدم التساوي لثايل : Theil Inequality Coefficient يعد معامل عدم التساوي لثايل

من المعايير الشائعة في قياس واختبار القدرة التنبؤية للنموذج القياسي والتحقق من دقة

التنبؤات، ويحتسب وفق الصيغة الآتية: $T = \sqrt{[\sum(S_i - D_i)^2 / \sum D_i^2]}$

حيث أن :

T: معامل ثايل وتتراوح قيمته بين الصفر ومالانهاية $0 \leq T \leq \infty$

T

S_i : التغير المتوقع في القيمة المتنبأ بها للظاهرة (المتغير التابع).

D_i : التغير الفعلي في قيم المتغير التابع.

فإذا كانت $(D_i = S_i)$ فإن المعامل $(T=0)$ ، وهذا يدل على مقدرة تنبؤية عالية للنموذج المقدر.

أما إذا كانت $(S_i=0)$ فإن المعامل $(T=1)$ ، وهذا يعكس ضعف قدرة النموذج على التنبؤ، وبصفة عامة كلما اقتربت قيمة المعامل (T) من الصفر كلما زادت القدرة التنبؤية للنموذج، وكلما زادت عن الواحد الصحيح فإن هذا يدل على قدرة تنبؤية منخفضة.

معياري نسبة عدم التساوي (مصادر الخطأ): وتتكون من ثلاث نسب هي:

نسبة التحيز (Bias Proportion (BP): وتتراوح هذه النسبة بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على قدرة تنبؤية أفضل للنموذج المقدر، في حين تضعف القدرة التنبؤية للنموذج كلما اقتربت تلك النسبة من الواحد الصحيح.

نسبة التباين (Variance Proportion (VP: أيضا على غرار نسبة التحيز فإن نسبة التباين تتراوح كذلك بين الصفر والواحد الصحيح، واقترباها من الصفر أو الواحد الصحيح له نفس التفسير الخاص بنسبة التحيز.

نسبة التباين (Covariance Proportion (CP: تتراوح نسبة التباين بين القيم الفعلية والتنبؤية للنموذج المقدر بين الصفر والواحد الصحيح، ولكنها على العكس من النسبتين السابقتين فيما يتعلق بتفسير قوة أو ضعف القدرة التنبؤية للنموذج المقدر، فكلما اقتربت تلك النسبة من الصفر دل ذلك على قدرة تنبؤية منخفضة للنموذج المقدر، بينما تزداد القدرة التنبؤية للنموذج كلما اقتربت تلك النسبة من الواحد الصحيح، حيث يشير ذلك إلى أن القيم المتنبأ بها بواسطة النموذج المقدر تكاد تتساوي مع القيم الفعلية للمتغيرات موضع الدراسة، الأمر الذي يجعل الارتباط بينها وكأنه الارتباط بين المتغير ونفسه حيث يكاد يقترب من الواحد الصحيح.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

المطلب الأول: نموذج الدراسة

انطلاقا من طبيعة الاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصادا يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، وما يترتب عن ذلك من تأثره المستمر بتقلبات الأسواق العالمية، سعت هذه الدراسة إلى تحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل. وقد تم اختيار متغيرات النموذج بالاستناد إلى الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية ذات الصلة، مع الجمع بين المتغيرات النقدية والحقيقية والهيكلية بهدف تقديم تفسير أكثر شمولاً لديناميكية الأسعار.

ويستند هذا الاختيار إلى عدد من المساهمات العلمية التي تؤكد دور العوامل النقدية في تفسير التضخم، وعلى رأسها أطروحة Milton Friedman التي تعتبر التضخم ظاهرة نقدية بالأساس، إضافة إلى الدراسات التي أبرزت أثر تقلبات أسعار النفط في الاقتصادات الريعانية، وأخرى أكدت أهمية الإنفاق

الحكومي وسعر الصرف في التأثير على المستوى العام للأسعار. كما تم الاستفادة من الدراسات التطبيقية الخاصة بالاقتصاد الجزائري التي تناولت دور عرض النقود، وأسعار النفط، والإنفاق العمومي في تفسير الضغوط التضخمية.

وبناء على ذلك، تم صياغة نموذج الدراسة لقياس العلاقة بين معدل التضخم باعتباره المتغير التابع ومجموعة من المتغيرات التفسيرية المختارة، وفق العلاقة الدالية الآتية :

$$LINF = f (LM2 \text{ LOIL } LGV \text{ EX } GRO)$$

حيث تم التعبير عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وفق المعادلة التالية:

$$EC : LINF = (\beta_0 + \beta_1 * LM2 + \beta_2 * LOIL + \beta_3 * LGV + \beta_4 * EX + \beta_5 * GRO)$$

LINF : لوغاريتم التضخم و هو مؤشر العام لمستوى الأسعار في الجزائر

LM2: لوغاريتم الغرض النقدي الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

LOIL: لوغاريتم سعر البترول صحارى بلاند

LGV : الإنفاق الحكومي

EX : سعر الصرف الرسمي

GRO : النمو الاقتصادي

تم الحصول على البيانات من الفترة 1980 الى غاية 2024 من مصادر متعددة وهي: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي الجزائري، World Development Indicators ،
Federal Reserve Economic Data ،International Monetary Fund (IMF).

✓ اختبار استقرار السلاسل:

ان اختبار استقرارية السلاسل الزمنية يعتبر خطوة أساسية قبل بناء النماذج القياسية، لأن عدم ثبات البيانات قد يؤدي إلى نتائج مضللة وانحدار زائف. وتتميز السلسلة المستقرة بثبات خصائصها الإحصائية، خاصة المتوسط والتباين عبر الزمن. لذلك، يتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، ولما سيما اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP)، للتحقق من درجة استقرارية المتغيرات وتحديد ما إذا كانت صالحة للنمذجة عند المستوى أو بعد أخذ الفروق.

– اختبار فيليبس-بيرون (PP):

تم اللجوء إلى اختبار فيليبس-بيرون (PP) والذي يتميز بقدرته على تصحيح مشاكل المتغيرات الذاتية وللانسيابية في التباين.

الجدول 01: جدول اختبار Phillips-Perron (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
	<u>At Level</u>	LINF	LM2	LOIL	LGV	EX	GRO
With Constant	t-Statistic	- 2.8695	- 1.4808	- 1.0758	- 2.2274	0.2515	-4.5093
	Prob.	0.0573	0.5337	0.7168	0.1999	0.9728	0.0008
		*	n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	- 2.9904	- 1.4233	- 2.4511	- 2.2459	- 1.9300	-4.4611
	Prob.	0.1466	0.8397	0.3496	0.4532	0.6217	0.0048
		n0	n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	- 1.2106	0.2208	0.3633	0.2946	2.5716	-2.3776
	Prob.	0.2036	0.7456	0.7852	0.7666	0.9970	0.0185
		n0	n0	n0	n0	n0	**
	<u>At First Difference</u>	d(LINF)	d(LM2)	d(LOIL)	d(LGV)	d(EX)	d(GRO)
With Constant	t-Statistic	- 8.8305	- 5.1594	- 6.3677	- 5.1579	- 4.2620	-10.4070
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0001	0.0016	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	- 8.7846	- 5.0919	- 6.3819	- 5.0028	- 4.1841	-10.2742
	Prob.	0.0000	0.0009	0.0000	0.0011	0.0102	0.0000
		***	***	***	***	**	***

Without Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-	-10.5786
		8.8736	5.2135	6.4074	5.1632	3.5160	
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0008	0.0000
		***	***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بمخرجات 12 EViews

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة إلى أن أغلب المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، سواء بإدراج الثابت فقط أو بإدراج الثابت والاتجاه العام، باستثناء متغير GRO الذي أظهر استقرارية معنوية عند المستوى. غير أن جميع المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستويات دلالة إحصائية مقبولة، وهو ما يعني أن معظم السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)، مع وجود متغير واحد مستقر عند المستوى (0). وتدعم هذه النتيجة ملائمة استخدام منهجية ARDL، لأنها تسمح بدمج متغيرات من الرتبين (0) و(1) بشرط عدم وجود متغير متكامل من الدرجة الثانية (2).

– اختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF):

يعتبر اختبار ديكي-فولر المعزز (Augmented Dickey–Fuller: ADF) من أهم الاختبارات القياسية المستخدمة للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن وجود جذر الوحدة. وقد تم تطبيق هذا الاختبار على متغيرات الدراسة بهدف تحديد درجة تكاملها، والتأكد من مدى صلاحيتها للاستخدام في النمذجة القياسية اللاحقة.

الجدول 02: اختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	<u>At Level</u>	LINF	LM2	LOIL	LGV	EX	GRO
With Constant	t-Statistic	-2.8719	-1.3226	-1.0491	-2.8054	0.5171	-4.4183
	Prob.	0.0570	0.6105	0.7270	0.0661	0.9854	0.0010
		*	n0	n0	*	n0	***
	t-Statistic	-3.0137	-1.4233	-2.4306	-2.8357	-5.1120	-4.3671

With Constant & Trend	Prob.	0.1404	0.8397	0.3595	0.1933	0.0010	0.0062
		n0	n0	n0	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2106	0.2567	0.2598	0.2010	1.4941	-1.7861
	Prob.	0.2036	0.7559	0.7568	0.7398	0.9645	0.0706
		n0	n0	n0	n0	n0	*
With Constant	At First Difference	d(LINF)	d(LM2)	d(LOIL)	d(LGV)	d(EX)	d(GRO)
	t-Statistic	-8.6842	-5.2175	-5.6117	-5.4130	-4.3439	-6.8196
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0001	0.0013	0.0000
With Constant & Trend		***	***	***	***	***	***
	t-Statistic	-8.6344	-5.1643	-5.6567	-5.3354	-4.2714	-6.7688
	Prob.	0.0000	0.0007	0.0002	0.0004	0.0082	0.0000
Without Constant & Trend		***	***	***	***	***	***
	t-Statistic	-8.7909	-5.2690	-5.6234	-5.4717	-3.5556	-6.9131
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0007	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

Mackinnon (1996) one-sided p-values*

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة بمخرجات EViews 12

جاءت نتائج اختبار ADF منسجمة مع نتائج اختبار PP، إذ أظهرت أن أغلب المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، بينما تحقق الاستقرار بعد أخذ الفرق الأول. ويؤكد ذلك أن متغيرات الدراسة

متكاملة غالبا من الدرجة الأولى (1)، مع إمكانية وجود بعض المتغيرات المستقرة عند المستوى (0)، وهو ما يدعم ملائمة تطبيق نموذج ARDL، شريطة عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية (2)

المطلب الثاني: اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق منهجية ARDL الجدول رقم 03:
اختبارات التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: LINF				
Method: ARDL				
Date: 10/05/26 Time: 00:45				
Sample (adjusted): 1984 2024				
Included observations: 40 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LM2 LOIL LGV EX GRO				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 12500				
Selected Model: ARDL(3, 3, 2, 3, 4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINF(-1)	-0.321138	0.214919	-1.494227	0.1534
LINF(-2)	-0.296177	0.196088	-1.510428	0.1493
LINF(-3)	0.170171	0.169327	1.004982	0.3290
LM2	-3.215417	1.660761	-1.936111	0.0697
LM2(-1)	-1.807025	2.045570	-0.883384	0.3894
LM2(-2)	4.316713	2.302533	1.874767	0.0781
LM2(-3)	2.976629	1.862348	1.598321	0.1284
LOIL	-1.869169	0.613954	-3.044480	0.0073
LOIL(-1)	0.533955	0.661601	0.807066	0.4308
LOIL(-2)	1.793853	0.629875	2.847952	0.0111
LGV	-1.982190	2.317375	-0.855360	0.4042
LGV(-1)	-1.077816	3.095654	-0.348171	0.7320
LGV(-2)	2.014185	3.367636	0.598101	0.5577
LGV(-3)	-5.125211	2.306104	-2.222454	0.0401
EX	-0.022851	0.028076	-0.813898	0.4270
EX(-1)	0.012634	0.039748	0.317863	0.7545
EX(-2)	0.087610	0.040284	2.174813	0.0441
EX(-3)	0.020422	0.037091	0.550609	0.5891
EX(-4)	-0.116537	0.030882	-3.773588	0.0015
GRO	0.075680	0.050074	1.511385	0.1491
GRO(-1)	-0.036520	0.055642	-0.656336	0.5204
GRO(-2)	-0.190997	0.051451	-3.712193	0.0017
C	10.06646	3.708852	2.714171	0.0147
R-squared	0.878592	Mean dependent var	1.768714	
Adjusted R-squared	0.721476	S.D. dependent var	0.930051	
S.E. of regression	0.490838	Akaike info criterion	1.708928	
Sum squared resid	4.095672	Schwarz criterion	2.680034	
Log likelihood	-11.17857	Hannan-Quinn criter.	2.060050	
F-statistic	5.591989	Durbin-Watson stat	1.889554	

Prob(F-statistic)	0.000336
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.	

المصدر: مخرجات 12 EViews

تشير نتائج الجدول رقم (03) إلى أن نموذج ARDL المقدر يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة، حيث بلغ معامل التحديد المعدل نحو 0.72، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة معتبرة من التغيرات في التضخم. كما تؤكد الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج ملائمة المتغيرات المختارة في تفسير سلوك التضخم، مع وجود تأثيرات زمنية متفاوتة تعكس طبيعة العلاقة الديناميكية والمعقدة بين التضخم ومحدداته الاقتصادية.

اختبار الحدود: (Bounds Test)

الجدول 04 : Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.681888	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	40	10%	2.306	3.353
		5%	2.734	3.92
		1%	3.657	5.256

المصدر: مخرجات 12 EViews

تظهر نتائج اختبار الحدود أن القيمة الإحصائية F بلغت 6.6818 وهي أعلى من القيمة الحرجة العليا عند مستوى 1% (5.256) ما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التضخم (LINF) والمتغيرات المستقلة الأخرى.

تقدير معلمات الأجل الطويل

في ضوء ثبوت وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، يتم الانتقال إلى تقدير معلمات الأجل الطويل بهدف تحديد الأثر المستقر والدائم للمتغيرات المستقلة على التضخم. وتسمح هذه المرحلة بتفسير اتجاه العلاقة وقوة تأثير كل متغير في المدى الطويل، بما يساعد على تقييم طبيعة محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري ومدى انسجامها مع المنطق الاقتصادي.

الجدول 05: تقدير المعلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(LINF) Selected Model: ARDL(3, 3, 2, 3, 4, 2) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 10/05/26 Time: 13:34 Sample: 1980 2023 Included observations: 40				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.06646	3.708852	2.714171	0.0147
LINF(-1)*	-1.447145	0.287374	-5.035755	0.0001
LM2(-1)	2.270900	0.851706	2.666296	0.0163
LOIL(-1)	0.458640	0.344715	1.330489	0.2009
LGV(-1)	-6.171032	1.777553	-3.471644	0.0029
EX(-1)	-0.018721	0.006024	-3.107439	0.0064
GRO(-1)	-0.151836	0.084299	-1.801173	0.0894
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	1.569228	0.718992	2.182538	0.0434
LOIL	0.316927	0.239897	1.321100	0.2040
LGV	-4.264281	1.477513	-2.886121	0.0103
EX	-0.012936	0.003936	-3.286674	0.0044
GRO	-0.104921	0.056443	-1.858897	0.0804
C	6.956082	2.424740	2.868795	0.0106

$$EC = LINF - (1.5692*LM2 + 0.3169*LOIL - 4.2643*LGV - 0.0129*EX - 0.1049 *GRO + 6.9561)$$

المصدر: مخرجات 12 EVIEWS

توضح نتائج الجدول رقم (05) أن العلاقة طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته تتسم بتباين في اتجاه وقوة التأثير. إذ يظهر عرض النقود (LM2) بأثر موجب ومعنوي، بما يؤكد أن التوسع في الكتلة النقدية يساهم في رفع معدلات التضخم على المدى الطويل. بالمقابل، أظهرت نتائج كل من الإنفاق الحكومي (LGV) وسعر الصرف الرسمي (EX) أثرا سالباً ومعنوياً، وهو ما يعكس تأثيرهما العكسي في سلوك التضخم. أما سعر النفط (LOIL) فلم يكن ذا دلالة إحصائية، مما يفيد بعدم ثبوت أثره المباشر طويل الأجل ضمن النموذج.

➤ معلمات الاجل القصير:

الجدول 06: تقدير المعلمات الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LINF) Selected Model: ARDL(3, 3, 2, 3, 4, 2) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 10/05/26 Time: 13:36 Sample: 1980 2023 Included observations: 40				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	0.126006	0.128469	0.980830	0.3404
D(LINF(-2))	-0.170171	0.120726	-1.409558	0.1767
D(LM2)	-3.215417	1.154566	-2.784958	0.0127
D(LM2(-1))	-7.293342	1.307803	-5.576789	0.0000
D(LM2(-2))	-2.976629	1.254540	-2.372685	0.0297
D(LOIL)	-1.869169	0.412590	-4.530331	0.0003
D(LOIL(-1))	-1.793853	0.433625	-4.136880	0.0007
D(LGV)	-1.982190	1.444932	-1.371822	0.1880
D(LGV(-1))	3.111026	1.647438	1.888402	0.0762
D(LGV(-2))	5.125211	1.623687	3.156526	0.0058
D(EX)	-0.022851	0.017817	-1.282540	0.2169
D(EX(-1))	0.008504	0.018249	0.466016	0.6471
D(EX(-2))	0.096114	0.021027	4.571026	0.0003
D(EX(-3))	0.116537	0.024410	4.774057	0.0002

D(GRO)	0.075680	0.033637	2.249902	0.0380
D(GRO(-1))	0.190997	0.039300	4.859943	0.0001
CointEq(-1)*	-1.447145	0.181796	-7.960251	0.0000
R-squared	0.816150	Mean dependent var	0.011135	
Adjusted R-squared	0.688254	S.D. dependent var	0.755785	
S.E. of regression	0.421987	Akaike info criterion	1.408928	
Sum squared resid	4.095672	Schwarz criterion	2.126702	
Log likelihood	-11.17857	Hannan-Quinn criter.	1.668453	
Durbin-Watson stat	1.889554			

المصدر: مخرجات 12 EVIEWS

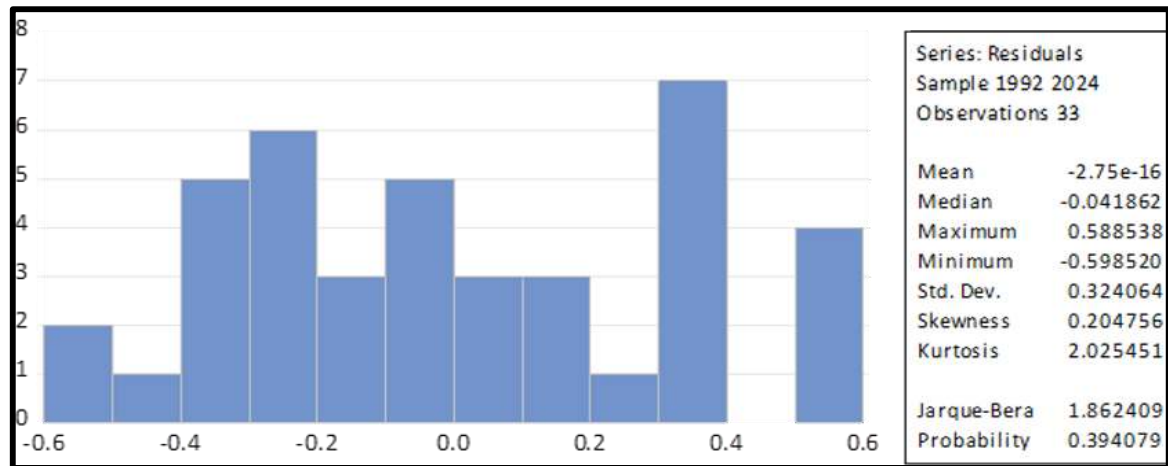
تبرز نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الواردة في الجدول رقم (06) قدرة النموذج على تفسير الديناميكية قصيرة الأجل للتضخم، مع الأخذ في الحسبان آلية العودة إلى التوازن طويل الأجل. فقد جاء معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ سالبا ومعنويا إحصائيا بقيمة (-1.447) واحتمالية (0.0000) ، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية مستقرة بين متغيرات الدراسة. كما يدل هذا المعامل على أن نحو 144.7% من اختلالات التضخم يتم تصحيحها خلال سنة واحدة، بما يعكس سرعة عالية في عودة النموذج إلى مساره التوازني بعد حدوث الصدمات.

أما في الأجل القصير، فتشير النتائج إلى تباين أثر المتغيرات المستقلة على التضخم من حيث الاتجاه والدلالة الإحصائية. إذ أظهر عرض النقود $(LM2)$ أثرا سالبا ومعنويا في الفترات الحالية والمتأخرة، بما يوحي بأن أثر التوسع النقدي لا يظهر تضخما بشكل فوري، وقد يرتبط ذلك بتأخر انتقال السيولة إلى الطلب الكلي أو بتدخلات السياسة النقدية. كما سجل سعر النفط $(LOIL)$ أثرا سالبا ومعنويا، وهو ما يعكس طبيعة العلاقة غير المباشرة بين أسعار النفط والتضخم في الاقتصاد الجزائري.

وفي المقابل، أظهر الإنفاق الحكومي (LGV) أثرا متباينا في الأجل القصير، مع بروز أثر موجب ومعنوي عند فترة الإبطاء الثانية، بما يشير إلى أن أثر السياسة المالية على التضخم قد يظهر بعد مدة زمنية. كما بينت النتائج أن سعر الصرف الرسمي (EX) يمارس أثرا موجبا ومعنويا عند بعض فترات الإبطاء، وهو ما يعكس انتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية عبر قناة الواردات. أما النمو الاقتصادي (GRO) فقد جاء أثره موجبا ومعنويا في الفترات الحالية والمتأخرة، مما يدل على أن تحسن النشاط الاقتصادي قد يصاحبه ارتفاع في الضغوط التضخمية قصيرة الأجل.

الاختبارات التشخيصية:

الشكل رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: (Jarque-Bera Test)



المصدر: مخرجات 12 EViews

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم طبيعية الأخطاء، حيث بلغت احتمالية اختبار Jarque-Bera قيمة 0.3941، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. نقبل فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم صلاحية النموذج وموثوقية نتائجه الإحصائية

الجدول 07: اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.057810	Prob. F(2,15)	0.9440
Obs*R-squared	0.305964	Prob. Chi-Square(2)	0.8581

المصدر: رجات 12 EViews

تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج، حيث بلغت قيمة F-statistic نحو 0.0578 باحتمالية 0.9440، كما بلغت قيمة Obs*R-squared حوالي 0.3060 باحتمالية 0.8581، وهي قيم تفوق مستوى المعنوية 5%، لا يتم رفض فرضية عدم، مما يؤكد خلو بواقي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ويعزز موثوقية نتائج تقدير نموذج ARDL.

الجدول 08: اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

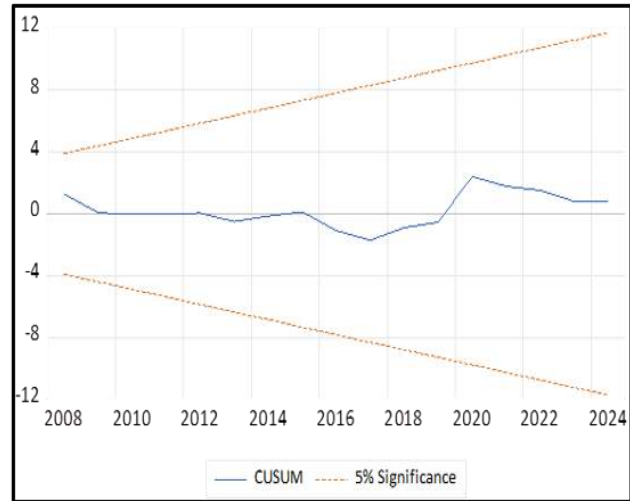
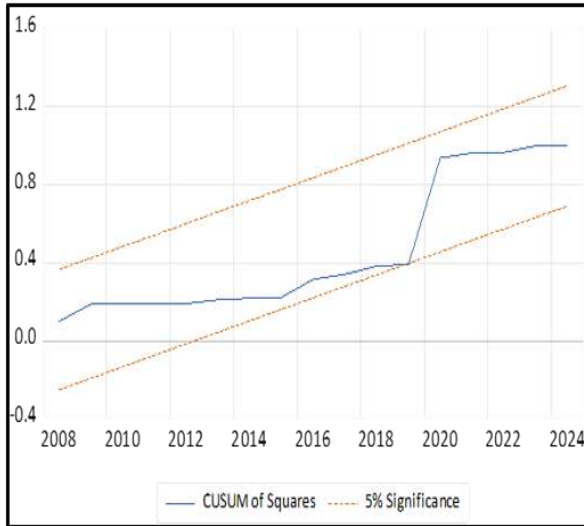
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.259572	Prob. F(1,37)	0.2690
Obs*R-squared	1.283949	Prob. Chi-Square(1)	0.2572

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

تظهر نتائج اختبار ARCH أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، إذ جاءت القيم الاحتمالية لكل من F-statistic و Obs*R-squared أكبر من مستويات المعنوية المعتمدة. وبذلك يتم قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين الأخطاء، وهو ما يدعم سلامة التقدير القياسي ويعزز الاعتماد على نتائج نموذج ARDL.

اختباراً جودة النموذج:

الشكل رقم 04: اختبار الاستقرار CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات EViews 12

تظهر نتائج اختباري CUSUM و CUSUM of Squares (CUSUMSQ) أن المنحنيات التراكمية للبواقي بقيت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% طوال فترة الدراسة. ويشير ذلك إلى عدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية أو عدم استقرار في معاملات النموذج خلال الفترة المدروسة. وعليه، يمكن الاستنتاج أن نموذج ARDL يتمتع بدرجة جيدة من الاستقرار الهيكلي، وأن المعلمات المقدرة مستقرة عبر الزمن، مما يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها وصلاحياتها للتحليل والتفسير الاقتصادي.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF و PP أن أغلب المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مع وجود بعض المتغيرات المستقرة عند المستوى، وهو ما يبرر استخدام منهجية ARDL. كما أكد اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات المستقلة، حيث تجاوزت قيمة F-statistic الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

أما نتائج الأجل الطويل، فقد بينت أن عرض النقود يؤثر إيجابيا ومعنويا في التضخم، وهو ما يتوافق مع الطرح النقدي الذي يرى أن التوسع في الكتلة النقدية يعد من العوامل المغذية للضغط التضخمية. في المقابل، أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الرسمي لهما أثر سلبي ومعنوي على التضخم، وهو ما يعكس خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة تدخل الدولة في ضبط الأسعار والدعم والتحكم في بعض القنوات الاقتصادية. أما سعر النفط فلم يظهر أثرا معنويا مباشرا في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن تأثيره على التضخم قد يكون غير مباشر ويمر عبر قنوات أخرى مثل الإنفاق العام، الإيرادات النفطية، وسعر الصرف.

وفي الأجل القصير، أوضحت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل التصحيح جاء سالبا ومعنويا، مما يؤكد وجود آلية عودة نحو التوازن طويل الأجل. كما أن سرعة التصحيح المرتفعة تعكس استجابة قوية للنموذج بعد حدوث الاختلالات. وقد أظهرت المتغيرات المستقلة تأثيرات متباينة في الأجل القصير، حيث كان لكل من عرض النقود، أسعار النفط، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، والنمو الاقتصادي آثار متفاوتة من حيث الاتجاه والدلالة، وهو ما يعكس الطابع الديناميكي والمعقد للتضخم في الجزائر.

كما دعمت الاختبارات التشخيصية صلاحية النموذج، إذ بين اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وأكد اختبار Breusch-Godfrey غياب الارتباط الذاتي، كما أظهر اختبار ARCH عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين. إضافة إلى ذلك، بين اختبارا CUSUM و CUSUMSQ استقرار معاملات النموذج خلال فترة الدراسة، مما يعزز موثوقية النتائج وقابليتها للتفسير الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى دراسة محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2024 باستخدام منهجية ARDL. وقد أظهرت اختبارات الاستقرار أن متغيرات الدراسة مزيج بين $I(0)$ و $I(1)$ ، مما يبرر اعتماد نموذج ARDL. كما أكد اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته الاقتصادية.

بيّنت نتائج الأجل الطويل أن عرض النقود يؤثر إيجابياً ومعنوياً في التضخم، بما يؤكد دور التوسع النقدي في تغذية الضغوط التضخمية. في المقابل، أظهر كل من الإنفاق الحكومي وسعر الصرف أثراً سالباً ومعنوياً، بينما لم يظهر سعر النفط أثراً معنوياً مباشراً في المدى الطويل.

أما في الأجل القصير، فقد أكد نموذج تصحيح الخطأ وجود آلية فعالة للعودة إلى التوازن، حيث جاء معامل التصحيح سالباً ومعنوياً، مما يدل على سرعة تصحيح الاختلالات بعد حدوث الصدمات. كما كشفت النتائج عن تأثيرات قصيرة الأجل متباينة للمتغيرات المستقلة، تعكس الطبيعة الديناميكية والمعقدة للتضخم في الجزائر.

وأثبتت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج، من خلال خلوه من مشكلات الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، وتمتع البواقي بالتوزيع الطبيعي، إضافة إلى استقرار المعلمات وفق اختباري CUSUM وCUSUMSQ. وبذلك يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في تفسير سلوك التضخم وتقديم دلالات اقتصادية مناسبة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2024، وذلك بالنظر إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، وما يترتب عن ذلك من حساسية واضحة تجاه تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التضخم وأسعار النفط، إلى جانب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المفسرة، وهي عرض النقود، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف الرسمي، والنمو الاقتصادي، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

وقد أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار أن متغيرات الدراسة مزيج بين متغيرات مستقرة عند المستوى وأخرى مستقرة بعد الفرق الأول، مما برر استخدام نموذج ARDL. كما بين اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات المستقلة، وهو ما يدل على أن التضخم في الجزائر يرتبط بمجموعة من المحددات الاقتصادية في المدى الطويل.

أما نتائج التقدير، فقد أوضحت أن أسعار النفط لم يظهر لها أثر معنوي مباشر على التضخم في الأجل الطويل، وهو ما يشير إلى أن تأثير النفط على الأسعار المحلية في الجزائر لا يتم بصورة مباشرة، بل ينتقل غالبا عبر قنوات وسيطة مثل الإيرادات العامة، الإنفاق الحكومي، عرض النقود، وسعر الصرف. في المقابل، أظهرت النتائج وجود أثر معنوي لعرض النقود على التضخم، مما يؤكد أهمية العوامل النقدية في تفسير الضغوط التضخمية على المدى الطويل.

وفي الأجل القصير، بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن أسعار النفط تمارس أثرا معنويا على التضخم، مما يعكس حساسية الأسعار المحلية للصدمات النفطية في المدى القصير. كما جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا، وهو ما يؤكد وجود آلية فعالة لعودة التضخم إلى مساره التوازني بعد حدوث الاختلالات. كما دعمت الاختبارات التشخيصية صلاحية النموذج، من خلال خلوه من مشكلات الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، وتمتع البواقي بالتوزيع الطبيعي واستقرار المعلمات.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن أثر أسعار النفط على التضخم في الجزائر يظل غير مباشر في الأجل الطويل وأكثر وضوحا في الأجل القصير، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي وقنوات انتقال الصدمات النفطية إلى المتغيرات الكلية. وعليه، فإن التحكم في التضخم لا يقتصر على متابعة

أسعار النفط فقط، بل يتطلب تنسيقاً فعالاً بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتحسين إدارة سعر الصرف، إلى جانب تنويع الاقتصاد الوطني لتقليل التبعية للمحروقات وتعزيز استقرار الأسعار على المدى الطويل

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية للحد من الضغوط التضخمية، خاصة في ظل حساسية الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط. كما ينبغي ضبط نمو الكتلة النقدية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية بدل الأنشطة الاستهلاكية، بما يحد من أثرها التضخمي.

كما توصي الدراسة بترشيد الإنفاق العمومي وتحسين كفاءته، مع توجيه عائدات النفط نحو الاستثمار المنتج والتنويع الاقتصادي، بدل الاعتماد المفرط على الإنفاق الجاري. إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية اعتماد سياسة صرف أكثر مرونة ومروسة، بما يسمح بتقليل انتقال تقلبات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية.

وتؤكد الدراسة ضرورة تقليل التبعية للمحروقات من خلال دعم القطاعات البديلة، خاصة الصناعة، الفلاحة، والخدمات ذات القيمة المضافة، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات الخارجية وتحقيق استقرار الأسعار.

آفاق الدراسة:

يمكن توسيع هذه الدراسة مستقبلاً من خلال إدراج متغيرات إضافية مثل أسعار الواردات، الدعم الحكومي، البطالة، الإنتاج المحلي، وأسعار الغذاء العالمية، من أجل تقديم تفسير أكثر شمولاً للتضخم في الجزائر.

كما يمكن اعتماد نماذج قياسية أخرى مثل NARDL لدراسة الأثر غير المتماثل لارتفاع وانخفاض أسعار النفط على التضخم، أو نماذج VAR/VECM لتحليل علاقات السببية والتفاعل

الديناميكي بين المتغيرات. ويمكن أيضا إجراء دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول النفطية لمعرفة مدى اختلاف قنوات انتقال صدمات النفط إلى التضخم.

قائمة المصادر والمراجع

- (1) نبيل جعفر، 2011، صفحة 13
- (2) أبو العلا، 2008، صفحة 421-422
- (3) أبو العلا، 2008، صفحة 423-424
- (4) عبد الفضيل، 1978، صفحة 63
- (5) مارسيل، 2007، صفحة 28
- (6) محمد صابر، النفط في الجزائر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مديرية التأليف والترجمة، دمشق، 1963، صفحة 1-5
- (7) رحمان، 2008، صفحة 178
- (8) أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء 1، محاضرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، صفحة 08
- (9) بوفاسة، 2015، صفحة 6
- (10) وسام بوقران، فواز واضح: "واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، صفحة 174
- (11) mawdoo3.com
- (12) arb6.com
- (13) قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري نموذجاً، دار الكتاب السوري، دمشق، 2004، صفحة 15-25
- (14) حافظ برجاس ومحمد مجذوب (2022)، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، بيروت-عمان، صفحة 74-79
- (15) مصطفى قادة وآخرون: "دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية"، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، صفحة 16

- (16) فاطمة الزهراء داودي، رزقية سليمان: "مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، المنعقد يومي 29-30 نوفمبر بجامعة البويرة، الجزائر، 2016، صفحة 14
- (17) بيده محمد عبد الباري 2024-2025، دراسة اثر أسعار النفط على التضخم في الجزائر صفحة 04 (18) لياني سميرة، بن يحيى اكرام 2022-2023، تغيرات أسعار البترول وتأثيرها على التضخم في الجزائر، صفحة 3
- (19) طاهر جليط وعزالدين مخلوف 2022، الصدمات النفطية وأثرها على فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر، بل عزوز بن علي 2006، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية لساحة المركزية بن عكنون، الجزائر
- (20) دردوري رابح، صرارمة عبد المجيد. أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 1970-2020: دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2، 2016، صفحة 69
- (21) يوسف يمين، تقلبات أسعار البترول وآثارها على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2020-2021. مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية - أدرار، 2016، صفحة 21-22
- (22) علة، 2017، صفحة 100
- (23) م.م إسماعيل سعد فهد، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معادلات البطالة في العراق للفترة 1970-2020، الجامعة المستنصرية -كلية العلوم السياحية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، 2021، صفحة 377
- (24) كرار يونس لفته، مصطفى كاظمي نجف ابادي، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة 2008-2018، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 62، العدد 9، سنة 2020، صفحة 135
- (25) رحمان علي، تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري 1999-2020، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية، قالمة، 2022، صفحة 37
- (26) اوميد عبد الرحمن جميل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2020، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، سنة 2021 صفحة 12

- (27) رزق قطوش، إشكالية العالقة بين تذبذبات أسعار البترول وبعض متغيرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، صفحة 12
- (28) بوفليح نبيل، شور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والفاق مع الإشارة إلى حالة ال جزائر 1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2010-2011
- (29) تينعمري صباح، تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2020، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022، صفحة 07
- (30) اوميد عبد الرحمن جميل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، سنة 2021 صفحة 13
- (31) رزق قطوش، إشكالية العالقة بين تذبذبات أسعار البترول وبعض متغيرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، صفحة 37
- (32) ضياء مجبد الموسوي، ثورة أسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، صفحة 29
- (33) موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2009-2010 ، صفحة 93-94
- (34) رزق قطوش، إشكالية العالقة بين تذبذبات أسعار البترول وبعض متغيرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، صفحة 40
- (35) برباش عنتر، وآخرون، أثر تقلبات أسعار على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 3، سنة 2022 صفحة 103
- (36) اوميد عبد الرحمن جميل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020 ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، سنة 2021 صفحة 17
- (37) رزق قطوش، إشكالية العالقة بين تذبذبات أسعار البترول وبعض متغيرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، صفحة 42
- (38) اوميد عبد الرحمن جميل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020 ،رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، سنة 2021 صفحة 15

- (39) حمادي نعيمة، 2008-2009 "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، صفحة 52
- (40) أخرى بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2 ، الجزائر سنة 2015-2016 ، صفحة 22
- (41) عباسي مفتاح، أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1991-2020، مجلة 52 دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 1، 2022، صفحة 354
- (42) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ط1 1988، ص 105 106
- (43) رحمانى علي، تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري 1999-2020، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية، قالمة، 2022، صفحة 27
- (44) قرينعي ربحية، أثر تقلبات أسعار البترول في توجيه الانفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1986-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2018-2019، صفحة 26
- (45) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ط1 1988، ص 111
- (46) رحمانى علي، تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري 1999-2020، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية، قالمة، 2022، صفحة 28
- (47) كتاب احمد لهبيبات سع للطبري محمد الأمين بن الزين الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية 2010 2009 ص 50-1 غازي حسين عناين التضخم امالي مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية 2006 ، صفحة 09
- (48) نبيل الروبي، نظرية التضخم، ط2، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984، صفحة 2
- (49) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، صفحة 151-152
- (50) كتاب أحمد لهبيبات، سطرطبري، محمد امين بن زين، بالعزوز بن علي، مرجع سابق، صفحة 153-154

- (51) محطة محمد، 2019، "، أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية) سعر الصرف، النمو الاقتصادي (-الجزائر 1970-2017،"أطروحة دكتوراه في العموم- الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان. صالح تومي، 2002، "، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000 -أطروحة دكتوراه في العموم- الاقتصادية
- (52) رانيا الشيخ طه مرجع سابق صفحة55-45
- (53) موايسي رزيقة 2024-2025، أثر صدمات أسعار البترول على البطالة والتضخم في الجزائر، صفحة 79
- (54) دقيش جمال وجعفر هني محمد 2019، أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، صفحة121
- (55) إنجل روبرت فراي وجرانجر كلايف ويليام جون 1987، التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء: التمثيل والتقدير والاختبار Econometrica، (2)55، 251-276
- (56) يوهانسن سورين 1988، التحليل الإحصائي لمتجهات التكامل المشترك، مجلة الديناميات الاقتصادية والتحكم، 12(2-3)، 254-231
- (57) بيساران محمد هاشم، شين يونغ تشول، وسميث ريتشارد جون 2001، مناهج اختبار الحدود لتحليل العلاقات المستوية. مجلة الاقتصاد القياسي التطبيقي، 16(3)، 326-289.
- (58) لخوشة حنان، 2025، الاستدلال في نماذج ARDL وتطبيقاتها، أطروحة نهاية الدورة الدراسية، جامعة مولود مامري، تيزي وزو، الصفحة 31
- (59)خضير عباس حسين الوائلي، استعمال أسلوبARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الادارة و الاقتصاد ، العراق، 2017، صفحة 106
- (60) إيميك نكورو وأهام كلفن أوكو نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) التطبيق والتفسير مجلة الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية، 2016، صفحة 77-78
- (61) دحماني، 2014، صفحة 254

(62) خالد صلاح الدين طه محمود

(63) الدليمي، 2018

(64) عبد الحمدي و طعمة، 2011

(65) النقار والعواد، 2012

(66) الشوربجي، 2009

(67) ادريوش، 2012

المُلخَص

الخلاصة :

تمحورت هذه الدراسة حول استقصاء مدى تأثير التغيرات في أسعار البترول على ظاهرة التضخم في الجزائر بين سنتي 1980 و2024. ومن خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) في الدراسة القياسية، أثبتت النتائج وجود علاقة توازن في المدى الطويل تربط التضخم بمختلف محدداته الاقتصادية".

الكلمات المفتاحية : البترول , التضخم , نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع

Résumé :

Cette étude s'est concentrée sur l'étude de la mesure dans laquelle les variations des prix du pétrole ont affecté le phénomène d'inflation en Algérie entre 1980 et 2024. En s'appuyant sur le modèle de l'autorégression lente distribuée (ARDL) dans l'étude standard, les résultats ont démontré l'existence d'une relation d'équilibre à long terme liant l'inflation à ses divers déterminants économiques

Mots clés : Pétrole, inflation, modèle d'autorégression lente distribuée

Abstract :

This study focused on investigating the extent to which changes in oil prices affected the phenomenon of inflation in Algeria between 1980 and 2024. By relying on the distributed slow autoregression (ARDL) model in the standard study, the results demonstrated the existence of a long-term equilibrium relationship linking inflation to its various economic determinants." "

Keywords : Petroleum, inflation, distributed slow autoregression model